

إشترakitنا الديمقراطية

أيد بولوجية ثورة مايو ١٩٧١

الدكتور صوفي حسن أبوطالب

مطبعة جامعة القاهرة
والكتاب الجامعي
١٩٧٨

Sp
96
T

إشتراكيتنا الديمقراطية

أيد بولوجية ثورة مايو ١٩٧١

الدكتور صوفي حسن أبوطالب

مطبعة جامعة القاهرة
والكتاب الجامعي
١٩٧٨

تقديم

يشرفنى ويسعدنى أن أقدم بعض صفحات من رحلة نضال الشعب المصرى ، من أجل الانسان المصرى . سجلت فيه الجامعة فكرها وتصورها فى بناء المجتمع الجديد ، مجتمع الاشتراكية الديمقراطية ، مجتمع الحب والعائلة الواحدة بعيدا عن الحقد والكراهية .

عاشت مصر عمرها الطويل ورجال العلم فيها يفكرون ، ورجال الحكم يخططون وينفذون . والجامعة — ادراكا منها لمسئوليتها فى خدمة المجتمع ووفاء بدينها نحوه — تقدم هذه المساهمة المتواضعة الى شعب مصر وزعيم مصر وقائد ثورة مايو الرئيس محمد أنور السادات ، علئها تكون مفيدة فى توضيح معالم طريقنا نحو بناء مجتمع الحرية والعدل الاجتماعى .

ان مصر عظيمة خالدة ، وهى منذ كانت ، بلد خير وسلام ، بلد علم وإيمان ، وستبقى مصر تملأ سمع الدنيا وبصرها ما بقى على الارض انسان .

« رب اجعل هذا البلد آمنا »

الدكتور صوفى حسن ابو طالب

رئيس جامعة القاهرة

القاهرة ٢٥ رجب ١٣٩٨

اول يولييه ١٩٧٨

بسم الله الرحمن الرحيم

تمهيد

حاجتنا الى ايدولوجية

قامت ثورة مايو استجابة للرغبة الجماهيرية العميقة في تصحيح مسار ثورة يولية واعادة البناء على أسس سليمة تستهدف اقامة المجتمع الاشتراكي الديمقراطي ، حيث يتحقق التكامل والترابط العضوى بين الحرية السياسية والحرية الاجتماعية فضلا عن تحقيق التوازن بين الجوانب المادية والروحية للنفس البشرية . فصدر الدستور الدائم عام ١٩٧١ متضمنا الأسس والمبادئ الجديدة التى يقوم عليها البناء الجديد وتوالت اجراءات الاصلاح الجذرى فى حياة الشعب المصرى اعمالا لهذه الأسس والمبادئ .

وقد بدأنا فى تصحيح المسار وبدأنا فى اعادة البناء فى ضوء ما كشف عنه التطبيق العملى لمبادئ ثورة يوليو وفى ضوء المتغيرات الدولية . وكان الهدف الأسمى هو تحقيق سعادة المواطن المصرى فى ضوء واقعه وتطلعاته . فهو مواطن يعيش فى مصر يعى ظروفها ومشاكلها ، وينتمى الى أمة عريقة هى الأمة العربية ، يرتبط بحكم ظروفه ببلدان العالم الثالث ودول عدم الانحياز ويتحاشى الوقوع فى مناطق النفوذ ، وهو بجانب كل ذلك لا يعيش فى عزلة عن العالم المتحضر وما يموج به من تيارات فكرية .

قفى داخل المجتمع المصرى ساد التمزق النفسى والبليلة الفكرية بعد حرب ١٩٦٧ ، واستشرت روح الانهزامية وعدم المبالاة فى جو الاحرب

المصرى من المشاركة فى رسم سياسة بلده ، وهو ما اقتضى رفع كل وسائل الوصاية التى تمارس عليه خفية وعلائية ، ويتم ذلك بالتمكين لمبدأ سيادة القانون واعزاز كلمة القضاء واقامة دولة المؤسسات حيث يتحدد بوضوح تام حقوق الفرد وواجباته وحيث يستطيع ممارستها فى طمأنينة .

وهذه الدولة العصرية تقوم على العلم والايمان معا .

٢ - تحرير الارض والتخلص من السيطرة الأجنبية والنفوذ الأجنبى
فى كافة المجالات السياسية والثقافية والاقتصادية : وتحقيق هذا الهدف يقتضى الأخذ بسياسة عدم الانحياز لأنها تجنبنا الوقوع فى فخ مناطق النفوذ والأحلاف العسكرية والتكتلات الاقتصادية التى يقيمها المعسكران الكبيران ، المعسكر الغربى والمعسكر الشرقى . وسياسة عدم الانحياز تتطلب منا مد التعاون لدول العالم الثالث ودول عدم الانحياز ، واقامة علاقات متوازنة مع دول المعسكرين الكبيرين . كما يقتضينا تحقيق هذا الهدف الحفاظ على مقومات شخصيتنا القومية ويكون ذلك باحياء تراثنا الحضارى والعمل على تنقيته من العناصر الدخيلة عليه وتطويره بما يتفق مع روح العصر . ولذلك حرص دستور ١٩٧١ على النص على أن الشريعة الاسلامية مصدر رئيسى للتشريع .

ومن أهم وسائل تدعيم استقلالنا الاقتصادى اتباع سياسة الانفتاح الاقتصادى . وهذه السياسة تختلف عن سياسة التجارة الحرة كما تختلف عن سياسة الاكتفاء الذاتى ، فكلتا السياستين أصبحتا لا تناسب روح العصر ولا تستطيع النجاح فى مواجهة التكتلات الاقتصادية الضخمة التى تسود العالم المعاصر . فسياسة الانفتاح الاقتصادى تعنى الاعتماد على ذاتنا ومواردنا وحسن استغلال طاقتنا المادية والبشرية وعدم تعطيل أى منها مع الاستعانة بالموارد الخارجية مادية كانت أم بشرية أم تكنولوجية دون تمييز بين بلد وآخر . على أن يتم كل ذلك فى اطار من التخطيط السليم ، يستهدف الارتفاع بمستوى جماهير الشعب ويفتح الباب أمام فرص جديدة للعمل والكسب المشروع . ونجاح سياسة الانفتاح الاقتصادى لا يرتبط بسلامة التخطيط وحسن استخدام الموارد فحسب بل يتطلب أيضا استقرارا سياسيا واجتماعيا فى المجتمع المصرى .

٣ - تدعيم السلام الاجتماعى : وهو يقتضى الحفاظ على الوحدة الوطنية بمضمونها السياسى ومضمونها الاجتماعى والاقتصادى . ويتم ذلك عن طريق تحقيق تكافؤ الفرص والمساواة بين المواطنين . وحرية العقيدة ، وحرية الرأى ، وسيادة القانون ، وتقريب الفوارق بين الدخول ، وهى كلها أمور تؤدى الى عدم انسماح بتمييز فئة على أخرى أو طبقة على أخرى . وبهذه الصورة يتحقق أكبر قدر ممكن من التجانس الاجتماعى والحضارى والفكرى ، فيصبح التضامن الاجتماعى ركيزة أساسية لاقامة بناء المجتمع الجديد ، ويصبح السلام الاجتماعى وسيلة فعالة فى ضمان استقرار المجتمع وتطوره لخير الفرد والجماعة على سواء .

وتدل أحداث تاريخنا المعاصر على أننا بفضل الوحدة الوطنية نستطيع التغلب على الشدائد واجتياز كافة العقبات ، كما تدل على أن أكبر انتصاراتنا التاريخية حققناه بفضل وحدتنا الوطنية .

٤ - الوحدة العربية : ان الوحدة العربية تمثل أحد أهدافنا الأساسية وأغلاها ، بل هى تفرض نفسها فى عالمنا المعاصر حيث لا مكان للكيانات السياسية الصغيرة الهزيلة . وقد علمتنا التجارب والأحداث أن قيام الوحدة واستمرارها يقتضى بالضرورة تحقيق حد أدنى من النجاس الاجتماعى والسياسى وقدر كبير من التكامل الاقتصادى ، وهى أمور لم تتحقق حتى الآن بالصورة المنشودة . ولذلك علينا أن نسعى الى توفير مناخ التعاون بين الدول العربية كمقدمة ضرورية لتحقيق التضامن بينها واقامة نوع من التكامل الاقتصادى بين أجزاء الوطن العربى ، وحينئذ تصبح الوحدة السياسية حقيقة واقعة تفرض نفسها بصورة طبيعية .

٥ - ايدىولوجية ثورة مايو :

(الاشتراكية الديمقراطية)

أخذت مصر فى عهد ما قبل ثورة يوليو بنموذج يبدو قريبا من النموذج الديمقراطى السائد فى أوروبا الغربية ، غير أن هذا النظام - بسبب اختلاف

الظروف - عجز عن تحقيق أهدافه فكانت الديمقراطية السياسية مجرد واجهة خالية من مضمونها الحقيقي كما عجزت عن أحداث تغيير اجتماعي يتفق مع روح العصر . ثم قامت ثورة يوليو ١٩٥٢ لتحقيق ما عجزت عنه النظم السابقة عليها . ولما لم يكن لدى القائمين بالثورة نظرية متكاملة عن نظام الحكم وفلسفته فانهم اكتفوا باعلان التزامهم بالمبادئ الستة المعروفة وهى : القضاء على الاستعمار وأعوانه ، القضاء على الاقطاع ، القضاء على الاحتكار وسيطرة رأس المال على الحكم ، اقامة جيش وطنى قوى ، اقامة عدالة اجتماعية ، اقامة حياة ديمقراطية سليمة . ومع الزمن وفى ضوء التطبيق العملى تحولت هذه المبادئ فى بداية الستينات الى نظرية متكاملة قننها ميثاق العمل الوطنى عام ١٩٦٢ ، وأخذت أصولها عن مجموعة « من المبادئ الاشتراكية المعاصرة تم اختيارها والتأليف بينها فى ضوء مشكلات المجتمع المصرى وفى ضوء قيمه » .

وبشر الميثاق بنظام يجمع بين الحرية السياسية (الديمقراطية السياسية) والحرية الاجتماعية (الديمقراطية الاجتماعية) . غير أن تسلط مراكز القوى على نظام الحكم انحرف بالثورة عن مسارها فلم تحقق للشعب كل ما وعدت به ، واستغل البعض غموض وعدم وضوح بعض التعبيرات وجنح فى تفسيرها ناحية الفكر الشيوعى .

وقامت ثورة مايو ١٩٧١ لتعيد بناء المجتمع المصرى وتخرجه من اسار التخلف الذى عجزت عن تحقيقه بالصورة المنشودة ثورة يولية بعد ما انحرفت عن مسارها . واتخذت من الاشتراكية الديمقراطية منهاجا وفلسفة لها .

واعتمدت ثورة مايو على مصدر فكرى أصيل هو القيم الحضارية العربية ، والمبادئ الستة سالفة الذكر ومواثيق ثورة يولية فى ضوء ماأسفر عنه التطبيق العملى فى ظل ثورة يولية ١٩٥٢ ، مع الاسترشاد بالفكر الاشتراكى الديمقراطى المعاصر . وقد تم تقنين كل ذلك فى الدستور الدائم الصادر عام ١٩٧١ . الذى أصبح وحده الوثيقة الرسمية الأساسية لثورة مايو .

ولم يكتف الدستور بذلك بل قطع خط الرجعة على أنصار الأيديولوجيات الأجنبية فنص في المادة الثانية على أن مبادئ الشريعة الإسلامية مصدر رئيسي للتشريع . ولما كانت الشريعة تنظيماً شاملاً لكل أوجه نشاط المجتمع فإنه يتعين على المشرع أن يبحث عن غايته في الشريعة في كافة مجالات الحياة الاجتماعية والسياسية والاقتصادية .

ومضمون الاشتراكية الديمقراطية أنها نظام سياسي واقتصادي يجمع بين الحرية السياسية والحرية الاجتماعية في كيان واحد متكامل . بحيث لا تنفصل أحدهما عن الأخرى . وهذا الكيان ينشأ ويتطور بأسلوب ديمقراطي ، وهو ما يعبر عنه بالشرعية الدستورية . وتعتمد الاشتراكية الديمقراطية في قيامها وتطورها على دعامتين أساسيتين : الوحدة الوطنية ، والسلام الاجتماعي . فالوحدة الوطنية القائمة على تحالف قوى الشعب تقتضي بالضرورة نبذ الصراع الطبقي والاعتماد على السلام الاجتماعي في تحقيق تقدم المجتمع وتطوره . والسلام الاجتماعي - وهو نقيض كل من الأنانية والصراع الطبقي - يقتضي تحقيق قدر كبير من التجانس الاجتماعي .

وهنا يثور تساؤلان أولهما : هل ما قامت به ثورة مايو من انجازات يقف عند حد تصحيح مسار ثورة يولية في ضوء ما كشف عنه التطبيق العملي ، أم أن انجازاتها وفلسفتها النابعة عن الاشتراكية الديمقراطية تكون أيديولوجية جديدة تستحق أن يوضع لها الإطار الفكري المناسب حتى نستطيع تحديد مكانها بين التجارب الاجتماعية والاقتصادية التي مرت بها مصر وعلى رأسها تجربة يولية ١٩٥٢ ، والتجارب الاجتماعية والاقتصادية والتيارات الفكرية التي تتنازع العالم المعاصر . والتساؤل الثاني هو : ما المعيار الذي نسترشد به في معرفة عناصر الأيديولوجية الصحيحة ؟ أعتقد أننا يجب أن نجيب أولاً عن التساؤل الثاني ، وفي ضوء الإجابة عنه نستطيع الإجابة عن التساؤل الأول .

الأيديولوجية الصحيحة :

تقوم الأيديولوجية بدور حاسم في حياة الشعوب . فالتاريخ يدلنا

على أن الأيديولوجية تعمل على ربط أفراد الأمة برباط وثيق من التضامن ، وتوحد مناحى تفكيرهم ، وتطبع عقليتهم وسلوكهم بطابع يوحد بينهم ويبرز كياناتهم وذاتيتهم بالمقارنة بغيرهم من الأمم والشعوب ، كما أنها خير وسيلة لتحريك وعيهم القومي وتنميته فضلا عن أنها تقوم بدور أساسي في تعبئة الجماهير وتوجيه الطاقات الاقتصادية والعلمية والقدرات العقلية للشعوب .

ان حاجة الأمة الى أيديولوجية خاصة بها ، تكون اطارا فكريا لتحولاتها الاجتماعية الجذرية ، أصبح في العصر الحديث مماثلة لحاجتها الى ضرورات الحياة المادية . فقد تشابكت المصالح وتعددت وسائل الاتصال في المكان والزمان بحيث يستحيل على أى شعب مهما كان حظه من القوة والتقدم ، أن يعيش داخل حدوده ويغمض عينه عما يجرى حوله .

فعدم وجود أيديولوجية يؤدي الى فراغ فكري ، ويترك الباب مفتوحا أمام تسلل أفكار وفلسفات غريبة عن المجتمع ، ويخلق مناخا مواتيا للفرقة والتضليل والانتهازية والاغتراب النفسى فتختل المعايير وتهاوى القيم ، وحينئذ تصبح المزايدة بالشعارات تجارة رابحة يستغلها الانتهازيون وأدعياء الزعامة - وما أكثرهم في أعقاب الثورات الاجتماعية - فتتسع الهوة بين الشعارات وامكانيات التطبيق العلى ، فتصبح شعارات جوفاء خالية من كل مضمون ، تولد آمالا كبيرة في النفوس ولكنها تصطدم بالواقع المر عند التطبيق ، الأمر الذى ينزل بمعنويات الشعوب وينفت في عضدها ويوقعها في هوة اليأس ويشككها في كل عمل ولو كان جادا .

والأيديولوجية الغامضة المبهمة لا تقل خطورة عن حالة انعدام وجودها ، فالغموض أو الابهام يدعو الى تضارب الآراء في التفسير فتتحول الأيديولوجية الى شعارات تلعب الالهواء والمصالح الشخصية دورا كبيرا في تقدير مغزاها وتتوه معها معالم حدود حقوق وواجبات المواطنين، فينصرفون عن هذه الشعارات ، وعلى أحسن تقدير يترددون في السير وراءها ، وبذلك تفقد الأيديولوجية دورها في تحريك طاقات الانسان .

واستقراء التاريخ يدلنا على أن الأمة التي تلتبس سبل الإصلاح من أيسر سبيل فتعتمد الى استعارة أيديولوجية أجنبية عنها غريبة عن بيئتها سرعان ما تفقد استقلالها ، اذ تذوب شخصيتها بالتدرج في كيان الأمة التي تنقل عنها ، ويحسب هؤلاء المبشرون بالأيديولوجية الأجنبية - بدعوى الإصلاح والتقدم - أنهم يسرون في طليعة شعوبهم ، وهم في واقع الأمر يسرون في ذيل أيديولوجية أجنبية يتعلقون بأهدابها ويندمجون فيها قلبا وقالبا ، فينتهي بهم الأمر الى أن يصبحوا طائفة تعيش على هامش مجتمعهم ، أنكرهم بعد ما أنكروه ونبذهم بعد ما تخلوا عنه ، ولا يتورعون - اذا ما واتتهم الفرصة - عن استعمال كل سبل القسر والارهاب الفكرى في فرض آرائهم ، وحظ مثل هذه الأيديولوجية من النجاح ضئيل للغاية .

ولا يقل خطورة عن الاتجاه السابق اتجاه بعض بلدان العالم الثالث الى ابتداع أيديولوجية تقوم على المزج بين أيديولوجيات متناقضة : بين واقع أمتهم وتراثها وبعض المبادئ الرأسمالية بجانب بعض المبادئ الشيوعية . وهذا الخليط غير المتناسق ينتهى به الأمر الى الفشل في التطبيق أو الانحياز لأحد المعسكرين الكبيرين تبعاً لميول وأهواء القائمين على التطبيق .

وجمود الأيديولوجية يعوق حركة الشعوب وتقدمها في عالم سريع الحركة والتقدم . فالأمة التي تتعلق بماضيها وتحبس نفسها في إطاره وتوصد بابها دون الأفكار والنظم والتجارب المحيطة بها تقضى على نفسها بالعقم والفناء ، فضلا عن أن مثل هذه الأيديولوجية تدفع بشباب الأمة الى أن يولى أقطاره ناحية الأيديولوجية الأجنبية التي يهره نجاحها العلى والتكنولوجى ، وبذلك تلقى الأمة من حيث لا تحسب بشبابها في أحضان الأيديولوجيات الأجنبية .

والأيديولوجية المثلى هي التي تتبع من واقع الأمة وطابعها القومى وأهدافها القومية ، وتحقق لها طموحها وآمالها في إطار توازن دقيق بين تقاليد الأمة وتراث الأجداد من ناحية ومصالحها ومشاكلها الحاضرة

من ناحية ثانية ومثلها العليا وآمالها التي تصبو الى تحقيقها في المستقبل
من ناحية ثالثة .

ذاتية ثورة مايو وايدولوجيتها :

وفي ضوء ما تقدم نستطيع أن نجيب عن تساؤلنا حول وصف ما قامت
به ثورة مايو من اصلاحات . هل يقف عند تصحيح مسار ثورة يولية
وتجديد شبابها في ضوء ما كشفت عنه هزيمة ١٩٦٧ أم أنه يكون
أيدولوجية جديدة هي الاشتراكية الديمقراطية ؟

ان ثورة مايو وان كانت قد وصفت في حينها بأنها تصحيح لمسار
ثورة يولية ، الا أن — تطورات الأحداث — وخاصة بعد نصر أكتوبر
١٩٧٣ وما تم من اصلاحات أكبر من أن يوصف بأنه مجرد تصحيح ،
فهو يكشف عن تطور فكري متعدد الجوانب ظهر أثره في حياة الشعب
المصري والمنطقة العربية كلها بل وبعض دول العالم الثالث التي تشاركنا
ظروفنا التي نمر بها . فهي تلتقي مع ثورة يولية في كثير من الأمور كما
أنها تختلف عنها كلية في وسائل وأدوات تحقيق ما وضعتة لنفسها من
أهداف ومبادئ . فتورة يولية أقامت نظاما اشتراكيا من نوع خاص
يتمثل في « تطبيق بعض المبادئ الاشتراكية تم اختيارها والتأليف بينها
في ضوء مشكلات المجتمع العربي في مصر وفي ضوء قيمه » . وقد دل
التطبيق العملي على صلاحية تطبيق بعض هذه المبادئ كما دل على
عدم صلاحية تطبيق البعض الآخر . وكان لزاما على ثورة مايو أن تدخل
في حسابها أسباب الخلل الذي أدى الى انحراف ثورة يولية عن مسارها
فبدأت في اقامة مجتمع جديد يقوم على الاشتراكية الديمقراطية التي تستمد
كيانها من قيمنا العربية والجانب الايجابي من تجربة ثورة يولية ١٩٥٢ ،
كما أنها أحلت الشرعية الدستورية محل الشرعية الثورية .

ان أفكار ثورة مايو ومنجزاتها وايدولوجيتها النابعة من الاشتراكية
الديمقراطية في حاجة الى صياغة نظرية تحدد فلسفتها وأصولها فضلا
عن بيان ينايعها الفكرية ومكائنها بين التيارات الفكرية والمذاهب
الاجتماعية التي تحيط بنا من كل جانب .

ولامحل للقول بأننا فى غنى عن مثل هذه النظرية بحجة أن ماورد فى ميثاق العمل الوطنى الصادر فى مايو ١٩٦٢ يكفىنا مرشدا ودليلا •

فالواقع أن الحاجة الى طريق جديد وأيدىولوجية جديدة لا تصدر عن رغبة فى التجديد لذاته ولا يدفع اليها مجرد التغير فى القيادة السياسية للشعب ، وإنما تظهر الحاجة الى التجديد أو التغير حينما تفشل الطرق القائمة فى معالجة المشاكل الاجتماعية والاقتصادية اما لقصور فيها أو لتغير ظروف المجتمع • ومن الأمور المسلمة أن كل تجربة اجتماعية من صنع البشر وما تقوم عليه من نظريات تظل محكومة أبدا بمكانها وزمانها •

ومما لا شك فيه أن الظروف الداخلية والخارجية — على نحو ما قدمنا — التى دعت الى قيام ثورة يوليو تختلف عن الظروف التى استوجبت قيام ثورة مايو ، فضلا عن أن التطبيق العملى خلق أوضاعا اجتماعية واقتصادية جديدة عجزت ثورة يولية عن معالجتها بسبب تسلط مراكز القوى على مقدرات الثورة • وذلك بالإضافة الى صياغة بعض أفكارها وفلسفتها فى الميثاق صياغة مبهمة فتحت الباب أمام تفسيرات مفرضة أوقعت الناس فى بلبلة فكرية ودفعت الشباب الى التطلع الى أيدىولوجيات أجنبية •

الفصل الأول

المصادر الفكرية لأيدولوجية ثورة مايو ١٩٧١ :

(الاشتراكية الديمقراطية)

ان أيدولوجية مايو « لا تبدأ من فراغ ، بل من قيم حضارية عريقة وتجربة غنية ، وفكر مفتوح على العالم من حولنا » . فهي أيدولوجية تستقبل تراثنا العريق وتعاطف معه : تستمد منه ، ولا تعرض عنه ، تفتح عينها على الأفكار والنظريات التي يموج بها العالم من حولنا تتمثل منها ما يتفق مع أصولنا الحضارية وظروف مجتمعا وتلفظ ما هو غريب عنا . ودخيل علينا ، أيدولوجية تواجه الواقع بمشاكله وتفتح باب الأمل في المستقبل . ومن يتأمل في المبادئ التي تقوم عليها الاشتراكية الديمقراطية ، أيدولوجية ثورة مايو ، وما أسفر عنه التطبيق العملي يجد أنها استمدت أفكارها ومبادئها من مصادر ثلاث :

١ - القيم الحضارية العربية التي تتفق وروح العصر .

٢ - ما أسفر عنه التطبيق العملي في المرحلة التي سبقت ثورة يوليو وما أسفرت عنه تجربة يولية ١٩٥٢ ، « بحيث نضع يدنا على كل ما هو ايجابي فنطوره ونضيف اليه ، وعلى كل ما هو سلبي فنتخلص منه » .

٣ - الاسترشاد بالأفكار الاشتراكية المعاصرة التي تتفق مع قيمنا الحضارية وتلائم ظروفنا .

أولا : القيم الحضارية العربية

أكد دستور ١٩٧١ بصورة لا يرقى إليها الشك انتماء مصر الى الأمة العربية والتزامها بالقيم الحضارية العربية الأصيلة فنص على عدة مبادئ جديدة خلت من مثلها كل الدساتير التي سبقته . منها أن « مبادئ الشريعة الإسلامية مصدر رئيسى للتشريع » (م ٢) . ومنها « وتحرص الدولة على الحفاظ على الطابع الأصيل للأسرة المصرية وما يمثل فيه من قيم وتقاليد مع تأكيد هذا الطابع وتنميته فى العلاقات داخل المجتمع المصرى » (م ٩) . والنص على أن « التربية الدينية مادة أساسية فى مناهج التعليم العام » (م ١٩) . كما ردد بعض المبادئ التى تضمنها دستور ١٩٦٤ مثل قيام المجتمع على التضامن الاجتماعى (م ٧) . وكفالة الدولة لتكافؤ الفرص لجميع المواطنين (م ٨) وتوفير العمل لهم (م ١٣) وكذلك الخدمات الثقافية والاجتماعية والصحية (م ١٦) وخدمات التأمين الاجتماعى والصحة ومعاشات العجز عن العمل والبطالة والشيخوخة (م ١٧) كما قرر أن التعليم فى مؤسسات الدولة التعليمية مجانى فى مراحله المختلفة (م ٣٠) .

وهذه النصوص وأمثالها ان هى الا تطبيق للايديولوجية الجديدة ، الاشتراكية الديمقراطية ، التى جاءت بها ثورة مايو . فهذه النصوص توضح بجلاء مدى حرص الأيديولوجية الجديدة على التجاوب مع مشاعر الشعب المصرى فى تمسكه بالدين والقيم الروحية وفى حفاظه على مقومات شخصيته العربية ، والعودة بالشعب المصرى الى ذاته العربية التى فقدتها منذ الاحتلال البريطانى لمصر . ومقتضى النص الدستورى الذى يجعل من الشريعة مصدرا رئيسيا للتشريع أن المشرع يلتزم فيما يصدره من تشريعات جديدة بعد ١٩٧١ بالرجوع الى الشريعة الإسلامية ليستمد منها أحكامه ، ولا يجوز له أن يقتبس من غيرها حكما يناقض مبدأ أو أصلا

من مبادئ وأصول الشريعة . ومن ناحية ثانية يستحث هذا النص المشرع على إعادة النظر في قوانينه الصادرة قبل ١٩٧١ وتعديلها بما يتفق مع أحكام الشريعة ومبادئها .

وبين من ذلك أن القيم العربية التي تناسب روح العصر تمثل حجر الزاوية في أيديولوجية ثورة مايو ، وبذلك قطعت الطريق على أتباع الأيديولوجيات الأجنبية المستوردة وسدت الباب في وجه التأويلات المفرضة .

§ ١ - الغزو الحضارى الأوروبى للعالم العربى

تعرضت مصر والعالم العربى بل والعالم الثالث كله لعملية مسخ وتشويه لشخصيتها وكيانها المعنوى بعد اتصالها بالحضارة الأوربية منذ بداية القرن التاسع عشر . فالحضارة الأوربية المعاصرة تفوقت على ما سبقها وما عاصرها من حضارات بفضل ما أبدعته من مظاهر الرقى والتقدم المادى ونجحت فى طبع العصر بطابعها المادى . وقد دفع هذا التفوق الأوربيين الى الاستعلاء على غيرهم من الشعوب واستباحة استعمار أراضيهم ونهب ثرواتهم ، سواء باسم نشر الحضارة والمدنية أم تسترا وراء وحدة كفاح طبقة البروليتاريا . وفى ظل الاستعمار بصوره المختلفه عسكرية أو اقتصادية أو عقائدية فتحت الأبواب على مصراعيها أمام الغزو الحضارى والفكرى من كل جنس وملة وانتشرت السموم فى الكيان المعنوى للأمم المغلوبة على أمرها . فتصدع كيانها أو كاد .

ففى ظل الاستعمار الانجليزى لمصر فتحت الأبواب على مصراعيها أمام البعثات التبشيرية والارساليات الأجنبية . فتعددت الجاليات الأجنبية وأغدق عليها المستعمر العديد من الامتيازات الاقتصادية والاجتماعية والقانونية والقضائية فطاب لهم المقام وساروا على ما ألفوا من قيم حضارية ، ومارسوها على مرأى ومسمع من المصريين ، ومن ناحية أخرى حاول الاستعمار استقطاب عدد من المصريين فأجرى عليهم الأرزاق ومكنهم من تبوأ أعلى المناصب لكى يتخذهم عوناً له وظهيراً . وزرع فى نفوس

هؤلاء عقدة الشعور بالنقص وفقدان الثقة بالنفس ، ورسخ في عقولهم ووجدانهم أن السير على درب السلف سمة تخلف وانحطاط ، وأن التمسك بتراث الأجداد تحجر وجمود ، وأن سبيل الإصلاح والتقدم ينحصر في الأخذ بأساليب الحضارة الأوربية قلبا وقالبا ، فنشأت أجيال ينتمون الى غير آبائهم وأجدادهم ويباهون بولائهم الفكرى لغير أمتهم . وساعدهم على ذلك ما أصاب الحضارة العربية من توقف عن النمو - إبان العصر العثماني - وتخلفها عن الحضارة الأوربية . وهكذا بدأت تتفصح شخصية الأمة وانسلخ عنها من بهرته الحضارة الأوربية . وضاعف من خطورة هذه الظاهرة عجز كثير من المفكرين عن تجديد شباب الحضارة العربية واستكمال معالم التجديد التي بدأها كبار مفكرى القرن التاسع عشر أمثال رفاة الطهطاوى ومحمد عبده والأفغانى وغيرهم ، كما ساعد على ذلك تجزئة العالم العربى بين الدول المستعمرة فتفتت الوحدة الثقافية والحضارية .

وبعد الحرب العالمية الأولى زادت تجزئة العالم العربى وعزلة أجزائه بعضها عن البعض الآخر تبعا لسياسة الدولة المستعمرة ، فقد عمدت كل من فرنسا وانجلترا وإيطاليا على عزل المنطقة التى تحتلها عن بقية أجزاء العالم العربى ، وحاولت كل منها نشر ثقافتها ولغتها وأسلوب حضارتها فى طرق المعيشة والملبس والمأكل فى البلاد التى تحتلها ، فتعددت أنماط الحياة الحضارية كما تنوعت الثقافات ، وانقطعت سبل الاتصال الحضارى بين أجزاء العالم العربى . ومن ناحية أخرى ظهرت تيارات فكرية جديدة فى العالم العربى نتيجة لانتصار الثورة البلشفية فى روسيا وقيام النازية فى ألمانيا والفاشية فى إيطاليا بجانب التيارات الفكرية الأوربية الأخرى ، وظهر دعاة ومتحيزون لكل هذه التيارات الفكرية سواء عن اقتناع بها أم لاتخاذها وسيلة لتخليص البلاد من الاستعمار الانجليزى والفرنسى .

وهكذا تم التلاقى والتلاحم بين الحضارتين العربية والأوربية فى مصر وفى سائر بلاد العالم العربى ، وقد تمكن بعض المفكرين من التأليف بين الحضارتين فى النواحي المادية والثقافية باقتباس بعض الأفكار والقيم

الأوربية التى تتفق مع الأصول الحضارية العربية مثل المبدأ الديمقراطى باعتباره صورة حديثة لمبدأ الشورى ، وعجز بعض المثقفين عن تمثل هذا التأليف والمزج فاندمجوا كلية فى أحد التيارات الفكرية الأوربية ، ورفض فريق ثالث الفكر الأوربى كلية واعتبروا التجديد بدعة وزيفا . وكانت ظروف المجتمع السياسية والاجتماعية والاقتصادية — بسبب تبعيتها للدولة العثمانية ثم خضوعها للاحتلال الأوربى — تحول دون سلوك السبيل الأمثل ، وهو اقتباس بعض عناصر الحضارة الأوربية التى تتفق مع أصول الحضارة العربية ومقوماتها لتغذيتها وتنميتها ، الأمر الذى أدى الى ازدياد ضعف الحضارة العربية .

وما أن حصلت مصر — والبلاد العربية — على استقلالها السياسى الكامل وبدأت تحدد لنفسها معالم الطريق الذى يقودها الى التقدم والرخاء حتى تكشف لها أنها تواجه تركة مثقلة بالأعباء الجسام مليئة برواسب الغزو المعنوى الذى مزق شخصية الشعب المصرى وأصاب كيانه العام بالتصدع ، وباعد بين الأجيال المتعاقبة بحكم انتمائهم الفكرى والثقافى والعقائدى الى مدارس شتى ومذاهب متنافرة ، وتأصلت فى نفوس بعضهم عقدة الشعور بالنقص بالنسبة لكل ما هو أجنبى ، وتحصن البعض الآخر ضد بدعة التجديد وزيف الحضارة الحديثة . وازدادت المشكلة تعقيدا مع تقدم وسائل الاعلام التى ألغت المسافات وسخرت كل وسائل التكنولوجيا الحديثة فى سباق القوى العظمى على مناطق النفوذ ، وتكتيل الأنصار والأتباع من كل حذب وصوب ، وإيهام الشعوب النامية أن سيلها الوحيد للخروج من آثار التخلف هو تبنى أيديولوجية أحد المعسكرين الكبيرين الرأسمالية أو الشيوعية . وهكذا وقع ان تصادم الفكرى بين أبناء الأمة الواحدة : بين القديم والجديد ، بين اليمين واليسار وما بينهما ، بين أنصار الغرب وأنصار الشرق ، وبين الفريقين من ناحية والقوى الوطنية من ناحية ثانية . وفى غمرة هذه البلبلة الفكرية اختلطت المفاهيم وتداخلت المقاييس وتاهت معالم الشخصية العربية وصعب التمييز بين الجمود والأصالة ، بين الجوهر والعرض .

وكشفت التطورات التي وقعت بعد الحرب العالمية الثانية غطاء الغفلة وغشاوة الضلال التي بثتها أبواق الدعاية للمعسكرين الكبيرين ، فقد دل التطبيق العملي لكلا المذهبين الرأسمالي والشيوعي عن عجزهما عن تحقيق السعادة للبشرية ، وتعالى صيحات الإصلاح في كليهما ، وحدثت كثير من التراجعات المذهبية . وتبين للعرب أن توقف الحضارة العربية وعدم نموها لم يكن دليلا على جفاف عصارتها بل كان أمرا عارضا يصيب كل الحضارات الأصيلة في بعض أدوار نموها . فبالرغم من توقفها فترة من الزمن فانها ما زالت تحوى عناصر تطور أصيلة تستطيع أن تدفع بها الى الأمام ، وأنها تقوم على مبادئ وأسس مغايرة لنظيرتها في المذهبين الرأسمالي والشيوعي ، وأن هذه المبادئ والأسس ما زالت قادرة على تحقيق السعادة المنشودة للبشرية . فهي تنظم المجتمع على أساس إقامة توازن مناسب بين مصلحة الجماعة ومصلحة الفرد ، وعند التعارض تغلب الأولى على الثانية ، فهي تحفظ للفرد كيانه داخل الجماعة على خلاف ما ينادى به المذهب الشيوعي الذي يذيب كيان الفرد في الجماعة ، وهي لاتجاهل مصلحة الجماعة على خلاف الحال في المذهب الفردي الحر . كما دل التطبيق العملي للمذهبين الفردي والشيوعي على أن كلاهما يتجه - بخطى وثيدة - نحو تحقيق قدر من التوازن بين الفرد والجماعة ، بين المصلحة الخاصة والمصلحة العامة ، بين الحرية السياسية والحرية الاقتصادية .

فالمذهب الفردي بدأ يخفف من نزعة الفردية بإدخال بعض القيم المستمدة من العدالة الاجتماعية والقيم الروحية ، والمذهب الشيوعي أدخل تعديلات جوهرية على الأسس التي يقوم عليها مجازاة للنزعات القومية والدينية والديمقراطية لدى الشعوب . وهذا يدل على سلامة الأسس التي تقوم عليها الحضارة العربية وملاءمتها لظروف المجتمع المعاصر وطبيعة الشعب المصرى . ويؤكد ذلك أنه بالرغم مما أُنق من أموال وما بذل من جهد في حمل مصر على اتحال المذاهب الأوربية الغربية منها والشرقية ونبت حضارتها العربية فإن الشعب المصرى وغيره من الشعوب العربية مازالت متمسكة بحضارتها العربية ، وما زالت هذه الحضارة صامدة في وجه التيارات الفكرية المستوردة حفاظا على شخصيتها العريقة . فالشعب

المصرى توحدت صفوفه منذ فجر التاريخ وأقام نظمه الاجتماعية والاقتصادية والسياسية على أساس التآخي والمساواة والتسامح ، فخلا تاريخه الطويل من الحروب القبلية والاقليمية والطائفية . وهو شعب متحضر أصيل ، افتتح على العالم الخارجى يعطى ويأخذ ويطوع أوضاعه لضرورات التقدم دون تعصب أعمى فأقام على ضفاف النيل أقدم حضارة عرفت البشرية وعنها أخذت الحضارة الاغريقية الرومانية فى أوربا ، وأسهم فى الحضارة العربية بدور أساسى ، وعلى أكتاف هذه الحضارة قامت النهضة الأوربية الحديثة . وفى أخذه وعطائه ظل محافظا على ذاته وشخصيته فى مواجهة كافة التيارات الفكرية عبر التاريخ وفى مواجهة قوى الاحتلال والغزو الأجنبى . شعب يرفض التطرف بكافة صوره ، فأقام نظمه الاجتماعية والاقتصادية والسياسية على أساس التصالح والمحبة والسلام ونبذ كل صور الصراع الدموى والصدام الطبقي . وكل هذه الخصائص تتسع لها وتحققها الحضارة العربية التى شارك الشعب المصرى فى صنعها ، ومن هنا كان تعلقه بها وحرصه عليها .

§ ٢ - خصائص الحضارة العربية

يشكك البعض فى جدوى الاعتماد على قيم الحضارة العربية باعتبارها حضارة قديمة نشأت وترعرت فى ظل أوضاع اجتماعية واقتصادية مغايرة تماما للأوضاع الحاضرة التى ظهرت بعد الثورة الصناعية والتكنولوجية ، فكيف نلتمس سبل الإصلاح فى حضارة لا تحوى حلولاً لمشاكل المجتمع الصناعى والتقدم التكنولوجى ؟

هذا التساؤل مردود بأن خصائص الحضارة العربية وطبيعتها تقطع بصلاحياتها للتطبيق فى العصر الحاضر بعد إعادة صياغتها بما يتفق مع ظروف المجتمع المعاصر بغية تجلية عناصرها الأصيلة . فالحضارة العربية تقوم على مبادئ وأسس تحقق التوازن بين الفرد والمجتمع وتحدد وسائل تطبيق هذه المبادئ بطريقة مرنة بحيث تتلاءم مع تغير الزمان والمكان .

وأهم خصائص الحضارة العربية تظهر فيما يلى :

١ - حضارة انسانية عالمية متجددة :

تتسم الحضارة العربية بعدة خصائص منها أنها حضارة عالمية انسانية غير عنصرية وغير متعصبة فهي لا تخاطب شعبا بعينه بل تخاطب البشر كافة . وتجد مصداق ذلك في قوله تعالى : «يا أيها الناس أنا خلقناكم من ذكر وأنثى وجعلناكم شعوبا وقبائل لتعارفوا أن أكرمكم عند الله أتقاكم » (الحجرات : ١٣) .

فهي وان كانت تعتمد بصفة أساسية على الفكر الاسلامي الا أنها تميز بين العبادات وما عداها من نظم ، والأولى تخص المسلمين وحدهم أما الثانية فهي عامة تشمل المسلمين وغيرهم . وهي قد نشأت خلال قرون عديدة من المعيشة المشتركة بين المسلمين وغيرهم ، وأسهم في اقامتها المسلمون والمسيحيون واليهود وغيرهم ، كما شارك فيها من يتحدثون اللغة العربية وغير اللغة العربية . وهي قد تأثرت بما سبقها وما عاصرها من حضارات ، وتمثلته وصهرته في بوتقتها ، وظلت المؤلفات العربية عمادا للدراسات الجامعية في أوروبا منذ القرن الحادي عشر حتى القرن السابع عشر ، ولم تعرف أوروبا موردا علميا لها سوى المؤلفات العربية طيلة هذه الفترة . وهذه الصفة الانسانية التي لازمت الحضارة العربية هي التي جعلت منها حضارة عالمية تسوى بين الناس بصرف النظر عن دينهم أو لغتهم أو جنسهم ، فكان التسامح الديني أصلا من أصولها اعمالا للنص القرآني : « سورة البقرة آية : ٢٥٦ » « لا اكره في الدين » . ولفظت التمييز العنصري اعمالا لقوله تعالى (سورة الحجرات : ١٣) « يا أيها الناس انا خلقناكم من ذكر وأنثى وجعلناكم شعوبا وقبائل لتعارفوا ان أكرمكم عند الله اتقاكم » . وذات المعنى رددته الحديث الشريف « لا فضل لعربي على أعجمي الا بالتقوى » . ونجد معان مماثلة في الانجيل .

٢ - تستهدف اقامة مجتمع متوازن يوفق بين مصلحة الفرد ومصلحة الجماعة :

تدعو الحضارة العربية الى اقامة مجتمع متوازن عماده المفهوم الواقعي لطبيعة الانسان وأوجه نشاطه ، فهي توازن بين كافة النوازع التي

تنفعل بها النفس البشرية ، كما أنها توازن بين الفرد والجماعة التي يعيش فيها . ويظهر هذا المعنى واضحا في الآية الكريمة (سورة البقرة ١٤٣) « وكذلك جعلناكم أمة وسطا لتكونوا شهداء على الناس » . وهذا التوازن هو حجر الزاوية في الاشتراكية الديمقراطية التي تقوم عليها أيديولوجية ثورة مايو ١٩٧١ . والحضارة العربية تفوقت على سائر الحضارات القديمة والمعاصرة في وضع الأسس التي تكفل التوازن بين مصلحة الفرد ومصلحة الجماعة . وكيفية التوفيق بين هاتين المصلحتين كان وما زال مشكلة المشاكل في كل المجتمعات . فالحضارة العربية تخاطب الفرد في المجتمع . وتطبيقا لذلك يقوم نظام الحكم على أساس الشورى ، وهو ما يعرف الآن بالديمقراطية السياسية . فهي تحتفظ للانسان بذاته كفرد ، وعلى هذا الأساس تحافظ على حريته وكرامته وتمنحه حق التملك وحق العمل . ولكنه فرد يعيش في مجتمع ، وعلى هذا الأساس يجب أن يمارس حقوقه وحريته بما يحقق مصلحة الجماعة ويدفع عنها الضرر . فاذا ما تعارضت مصلحة الفرد مع مصلحة الجماعة وتعذر التوفيق بينهما كانت مصلحة الجماعة أولى بالرعاية . فلكل حق من حقوق الأفراد وظيفة اجتماعية ، وعلى صاحبه أن يمارسه في حدود هذه الوظيفة ، فان حاد عن ذلك عرض نفسه للجزاء المقرر . وتتم حماية مصلحة الفرد بالاعتراف له بحقوق سياسية وحقوق اجتماعية ، وتتم حماية مصلحة الجماعة ودفع الضرر عنها بطريقتين : تقييد الحقوق الفردية بما يضمن مصلحة الجماعة ، وتحميل الفرد بواجبات وأعباء اجتماعية واقتصادية تكفل مصلحة الجماعة وتحقق التضامن الاجتماعي .

وهذا التوازن بين مصلحة الفرد ومصلحة الجماعة يقوم على أساس التضامن الاجتماعي ، أي على التآخي والمحبة والتراحم ، وهذه المعاني هي ما نعبر عنها في لغة العصر بالسلام الاجتماعي . وهو أساس من الأسس التي قامت عليها الاشتراكية الديمقراطية أيديولوجية ثورة مايو ١٩٧١ . وفي هذا المجتمع المتوازن تزدهر شخصية الانسان في اطار من التضامن الوثيق ، وتتحقق المساواة بقدر المستطاع . وهذا التآخي تقرره العديد من الآيات القرآنية مثل « انما المؤمنون أخوة فأصلحوا بين

أخويكم » ، وهو ما تقرره كثير من نصوص الانجيل مثل « من يجب أخاه يثبت في النور وليس في فيه عثرة وأما من يفيض أخاه فهو في الظلمة وفي الظلمة يسلك ولا يعلم أين يمضي لأن الظلمة أعمت عينيه » .
(الاصحاح : ٢ عدد ١٠ - ١١) .

§ ٣ - وسائل تحقيق التوازن بين مصلحة الفرد ومصلحة الجماعة

حددت الحضارة العريية عدة سبل للوصول الى تحقيق التآخي والتضامن الاجتماعي الذي يكفل تحقيق التوازن بين المصلحة الخاصة والمصلحة العامة . وأهم هذه السبل سبيلان : الايمان ، العدالة الاجتماعية .

١ - الايمان احد سبل تحقيق التوازن :

عن طريق الايمان بالله يتشرب الانسان الأخلاق الدينية ، وهي قبل كل شيء أخلاق اجتماعية تبغى كمال الفرد بدنيا وتقسيا واجتماعيا ، فينمو لديه الشعور بالعزة والقوة لأن الايمان يفيض على نفسه أبعاد الأبدية وينمى لديه الوعي بالانتماء الى الجماعة وينتزع من التشاؤم والانعزال . وبذلك يصبح الانسان سوى الطبيعة تتوازن داخله كل نوازع النفس البشرية . فهناك توازن بين البدن والروح أى بين المادية والروحية ، بين العقل والايمان ، بين الدنيا والآخرة . ومن هنا كانت القيم الروحية أصلا من أصول الحضارة العريية .

(١) توازن بين الجانبين الروحي والمادى : ان الحضارة العريية لا تسلم بالصدارة المطلقة للروح على المادة ، اذ من المستحيل أن يتخلى الانسان عن احتياجاته المادية وينجح في قهر مطالبها فيه . فقد يقنع البعض بحياة الزهد والتقشف واعتزال الناس ولكن جمهرة الناس يرفضون ذلك . وهذه الحضارة لا تسلم بالصدارة المطلقة للمادة على الروح ، اذ من المستحيل أن يقبل الانسان أن يكتفى بتحقيق مطالبه المادية ويعيش أشبه بالحيوان يأكل وينام . واذا كان الفكر الشيعي قد اعتقد أنه قدم تفسيراً مادياً عن وجود العالم استغنى به عن الايمان منادياً بأن لا اله الا المادة ، متهمنا الدين بأنه أفيون الشعوب فإنه يقع في خطأ جسيم وينظر الى الأمور نظرة سطحية تعكس الأحوال النفسية للعالم الحديث وولعه

بالمادة • فالإنسان ليس أسيراً لمفاتيح الدنيا وحدها ، ولا يستطيع أن يقف عند هذا الحد ، اذا أن طموحه وطبيعته الانسانية ستقضى به حتما الى مجاوزة نفسه وتحطيم الحواجز التي تغلق دونه أبواب السماء •

وبالمثل فان وقوف المذهب الفردي موقفا محايدا من الدين والقيم الروحية عموما نتيجة لمناداته بالفصل بين الدين عن الدولة أدى الى ممارسة أشد صور الاستغلال ظلما • أما الحضارة العربية فهي تقيم التوازن الكامل بين متطلبات البدن والروح ، فهي لا تفرض الزهد في الحياة الدنيا بل تأمر بالآ ينسى الإنسان نصيبه من الدنيا دون اسراف حتى تجنبه الوقوع في ضراوة المادية وفتنة الدنيا • وهذا الأصل في التوازن بين البدن والروح نجده في آيات عديدة في القرآن منها قوله تعالى (سورة القصص : ٧٧) « وابتغ فيما آتاك الله الدار الآخرة ولا تنس نصيبك من الدنيا ، وأحسن كما أحسن الله اليك ولا تبغ الفساد في الأرض ان الله لا يحب المفسدين » •

(ب) التكامل بين الحياة الدنيا والآخرة : يتم التوازن بين الجانبين المادي والروحي ليس فقط في الحياة الدنيا بل أيضا بينها وبين الآخرة • فالحق تبارك وتعالى يقول (سورة البقرة : ٢٠١) « ربنا آتنا في الدنيا حسنة وفي الآخرة حسنة » ، والحديث الشريف يقول « أعمل لدنياك كأنك تعيش أبدا وأعمل لآخرتك كأنك تموت غدا » •

وقد زعم المذهب الشيوعي في مجال الدفاع عن الالحاد وانكار الدين « ان عجز الطبقات المستغلة في صراعها ضد المستغلين لا بد أن يولد الاعتقاد بحياة أفضل ، في العالم الآخر ، كما أن عجز المتوحش في مصارعته للطبيعة ، يولد الاعتقاد بالآلهة والشياطين والمعجزات » • وهذا القول فيه تجنى على الديانات السماوية ويجردها من رسالتها السامية • فالاسلام والمسيحية انتصرا للضعفاء والمضطهدين من الأقوياء ، وقضيا على كل صور عدم المساواة الناتجة عن المولد أو الثروة أو الجاه ، وألغيا كل ادعاء بسيطرة طبقة على أخرى أو فئة اجتماعية على فئة أخرى ، والمعيار الوحيد للتفاضل بين الناس هو تقوى الله ، أي أدائه بواجباته نحو ربه وحسن أدائه لعمله وما يقدمه من خدمات للمجتمع والحكم في

ذلك هو الله وحده . فالحديث الشريف يقول بأن « الناس سواسية كأسنان المشط » ، والتضامن القائم على المحبة والايثار – وليس على الحقد الطبقي أو الاثرة والانانية – هو الأساس الذي يقوم عليه المجتمع . ونجد مصداقا لذلك في الحديث المشهور « كلكم راع وكلكم مسئول عن رعيته » ، وفي حديث آخر « لا يؤمن أحدكم حتى يحب لأخيه ما يحب لنفسه » ، وفي الأحاديث العديدة التي تشبه المجتمع بالبناء المرصوص اذا تداعى جزء منه تقوض البناء بأكمله أو بالجسد البشري اذا اشتكى منه عضو تداعى له سائر أجزاء الجسد بالحمى والسهر . وتفس المعنى يردده الانجيل مثل : « هذه هي وصيتي : أن تحبوا بعضكم بعضا كما أحببتكم ، وليس لأحد حب أعظم من هذا أن يضع أحد نفسه لأجل أحبائه » (انجيل يوحنا : ١٥ ، ١٢ – ١٣) .

ومن ناحية أخرى فان آيات القرآن صريحة في أن سلوك الانسان في الدنيا هو المدخل الطبيعي لما يلقاه في الآخرة من ثواب أو عقاب ، من ذلك قوله تعالى : « من يعمل مثقال ذرة خيرا يره ومن يعمل مثقال ذرة شرا يره » ، وقوله تعالى : (الاسراء : ٧٢) « ومن كان في هذه أعمى فهو في الآخرة أعمى وأضل سبيلا » . وبهذه الصورة يجتمع للفعل الواحد جزاءان : أحدهما دنيوى تتولاه السلطة في المجتمع والثانى أخروى ، فان استطاع أن يفلت من الجزاء الدنيوى فانه يعجز عن ذلك بالنسبة للجزاء الأخروى .

(ج) التكامل بين العلم والايمان : والحضارة العربية تجمع بين العلم والايمان في وحدة متناسقة شاملة . واذا كانت بعض فترات من عصور الظلام في أوربا قد جعلت من العلم خادما مطيعا للايمان فان الفكر الشيعى بدوره قد اعتبر الدين عدوا مينا للعلم ، وانهى الى أن عصر الايمان قد تخلص ، في غير رجعة ، عن مكانه لعصر العلم والتكنولوجيا . وهذان المفهومان المتطرفان بعيدان كل البعد عن مفهوم الحضارة العربية لدور كل من العلم والايمان في المجتمع . فكلاهما يكمل الآخر في انسجام وتناسق . فأول ما نزل من آيات القرآن

الكريم (العلق : ١ - ٥) « اقرأ باسم ربك . . . » تحض على العلم ، وبعض الاحاديث المشهورة تجعل من العلم دعامة للدين مثل « طلب العلم فريضة على كل مسلم ومسلمة » ، وبعضها الآخر يلح في طلبه مثل « أطلبوا العلم من المهد الى اللحد » . وتأكيذا لهذا المعنى تدعو كثير من الآيات الانسان الى اكتشاف أسرار الكون بالدرس والملاحظة والتفكير . ومن هنا كان الاجتهاد والتجديد أصلا من أصول الحضارة العربية بغية الوصول الى الكمال مع التطورات الاجتماعية والاقتصادية والعلمية . وقد عبر الحديث الشريف عن هذا المعنى بقوله « ان الله يبعث من هذه الأمة على رأس كل مائة سنة من يجدد لها أمر دينها » . وليس المقصود بطبيعة الحال المعنى الحرفي للنص ، ولكن المقصود ضرورة الاجتهاد في الأحكام التي تقبل الاجتهاد في ضوء متغيرات الزمان والمكان . وكل هذه المعاني أدركها العرب وأقاموا حضارتهم وطوروها ، ولا ينكر أحد أن الحضارة الأوربية في عصر النهضة قامت على أكتاف حضارة العرب وعلومهم .

وهكذا نجد أن شعار دولة العلم والايمان الذي رفعته ثورة مايو وتضمنته وثيقة اعلان دستور ١٩٧١ ، هو تعبير دقيق عن أصل من أصول الحضارة العربية يميزها عن الحضارة الأوربية المادية .

(د) الدين أهم وسائل تحقيق السلام الاجتماعى : ان الدين يرتقى بالنفس البشرية نحو الكمال الأخلاقى ، وهو من ناحية أخرى يؤلف بين قلوب الناس ويحثهم على السير على هدى المثل العليا ، وبذلك تتحقق الوحدة النفسية ويتحقق الانسجام الاجتماعى . والدين يؤجج الشعور القومى وينمى الاحساس بالانتماء الى الجماعة ، وهو يخاطب وجدان الناس ومشاعرهم . ومن هنا كان الدين عظيم الأثر في النفوس ولذلك فهو يقوم بدور أساسى في حفظ كيان الأمة وتماسكها ويدعم وحدتها ، والوحدة الوطنية - كما نعلم - أصل من أصول الاشتراكية الديمقراطية .

وهكذا لا تترك الحضارة العربية الايمان الى دخيلة نفوس المؤمنين -

كما يفعل المذهب الفردى — ولا تنكره وتصفه بأنه أفيون الشعوب كما يفعل المذهب الشيوعى ، بل هى تعتبره أساسا من أسس النظام الاجتماعى ايماننا منها بأن استنهاض الهمم عن طريق الايمان والتضامن الاجتماعى أفضل وأجدى على المجتمع من استنهاضها عن طريق الحقد الطبقي أو عن طريق الأنانية .

٢ — العدالة الاجتماعية :

ان التآخى فى الحضارة العربية ليس مجرد عاطفة وجدانية تملئها تعاليم الدين ، بل هو نظام قانونى يحكم علاقات الناس دون تمييز بينهم بسبب المولد أو اللون أو الثروة أو الجاه .

ويظهر ذلك فى القواعد التى تحرم كل ما من شأنه أن يكون مصدرا للحقد والضعف والكراهية والمنازعات ، مثل تحريم الخمر والميسر والزنا وعقود الغرر ، وكل ما من شأنه أن يكون سببا لاستغلال الانسان للانسان مثل تحريم الربا والاحتكار ، ويظهر ذلك أيضا فى الزام الدولة بتحقيق العدالة الاجتماعية .

والحضارة العربية تضع ضوابط محكمة لمبدأ العدالة الاجتماعية ، سواء فى النظر والتطبيق ، فهى لا تقصر وظيفة الدولة — كما يذهب المذهب الفردى — على حفظ الأمن فى الداخل والدفاع عن البلاد واقامة القضاء بين الناس فى المنازعات ، وهى لا تمد نشاطها بحيث تتدخل فى كل كبيرة وصغيرة وتقضى على النشاط الفردى كلية — كما يفعل المذهب الشيوعى . ولكنها تتخذ موقفا يمكن أن يوصف بأنه وسط بين المذهبين . فالدولة فى الفكر الاسلامى ، تقوم بوظيفة اجتماعية « والذين ان مكناهم فى الأرض أقاموا الصلاة وآتوا الزكاة وأمروا بالمعروف ونهوا عن المنكر » (الحج : ٤١) . فوظيفتها تشمل عدة أمور منها : حفظ الدين ، حفظ الأمن فى الداخل ، والدفاع عن البلاد ، والقيام بالقضاء ، النهوض بالمرافق العامة ، تحقيق التوازن الاقتصادى والاجتماعى بين أفراد المجتمع .

ويتم هذا التوازن بعدة وسائل أهمها : ١ — تحديد وظيفة اجتماعية لكل حق من الحقوق ٢ — ضمان الحاجات الأساسية لكل رعايا الدولة ،

٣ - تدخل الدولة لمراقبة النشاط الاقتصادي للأفراد وتوجيهه في ضوء قواعد الشريعة .

(١) لكل حق وظيفة اجتماعية : حددت الحضارة العربية لكل حق فردى وظيفة اجتماعية يؤديها ، وتظل الحقوق جديرة بالاحترام والحماية طالما تؤدي هذه الوظيفة ، فان خرجت عن حدودها تجردت من الحماية المقررة . ومن ناحية أخرى دعت الشريعة الى العمل والكسب ، من ذلك قوله تعالى : « هو الذى جعل لكم الأرض ذلولا فامشوا فى مناكبها وكلوا من رزقه » .

فمن حق الفرد أن يعمل أو لا يعمل ، كما أن له الحق فى اختيار نوع العمل الشريف الذى يرضاه ما دام لا يتعارض ذلك من مصلحة الجماعة ، فان وقع التعارض كانت المصلحة العامة أولى بالرعاية . ولذلك أباح الفقهاء للحاكم أن يجبر أصحاب الحرف والمهن على أدائها اذا أبوا وامتنعوا وكان الناس بحاجة اليها بشرط دفع أجر المثل لهم ، وهو ما نسميه فى العصر الحديث بأوامر التكليف .

وللملكية الخاصة حرمة طالما أنها اكتسبت بطريق مشروع كالارث أو العمل الشريف ، ومن ثم لا يجوز نزعها من يد صاحبها ولا مصادرتها الا لمنفعة عامة ومقابل تعويض . والآيات القرآنية والأحاديث النبوية التى تؤكد هذا المعنى كثيرة منها : « وان أردتم استبدال زوج مكان زوج وآتيتن احداهن قنطارا فلا تأخذوا منه شيئا » (النساء : ٢٠) . ومنها : « ولا تأكلوا أموالكم بينكم بالباطل » (البقرة : ١٨٨) وهو ما أكدته الرسول عليه الصلاة والسلام فى تحريمه الاعتداء على الأموال والأعراض فى حجة الوداع . أما الملكية التى يكون سبب كسبها خبيثا أو مشكوكا فيه فهى ملكية غير مشروعة تجوز مصادرتها ونزعها من يد صاحبها بدون تعويض ، مثل الملكية التى تكتسب عن طريق الظلم والجور والاستغلال ، كالربا والاحتكار والقمار والنصب والسرقة والرشوة .. الخ ، أو عن طريق الغش والخديعة ، أو عن طريق ما يضر الأفراد والمجتمع كالاتجار

بالحرمان والعرض أو الاتجار مع العدو . وانطلاقاً من المعنى الاجتماعي للحق قيد الفقهاء حق استعمال الملكية بعدة قيود حماية للمصلحة العامة منها : الالتزام باحسان الانتفاع بالمال أو التصرف فيه بعيداً عن الإسراف والتقتير ، ضرورة استثمار المال وعدم تعطيله ، ومصادق ذلك في قوله تعالى : « والذين يكتزون الذهب والفضة ولا ينفقونها في سبيل الله فبشرهم بعذاب أليم » (التوبة : ٣٤) . ونجد تطبيقاً لمثل هذه المبادئ في الفصل اخص بالمقومات الاقتصادية في دستور ١٩٧١ .

وفي سبيل تحقيق التوازن الاقتصادي في المجتمع وضعت الشريعة كثيراً من القواعد التي تحول دون حصر الرخاء المادي في أيدي قلة من أفراد المجتمع وحرمان باقي المجتمع ، إذ أن حصره في أيدي القلة يحول دون الآخرين وتملك المال واستثمار جهودهم ، ويشيع الحقد والكراهية في النفوس ويؤدي الى التفاوت الكبير في الدخل . ومن تطبيقات ذلك مبدأ ادالة الثروة بين الناس وعدم حصرها في فئة منهم ، وقد تقرر هذا المبدأ بصدد بيان مصارف النسيء « كى لا يكون دولة بين الأغنياء منكم » (الحشر : ٧) . وجرى التطبيق العملى على ذلك برعاية أصحاب الدخل الصغيرة ومنع أصحاب الجاه من استغلال نفوذهم في حيازة الثروة . ولذلك منع الحمى الذى تعودته الناس في الجاهلية حيث كانوا يحمون بعض المراعى لترعى فيها أغنامهم ويمنعون غيرهم من الاستفادة منها بينما هم يشاركون غيرهم في المراعى الأخرى . ومنع احتباس الأموال في أيدي فئة قليلة منهم ووضع الوسائل الكفيلة بتوزيع الثروة ، ومن هذه الوسائل : تقرير الميراث الشرعى ، فرض الزكاة واعتبار الصدقة واجبا مكمل للدين « خذ من أموالهم صدقة تطهرهم وتزكيهم بها » (التوبة : ١٠٣) وحض الاسلام على اتفاق الأموال في سبيل الله وخدمة المجتمع وحذر من طغيان المال واستكبار صاحبه وتوعده بالبوار والهلاك في الدنيا وفى الآخرة ، وذكر القرآن مصير هؤلاء في قصة قارون وغيرها . وفرض زكاة المال على رأس المال ذاته وليس على الربح الناتج من استثماره ، وبذلك يضطر صاحبه الى استثماره حتى لا تأكله ضريبة زكاة المال .

(ب) التزام الدولة بضمان الحاجات الأساسية للأفراد : ان الوسيلة

الثانية من وسائل تحقيق التوازن الاجتماعى والاقتصادى تظهر فى التزام الدولة بضمان الحاجات الأساسية للأفراد من مآكل وملبس ومسكن . ولذلك تلتزم الدولة بإجراء الرزق على المحتاجين وتوفير العمل المناسب لهم ، وهو نظام شبيه بنظام التأمينات الاجتماعية فى العصر الحديث . ومن تطبيقاته ما نص عليه دستور ١٩٧١ فى الفصل الخاص بالمقومات الاجتماعية والاخلاقية . ومن القواعد المقررة فى هذا الصدد أن نفقة العاجز عن الكسب تجب على أقاربه المقتردين ، وعند عدم وجودهم تجب على بيت المال ، وذلك اعمالا للحديث الشريف « من ترك مالا فلورثته ، ومن ترك كلا فالينا » . فاذا ما قامت ظروف استثنائية حالت دون قيام الدولة بواجبها فى ضمان الحاجات الضرورية للإنسان العاجز الفقير كأن وقعت الدولة فى ضائقة مالية فإن نفقة الفقراء تجب فى أموال الأغنياء بالقدر الذى يراه الحاكم تطبيقا لقوله تعالى : « وفى أموالهم حق للسائل والمحروم » (الذاريات : ١٩) .

(ج) تدخل الدولة لتنظيم النشاط الاقتصادى : والوسيلة الثالثة من

وسائل تحقيق التوازن تتمثل فى تدخل الدولة لتنظيم النشاط الاقتصادى وتوجيهه نحو خير الفرد وصالح الجماعة ، ومن ذلك اعترافه بثلاثة أنواع من الملكية : ملكية عامة ، ملكية الدولة ، ملكية خاصة ، وحدد الشارع نطاق النوعين الأولين وترك الباقى للملكية الخاصة . وهو نظام قريب الشبه بنظم بعض الدول التى يقوم نظامها الاقتصادى على قطاعين : قطاع عام وقطاع خاص ، مثل النظام الذى يأخذ به دستور ١٩٧١ . ويدخل فى دائرة الملكية العامة فى الشريعة الاسلامية الأشياء التى تتعلق بها حاجة الناس عامة والأشياء الضرورية لجميع الناس ، وليس لليد البشرية سبب فى وجودها مثل . الثروات الطبيعية كالبتروول والمعادن ... الخ . وذلك اعمالا للحديث الشريف : « المسلمون شركاء فى ثلاث : الماء والكلا والنار » . والرأى السائد بين العلماء يفسر هذا الحديث على أنه يعنى الأشياء التى لا يدخل فيها الجهد البشرى ، وذهب قلة منهم

الى أن معناه ينصرف الى كل ما هو ضرورى للحياة • ويقرر العلماء أن للإمام حق تنظيم هذه الأمور طالما لم يدخل الجهد الفردى فيها • ومن تطبيقات ذلك أيضا أن الرسول عليه السلام حوى أرضا بالمدينة هى المعروفة بالنقيع فجعلها مشاعا لرعى خيول المسلمين ومنع تملكها ملكية خاصة • وهكذا نرى أن الملكية العامة تقوم بجانب الملكية الخاصة ، ونطاق الملكية العامة محدد بالأموال التى تتعلق بها حاجات مجموع الأمة ونبس للجهد البشرى فيها مدخل ، فهذه الأموال تخرج من دائرة الأموال التى يجوز تملكها ملكية خاصة •

ومن وسائل التدخل لتوجيه النشاط الاقتصادى حق الدولة فى فرض ضرائب جديدة بغية تقليل الفوارق بين الثروات وسد حاجات الدولة، فالفقهاء يقررون أن سد ثغرات الدولة تكون « على بيت المال ثم على القادرين ولو تعذر استيعابهم خص به الوالى من شاء منهم » •

ومن وسائل تدخل الدولة نذكر أيضا التسعير العادل فى الأموال والأعمال اذا احتاج الناس الى ذلك • والقاعدة العامة عدم جواز التدخل فى الأحوال العادية التى تسير فيها الأسعار سيرها الطبيعى ، أما اذا دعت حاجة عامة للناس الى التدخل لتسعير بعض السلع أو الزام بعض ذوى الحرف والمهن على القيام بأعمالهم وجب على الحاكم ذلك •

والقاعدة العامة فى حق الدولة فى التدخل لتوجيه النشاط الاقتصادى استخلصها المؤتمر الثانى لمجمع البحوث الاسلامية عام ١٩٦٢ من النصوص الشرعية على الوجه الآتى : « أن استثمار المال الخاص وما يتبع فيه من الطرق حق خالص لصاحب المال ، على أنه اذا سلك فى هذا مسلكا يؤدي الى ضياع المصلحة العامة وجب على ولى الأمر أن يتدخل ليسنع الضرر العام ولبصون المصلحة العامة بطريق لا عدوان فيه على الحق المشروع لصاحب المال » •

ونخلص من كل ما تقدم الى أن الأصول والمبادئ المقررة فى حضارتنا العربية تكشف عن فكر متكامل يختلف عن الأسس التى يقوم عليها كل من المذهبين الرأسمالى والشيوعى • وفى خصوص المقومات الاقتصادية

نستطيع أن نصوغ مبدأ عاما كالآتي : « لكل حسب كسبه المشروع ،
ولغير القادر حسب حاجته الضرورية » .

وهذا المبدأ يختلف تماما عن المبدأ الذي يقوم عليه المذهب الفردي
الذي يقوم على الحرية الكاملة للتجارة وحرية العمل *Laissez faire*
laissez passer ، وعدم تدخل الدولة بأية صورة في النشاط الاقتصادي ،
كما أنه يختلف عن المذهب الشيوعي الذي يؤمن بضرورة قيام الدولة
بكل صور النشاط الاقتصادي وبإلغاء الملكية الخاصة لكل أدوات
الانتاج . ويرفع الشعار المعروف « من كل حسب قدرته ولكل حسب
حاجته » .

والمبدأ الاسلامي يتشابه في كثير من الوجوه مع النظم الاشتراكية
الديمقراطية المعاصرة كما يتشابه أيضا مع الاسس التي وضعها دستورنا
الدائم في خصوص المقومات الاقتصادية . فالمادة ٣٢ من الدستور
تنص على أن « الملكية الخاصة تتمثل في رأس المال غير المستغل ،
وينظم القانون أداء وظيفتها الاجتماعية في خدمة الاقتصاد القومي وفي إطار
خطة التنمية دون انحراف واستغلال ولا يجوز أن تتعارض في طرق
استخدامها مع الخير العام للشعب » . والمادة ٢٥ من الدستور التي تنص
على أنه « لكل مواطن نصيب في الناتج القومي يحدده القانون بمراعاة
عمله أو ملكيته غير المستغلة » . أما عن دور الدولة في النشاط الاقتصادي
فقد جعلت المادة ٢٤ من الدستور السيطرة للشعب على أدوات الانتاج
وعلى توجيه فائضها وفقا لخطة التنمية ، وحددت المادة ٢٣ من الدستور
أهداف الخطة بكفالة زيادة الدخل القومي وعدالة التوزيع ورفع مستوى
المعيشة والقضاء على البطالة وزيادة فرص العمل وربط الأجر بالانتاج
و ضمان حد أدنى للأجور ووضع حد أعلى يكفل تقريب الفروق بين
الدخول . كما أخضعت المادة ٢٩ من الدستور الملكية لرقابة الشعب
وناطت بالقطاع العام قيادة التقدم في جميع المجالات وتحمل المسؤولية
الرئيسية في خطة التنمية . كما قرر الدستور صيانة الملكية الخاصة وعدم
جواز فرض الحراسة عليها أو تأميمها الا بمقتضى القانون ومقابل تعويض
وحظر مصادرتها الا بحكم قضائي (المواد ٣٤ ، ٣٥ ، ٣٦) .

ثانياً - تجارب الماضي

نستطيع أن نميز بين عدة مراحل في التاريخ الحديث لمصر حتى ثورة يوليو ١٩٥٢ ، وهي : تجربة محمد علي ، التجربة الرأسمالية في عهد الاحتلال البريطاني ، تجربة ثورة ١٩١٩ ، تجربة ثورة يوليو ١٩٥٢ •

§ ١ - تجربة محمد علي (رأسمالية الدولة)

شهدت مصر عدة انتفاضات هزت كيائها وكيان العالم العربي ، وأيقظتها من ركودها وكان صوت مدافع نابليون أثناء الحملة الفرنسية على مصر هو الذي أيقظها • فهبت تنفض الغبار عنها وتلتبس الطريق نحو إقامة دولة عصرية ينعم فيها الناس بالحرية السياسية والرخاء المادي وتنتزع نفسها من الهوة التي أوقعها فيها الدولة العثمانية وحكم المماليك والنفوذ الأوربي ، واتخذت من الأفكار الأوربية في الديمقراطية وحق تقرير المصير سلاحاً تشهره في وجهها جميعاً ، وكان الاحتلال الفرنسي الذي نجم عن الحملة الفرنسية عام ١٧٩٨ بمثابة الشرارة التي أيقظت وعي الشعب المصري وبعثت فيه روح الوطنية ، فتضامن الشعب بكل فئاته وضوائفه في مقاومة الاحتلال الأجنبي ، كما أن الحملة الفرنسية نبهت أذهان المصريين إلى التطورات العميقة التي حدثت في أوربا في النواحي الفكرية والسياسية والعلمية والاقتصادية فبدأوا يتأثرون بها • كما أن هذه الحملة أسالت لعاب الأوربيين نحو مصر والرغبة في السيطرة عليها بسبب موقعها الاستراتيجي الهام باعتبارها ممرًا تجاريًا يربط الشرق بالغرب •

وتحددت أهداف النضال في هذه المرحلة بالآتي : التكاثر على طرد الفرنسيين من مصر ، وإقامة دولة عصرية يقوم نظام الحكم فيها على الأسس والمبادئ الإسلامية التي تقوم على الشورى •

وبالفعل تم جلاء الفرنسيين عن مصر بعد ثلاث سنوات من تاريخ

حملتهم . ثم ثار المصريون بقيادة العلماء المسلمين وزعامة عمر مكرم ضد النوايا التركية وطالبوا بأن يكون نظام الحكم في مصر موافقا لتعاليم الشريعة الإسلامية التي تقوم على الشورى والابتعاد عن الظلم ، وأن يكون من حق الشعب عزل الوالي الذي يخرج على هذه المبادئ . وأسفرت هذه الثورة عن اختيار هؤلاء الزعماء لمحمد علي ليكون واليا على مصر ، واضطر السلطان العثماني الى اقرار هذا الاختيار عام ١٨٠٥ .

وقد أفاد محمد علي من التجديد الذي حدث في المجتمع المصري على يد الحملة الفرنسية في بناء الدولة العصرية . واعتمد في ذلك على العلماء الفرنسيين وغيرهم من الأجانب ، وظهرت آثار تجديد بناء الدولة العصرية في عهد محمد علي في عدة مجالات أهمها : -

١ - ظهرت مجموعة من العلماء المصريين - الذين أوفدهم محمد علي في بعثات الى أوروبا - قادرين على التوفيق والتأليف بين الفكر السياسي الديمقراطي الأوروبي والفكر الإسلامي بسبب هضمهم للثقافة الأوروبية ونمكتهم من الثقافة الإسلامية ، ومن أبرز هؤلاء العلماء رفاعة الطهطاوي . والى هؤلاء يرجع الفضل في نشر مبادئ الديمقراطية وما تقوم عليه من حرية ومساواة . الخ وتقريبها من المبادئ الإسلامية مثل الشورى . والبعد عن الظلم وتحقيق المساواة . الخ . وقد أصبحت هذه الأفكار من التقاليد السياسية العربية منذ ذلك الحين ، وزادها الزمن رسوخا في ضمير الشعب المصري . وبالرغم من ذلك لم يتحول نظام الحكم الى حكم ديمقراطي حقيقى بالنظر للنزعة الأوتوقراطية لدى محمد علي فاندمجت الدولة في شخصه على غرار ما كان عليه حال حكم ملوك أوروبا قبل الثورة الفرنسية .

٢ - التوسع في انشاء المدارس المدنية والمدارس العليا وايفاد البعثات الى أوروبا .

٣ - الاهتمام بالزراعة الأمر الذي اقتضى الاهتمام بمشروعات الري والصرف وادخال أنواع جديدة من الحاصلات الزراعية على رأسها القطن ، وأجبر الفلاحين على زراعته واحتكر شراءه منهم كما احتكر بيعه للخارج .

وترتب على تلك الاجراءات زيادة في المساحة المنزرعة بمقدار مليون فداناً فأصبحت أكثر من ٤ ملايين فداناً بعد أن كانت ثلاثة ملايين فداناً فقط ، وزادت المساحة المحصولية الى الضعف بعد تحويل جزء من أراضي الدلتا من رى الحياض الى الرى الدائم .

غير أن هذه الاصلاحات لم يفد منها عامة الشعب لأن محمد على انتزع الأراضي من أيدي أصحابها واستأثر بها لنفسه ولأسرته فانكششت دائرة الملكية الصغيرة والمتوسطة فضلاً عن ارهاقه للفلاحين بالضرائب الفادحة .

٤ - الاهتمام بالصناعة الأمر الذى اقتضى الاهتمام بالصناعات القائمة - ومعظمها صغير الحجم - وانشاء صناعات جديدة كبيرة الحجم . ورسوم محمد على سياسته الصناعية على أساس نظام رأسمالية الدولة . ففرض اشراف الدولة على الصناعات التى كانت قائمة قبل عهده كما تولت الدولة ادارة الصناعات الجديدة . وأخذ هذا الاشراف صورة الاحتكار .

وكان الهدف من هذه السياسة تحقيق الاكتفاء الذاتى للاقتصاد القومى وتزويد الجيش بما يلزمه من منتجات صناعية مختلفة فضلاً عن تحقيق موارد للدولة .

وهكذا تحولت البلاد في عهد محمد على من اقتصاد زراعى حرفى الى اقتصاد شبه رأسمالى يقوم على احتكار الدولة لمعظم الأنشطة الاقتصادية .

فشل تجربة محمد على :

منيت الحركة الصناعية بالفشل في أواخر عهد محمد على وأصابها الركود العام في عهد خلفائه ، فقد تم هذا التحويل الصناعى لحساب الدولة مجسدة في شخص محمد على وأسرته ولم تقدم منه جبهة الشعب ، ومن ناحية أخرى لم تقم السياسة الصناعية على أسس سليمة ، بسبب ربطها باحتياجات القوات المسلحة فأصابها الضعف من انقاص عدد هذه القوات الذى فرضته معاهدة لندن عام ١٨٤١ . ويضاف الى اتجاهها

الى اقامة صناعات استهلاكية ، واهمال الصناعات الأساسية اللازمة
لاستمرارها .

وبالرغم من تعدد أسباب الفشل الا أن السبب الأساسي يكمن في حكم
الفرد وعدم مشاركة الشعب المصرى في نظام الحكم ، فقد أدرك محمد على
أن قوة العرب لا تكون الا بوحدة السياسية ، غير أن استخدام أسلوب
الغزو المسلح لتحقيق الوحدة واساءة تقدير الظروف الدولية التي كانت
لا تسمح بتحقيق الوحدة كانت تتيجتها وبالا على مصر وعلى البلاد
العربية .

§ ٢ - مرحلة الاحتلال البريطانى (النظام الراسمالى)

لم تفلح محاولات الخديوى اسماعيل في انتشال الاقتصاد المصرى من
الهوة التي تردى فيها ، ولم يصادف النجاح محاولاته في اقامة الصناعة
الحديثة لذات الأسباب التي أدت الى فشل تجربة محمد على . بل زاد
الطين بلة وقوع مصر في الديون الأجنبية التي عقدها اسماعيل وأساء
استخدامها فارتبكت الأحوال المالية واضطرت مصر الى بيع نصيبها في
أسهم شركة قناة السويس .

وصاحب ذلك ازدياد تسرب النفوذ الأجنبى الى مصر وازداد طلع
القوى الأوروبية انيها ومحاولة اخضاعها لسيطرتها بعد افتتاح قناة السويس
عام ١٨٦٩ . التي جعلت من مصر ممرا تجاريا دوليا يتحكم في التجارة
الدولية . وانهى الأمر بسيطرة الدول الأوروبية على شئون مصر الاقتصادية
بحجة المحافظة على حقوق الدائنين الأجانب . ثم احتلالها عسكريا من
بريطانيا عام ١٨٨٢ .

وتحددت أهداف النضال الوطنى في هذه المرحلة بالمطالبة بالحكم
الديمقراطى . وهو الصيغة العصرية لنظام الشورى الاسلامى ، والاستمرار
في احياء التراث الاسلامى وتجديده والتخلص من النفوذ الأجنبى .
وتعالى صيحات الاصلاح بزعامة الأفغانى ومحمد عبده ، وكانت ثورة
عرابى التي استهدفت اصلاح الاوضاع بالقضاء على حكم الفرد عن طريق
وضع دستور للبلاد ومجلس شورى ووزارة وطنية مسئولة . غير أن

الثورة فشلت واطته باحتلال الانجليز لمصر عسكريا ، وبهذا الاحتلال العسكري تدعم النفوذ الأجنبي السياسي والاقتصادي .

وهكذا افتتح الباب أمام النفوذ الأجنبي والاستعمار البريطاني وارتبطت مصر بعجلته اقتصاديا وحضاريا . ولما كان هدف الاستعمار استغلال البلاد فانهم عمدوا الى تغيير قوانين البلاد ونظمها الاجتماعية والاقتصادية تحت ستار الأخذ بأساليب الحضارة العصرية ، فحلت القوانين الأجنبية محل الشريعة الإسلامية وتغيرت البنيات الاقتصادية والاجتماعية بما يجعلها متشبية مع النظام الرأسمالي (١) .

واذا كان صوت عرابي قد أخذ فان أصواتا غيره ظلت تندد بالاستعمار والاحتلال الأجنبي منها : محمد عبده وتلاميذه في مجال إصلاح التعليم وتجديد الحضارة الإسلامية . ومصطفى كامل وخليفته محمد فريد اللذان قادا الحركة الوطنية ضد الاحتلال الإنجليزي . وضرب الانجليز وركائزهم في البلاد حصارا حول الحركة الوطنية وكتبوا ألقاسها ، وكان للاتفاق الودي بين انجلترا وفرنسا عام ١٩٠٤ على اقتسام مناطق النفوذ وإطلاق يد كل منهما في المناطق التي تحتلها ضربة قاسمة لحركة مصطفى كامل . وبالرغم من ذلك مهدت هذه الحركة وغيرها من حركات الإصلاح لثورة ١٩١٩ .

والدرس الذي يجب أن نعيه من هذه المرحلة هو أن أي إصلاح في ظل احتلال أجنبي أو نفوذ أجنبي مصيره الفشل .

(١) ظلت مصر بلدا زراعيا تتمد مصانع أوربا باحتياجاتها من القطن وغيره . وتدل احصائيات سنة ١٩١٧ على أن استثمارات الصناعة لم تتجاوز نسبة تتراوح ما بين ٨٪ و ١١٪ من مجموع الاستثمارات في الأنشطة المختلفة ، ولم تتجاوز نسبة الإنتاج الصناعي من الدخل القومي ٨٪ . وتدل احصاءات عام ١٩٠٠ على مدى سوء توزيع الملكية الزراعية . فقد ارتفعت المساحة المزروعة الى ١/٤ مليون فداناً وبلغ عدد السكان حوالي عشرة ملايين نسمة وبلغ عدد ملاك الأراضي الزراعية منهم حوالي مليون شخصاً ، وكانت نسبة عدد من يملكون أقل من خمسة أفدنة الى عدد الملاك الزراعيين حوالي ٨٣٪ و يملكون ٢١٪ من الأرض المزروعة بينما وصلت نسبة من يملك ٥ فداناً فأكثر حوالي ١٢٪ و يملكون ٤٣٪ من الأرض المزروعة .

§ ٣ - مرحلة ثورة ١٩١٩ حتى ثورة يولييه ١٩٥٢

نكث الحلفاء بوعودهم للعرب في منحهم الاستقلال عن الدولة العثمانية وجمع شملهم في دولة عربية واحدة في الشرق العربي بعد انتهاء الحرب ، فقد اقتسمت انجلترا وفرنسا العالم العربي وجزأته الى كيانات سياسية هزيلة ، وضربوا بوعود ولسون عن حق تقرير المصير عرض الحائط فأعلنت الحماية البريطانية على مصر ، وزادوا على ذلك بإصدار وعد بلفور عام ١٩١٧ ، وفيه قطعت بريطانيا على نفسها وعدا بإقامة وطن قومي لليهود في فلسطين .

ولكن هذا الغدر من جانب الحلفاء زاد الروح الوطنية اشتعالا فاندفعت ثورات شعبية في كل أجزاء العالم العربي . وكانت ثورة ١٩١٩ في مصر هي الرائدة في هذا المجال وكانت تطالب بالاستقلال السياسي عن الدولة العثمانية والغاء الحماية البريطانية على مصر والتخلص من النفوذ الأجنبي . وقاد سعد زغلول ثورة ١٩١٩ التي اشترك فيها الشعب كله من مختلف طوائفه ودياناته ، اشترك فيها الشيوخ والشباب ، الرجال والنساء ، المسلمون والأقباط ، ملاك الأراضي الزراعية والفلاحين الأجراء ، أصحاب المصانع والعمال ، اشترك كل هؤلاء جنبا الى جنب تحت راية واحدة ويجمعهم هدف واحد هو الاستقلال ، وهكذا كانت ثورة ١٩١٩ مثلا رائعا للوحدة الوطنية في أجلى معانيها وأتم أشكالها . نجح الانجليز في اجهاض الثورة وتهدة الخواطر بإصدار تصريح فبراير ١٩٢٣ الذي منح مصر استقلالاً مقيداً بشتى القيود ، استقلالاً شكلياً أكثر منه حقيقياً . وعلى أثر ذلك صدر دستور ١٩٢٣ .

وبالرغم من سمو مبادئ هذا الدستور ومجاراته لأحدث المبادئ الدستورية الا أن المناخ لم يكن موافقاً لتطبيقه تطبيقاً سليماً . فالاحتلال العسكري مازال جاثماً فوق الصدور والنفوذ الأجنبي مازال قائماً في ظل حماية الامتيازات الأجنبية ، والقصر وأعوان الاستعمار من الاقطاعيين يرفضون التسليم بأن الشعب أصبح هو صاحب السيادة ، والوعى السياسي لدى الشعب مازال ضعيفاً بسبب طول المعاناة من ناحية وبسبب

التفاوت الكبير بين الناس سواء من حيث المستوى الاقتصادي أم الثقافي، ولذلك كثيرا ما عطل الدستور أو حل البرلمان وزيفت ارادة الناخبين ، وظلت السلطة الحقيقية في مصر مركزه في القصر الملكي والسفارة البريطانية وفي ضوء اتفاقها أو اختلافها يتحدد شكل الحكومة واتجاهها .

وقد أدرك كل من القصر الملكي والانجليز أن بقاء زمام الأمور في يدهما رهين بتفتيت الوحدة الوطنية وتشتيت الجهود ، فضلا عن خلق زعامات جديدة وأحزاب جديدة ، فتعددت الأحزاب وتنافرت فيما بينها واستنفذت كل قواها في تراشق الاتهامات واسترضاء الجهات التي تمكنها من الوصول للحكم بدلا من توحيد الجهود ضد الاحتلال الأجنبي واستبداد القصر الملكي .

ولذلك بقي الاستقلال صوريا ، وظلت كلمة الديمقراطية شعارا خاليا من مضمونه الحقيقي . ولم تتحد كلمة الأحزاب وتكون جبهة وطنية تضمها جميعا الا عام ١٩٣٦ بزعامة مصطفى النحاس - وكانت ثمرة هذه الوحدة عقد معاهدة ١٩٣٦ بين مصر وبريطانيا التي ألغيت بمقتضاها كثير من القيود التي وردت في تصريح فبراير ١٩٢٢ . ولكن هذه المعاهدة بدورها لم تحقق الاستقلال التام لمصر ، وكان علينا أن ننتظر قيام ثورة يولية ١٩٥٢ لتحقيق الاستقلال السياسى التام .

والانصاف يقتضى أن نحكم على ثورة ١٩١٩ وما حقته من نتائج في ضوء الظروف الداخلية والدولية التي قامت فيها . فهي قد قامت في ظل استعمار ضار له ركائزه القوية في الداخل متمثلة في القصر الملكي وأعوان الاستعمار الذى كان لا يخشى منافسة قوة سياسية أخرى على الصعيد العالمى بعدما انتصر الحلفاء في الحرب واقتسموا الغنائم فيما بينهم ومن بينها العالم العربى ، وتكرس هذا الوضع بمعاهدات دولية بدأت بمعاهدات الصلح في فرساي عام ١٩١٩ وانتهت بمعاهدات لوزان عام ١٩٢٣ . وبذلك تعرض العالم العربى في أخطر مرحلة من مراحل نموه القومى والاجتماعى الى التجزئة السياسية وخضوعه للاستعمار الأوروبى الأمر الذى عاق نموه السياسى والاجتماعى وشتت جهوده .

أما على الصعيد العربى ، فلم يكن العرب يملكون من أمر أنفسهم شيئاً بعد خضوعهم للاستعمار الأوروبى وتجزئتهم الى دويلات هزيلة لاتستطيع أى منها أن تمد يد العون الى أخواتها ، فضلاً عن عجز أى منها عن حمل لواء الوحدة سواء فى صورة الجامعة الاسلامية أم فى صورة الدولة العربية الواحدة . فقد ترتب على تجزئة العالم العربى فى ظل الاستعمار الأوروبى أن أصبح الطابع الغالب على كل جزء فيه ، هو الحصول على الاستقلال والتخلص من النفوذ الاجنبى واقامة نظام الحكم على أساس ديمقراطى ، أما هدف الوحدة فقد تراجع الى المرتبة الثانية . وفى ظل هذا المفهوم قامت ثورة ١٩١٩ .

وكان للآطار الذى تم فيه تجديد بناء المجتمع المصرى أثره الهام فى تحديد أهداف النضال الوطنى والحركات السياسية فى العالم العربى فقد تم تجديد بناء المجتمع على أساس تطوير الحضارة العربية الاسلامية بما يتفق مع ظروف العصر ، وفى ضوء الأفكار التى سادت أوروبا وانتقلت الى مصر وغيرها من البلاد العربية بعد اتصالها بالفكر الأوروبى منذ بداية القرن التاسع عشر . وكان للديمقراطية بمعناها السياسى سحرها فى النفوس ، وكانت أفكار ومبادئ المذهب الفردى هى السائدة فى ذلك الحين . أما الأفكار الاشتراكية والأفكار الشيوعية والصورة التى يكون عليها بناء المجتمع فى ظل هذين المذهبين فلم يكن لهما صدى يذكر فى نفوس المصريين عامة والمثقفين منهم خاصة وذلك لعدة أسباب على رأسها أنها كانت مجرد أفكار يروج لها أنصارها فى أوروبا ولم تحظ بالتطبيق العملى بعد باستثناء الثورة البلشفية فى روسيا ١٩١٧ . وأقصى ما وصلت اليه قيام أحزاب فى أوروبا - تقوم برامج بعضها على الاشتراكية وتقوم برامج بعضها الآخر على الشيوعية - تنافس الأحزاب القائمة على برامج مأخوذة من المذهب الفردى . لذلك لم يكن غريباً أن تتسلح الحركات السياسية التى قامت فى العالم العربى ، وفى مقدمتها ثورة ١٩١٩ بالمبادئ الديمقراطية فى المطالبة بالاستقلال والحكم الديمقراطى كسلاح تشهره فى وجه الاحتلال ، ولذلك لم يكن مستغرباً أن تقف أهداف ثورة ١٩١٩ عند حد الحصول على

الاستقلال السياسى ووضع دستور على نمط الدساتير الأوربية يكرس مبدأ السيادة الشعبية والحريية والمساواة فى ظل نظام نيابى .

ايجابيات ثورة ١٩١٩ :

فى ضوء الظروف سالفة الذكر يتعين علينا وضع ثورة ١٩١٩ فى المكان الذى يناسبها فى تاريخنا النضالى .

١ - حطت هذه الثورة حاجز الخوف من المستعمر الأجنبى وفتحت باب الأمل فى امكان تحقيق الاستقلال . ودلت على أن الارادة الوطنية والوحدة الوطنية من أمضى الأسلحة فى وجه الاستعمار .

فعلى الصعيد العربى شجع قيام هذه الثورة على قيام ثورات ماثلة فى كثير من البلاد العربية . وكانت ثمرتها حصول هذه البلاد على الاستقلال السياسى رغم كونه مقيدا . الأمر الذى مكن العرب من ايجاد صيغة للتعاون بين الدول العربية تسثلت فى ميلاد جامعة الدول العربية عام ١٩٤٥ وفى المجال السياسى الداخلى ، اضطر الانجليز الى الرضوخ لمطالب الشعب المصرى والغاء الحماية عن مصر والاعتراف بها دولة مستقلة ذات سيادة منذ ١٩٢٣ مع كثير من التحفظات التى قيدت هذا الاستقلال وزال كثير منها فى معاهدة ١٩٣٦ ، والحصول على دستور ١٩٢٣ وبمقتضاه استطاع الشعب المصرى أن يشارك - ولو بقدر يسير - فى حكم البلاد .

٢ - كان النظام البرلمانى الذى أخذ به دستور ١٩٢٣ - على ما شابه من عيوب فى التطبيق - خير مدرسة لتعليم الديمقراطية السياسية وتنمية الوعى السياسى للشعب .

٣ - وفى المجال الاقتصادى الداخلى تمكنت مصر من الدخول فى مفاوضات مع الدول الأجنبية لالغاء الامتيازات الأجنبية التى كانت تمثل قيدا جوهريا على السيادة المصرية فى التشريع والقضاء والأمور الاقتصادية وتجعل الأجنبى فى مركز أفضل من المصرى ، واتمى الأمر بعقد معاهدة موثريه بالغاء الامتيازات الأجنبية عام ١٩٣٧ ، فأصبح فى مقدور المصريين

المشاركة في النشاط الاقتصادي في بلادهم واخضاع الأجانب للضرائب ،
وفعلا صدر قانون الضرائب عن الدخول من الثروات المنقولة عام ١٩٣٩ .

وكان من أبرز الآثار الاقتصادية لثورة ١٩١٩ تنبيه الأذهان الى
ضرورة اقامة صناعات وطنية برأس مال وطنى وإدارة وطنية . فقام بنك
مصر برعاية طلعت حرب عام ١٩٢٠ وأنشأ العديد من الشركات المصرية
في مختلف المجالات الصناعية والمصرفية ، وكان انشاؤه نقطة تحول في
تاريخ الصناعة المصرية ، كما استردت مصر حريتها في تحديد التعريفة
الجمركية (١) .

وهكذا حققت ثورة ١٩١٩ وحدة وطنية رائعة ، وفتحت الباب أمام
اقامة نظام نيابى ، وتقارب بين الدول العربية المستقلة ، وتقدم اقتصادى
شارك فيه المصريون الى حد ما .

سلبات ثورة ١٩١٩ :

بالرغم من ايجابيات ثورة ١٩١٩ الا أنها أسفرت عن كثير من السلبات
اتى عاقت تطور المجتمع وتقدمه وأهمها :

١ - عجزت الأحزاب في ظل نظام الحكم القائم على تحالف القصر
مع الانجليز والاقطاع ، عن تطوير برامجها مع الأوضاع التى ظهرت في
المجتمع المصرى بعد أن تحررت الارادة المصرية بعض الشيء بعد معاهدة
١٩٣٦ ، وبما يتلاءم مع المتغيرات الدولية التى نجمت عن انتصار الثورة
الشيوعية في روسيا وعن المد الاشتراكى في أوروبا . فقد ظهرت تيارات

(١) فبمجرد أن انتهى العمل بالاتفاقيات التجارية عام ١٩٣٠ وضعت
مصر تعريفه جمركية تستهدف حماية الصناعات الوطنية والحصول على
موارد مالية للخزانة المصرية ، وظهر أثر هذه السياسة في التوسع في الاستثمار
الصناعى . وجاءت الحرب العالمية الثانية فشلت من أزر الصناعة المصرية
وثبتت أقدامها وزادت من أهمية الصناعة في الاقتصاد القومى ، فقد ارتفعت
نسبة الاستثمارات في المشروعات الصناعية الى مجموع الاستثمارات من
١١٧٪ عام ١٩٢٢ الى ٤٦٪ عام ١٩٥٢ ، وارتفعت نسبة ناتج الصناعة
الى الدخل القومى من ٨٪ الى ١٥٪ وفى مجال الزراعة زادت مساحة الاراضى
المنزوعة بحوالى نصف مليون فدان والمساحة المحصولية بحوالى مليونى
فدانا بالمقارنة بما كان عليه الحال عام ١٩١٧ .

فكرية وأوضاع اجتماعية جديدة في المجتمع المصرى تطالب بتدعيم الاتجاه القومى بهدف تحقيق الوحدة العربية واقامة دولة عصرية ينعم فيها الشعب ليس فقط بالديمقراطية السياسية بل ينعم أيضا بالديمقراطية الاجتماعية .

٢ - استكاثت الأحزاب السياسية للاوضاع التى فرضها تحالف القصر مع الانجليز فأصبحت الديمقراطية السياسية شعارا خاليا من مضمونه الحقيقى ، فضلا عن عجزها عن التخلص من القيود التى فرضتها معاهدة ١٩٣٦ على الارادة المصرية والسيادة المصرية ، وكل ما استطاعت عمله هو اعلان الحكومة عام ١٩٥١ اسقاط معاهدة ١٩٣٦ ، ولكنها عجزت عن تحقيق ما يترتب على ذلك الاسقاط من آثار .

٣ - لم يستطيع نظام الحكم أن يدرك أن الاستقلال السياسى يظل ريشة في مهب الرياح ما لم يدعمه استقلال اقتصادى وتصنيع البلاد وارتفاع معدلات التنمية الاقتصادية ، فظل الاقتصاد زراعيا غير متكامل يسير بخطى بطيئة نحو الصناعة ومندمجا فى الاقتصاديات الرأسمالية الأوربية وقابعا لها (١) .

(١) ويظهر ذلك فى ضالة دور النشاط الصناعى بالمقارنة بقطاع الزراعة . فاحصاءات عام ١٩٥٢ تدل على أن عدد المشتغلين بالزراعة يزيد عن نصف العدد الكلى للمشتغلين بينما لم تتجاوز نسبة المشتغلين بالصناعة عن ١٠٪ منهم ، كما تدل على أن نسبة الدخل الزراعى الى الدخل القومى ٣١٢٪ بينما لم تتجاوز نسبة الانتاج الصناعى ١٥٨٪ ويزيد من سوء الوضع ذلك التفاوت فى الدخول وخاصة فى القطاع الزراعى بسبب سوء توزيع الملكية الزراعية . فقد بلغ عدد المشتغلين بالزراعة عام ١٩٥٢ حوالى أربعة ملايين شخصا منهم حوالى مليون نسمة من الاجراء غير الملاك واقل قليلا من ثلاثة ملايين نسمة من الملاك ، منهم ٤٪ يملكون أكثر من ٥٠ فداناً وهو ما يساوى ٣٤٢٪ من جملة المساحة المنزرعة أما الذين يملكون اقل من خمسة أفدنة فيمثلون ٩٤٢٪ من عدد الملاك ويملكون ٣٥٤٪ من المساحة المنزرعة .

ونتيجة لهذه الاوضاع وصعوبة التوسع فى الانتاج وتزايد السكان انتشرت البطالة المقنعة فى قطاع الزراعة ، وتناقص نصيب الفرد من المساحة المنزرعة (١/٤ من الفدان سنة ١٩١٧ وأصبح ٢/١ سنة ١٩٤٧) وتناقص نصيب الفرد فى الدخل القومى الزراعى اذ بلغ متوسط الزيادة السنوية فى الدخل القومى الزراعى فى الفترة ما بين ١٩٣٧ - ١٩٥٢ حوالى ١٥٪ بينما بلغ معدل زيادة السكان عن نفس الفترة ١٩٪ . وتظهر تبعية الاقتصاد =

دروس تجربة ثورة ١٩١٩ :

وهكذا خرجنا من تجربة ثورة ١٩١٩ بعدة دروس على رأسها :

١ - ان الوحدة الوطنية هي أهم عوامل النصر في معركة الصراع والتحدى ، وأن هذه الوحدة لا تؤتى ثمرتها الا في مناخ ديمقراطى لحمتة الحرية السياسية وسداه التضامن الاجتماعى والعدالة الاجتماعية .

٢ - ان السبيل الوحيد لتقدم الشعوب العربية والحفاظ على كيانها ودورها الحضارى فى المجتمع الحديث لا يكون الا باتحادهم وجسم كلمتهم .

٣ - ان النفوذ الأجنبى يعوق التقدم ويقف حجر عثرة فى سبيل بناء المجتمع ويقضى على المقومات الذاتية للشعوب ويطفىء شعلة نساطها ويربط مصير الشعوب بعجلته اقتصاديا وسياسيا واجتماعيا .

٤ - ان هذا النفوذ الأجنبى لا يقف عند الاحتلال العسكرى بل يأخذ أشكالا اقتصادية وسياسية فى ثوب معاهدات الصداقة والتحالف ، ويعتمد على ركائز داخلية فى مصر تمثلت فى القصر الملكى وأعوان الاستعمار من الاقطاعيين والعملاء ، ومن ثم فان التخلص من النفوذ الأجنبى يقتضى البدء بالتخلص من أعوانه وركائزه .

=المصرى للاقتصاد الراسمالى الاوربى وخاصة فى انجلترا فى ارتفاع نسبة التجارة الخارجية الى الدخل القومى ، اذ بلغت عام ١٩٥٢ حوالى ٤٧٪ والاعتماد بصفة أساسية على تصدير حاصلات زراعية على رأسها القطن ، اذ تبلغ نسبته الى مجموع قيمة الصادرات اكثر من ٨٠٪ وتبلغ نسبة قيمة القطن الى الدخل القومى اكثر من ١٥٨٪ وتحتل انجلترا والدول الراسمالية اهمية خاصة فى التجارة الخارجية المصرية منذ الاحتلال البريطانى لمصر حتى قيام ثورة ١٩٥٢ ، اذ كانت نسبة تجارة مصر مع انجلترا الى التجارة المصرية الخارجية تتراوح فى الصادرات ما بين ٦٣٪ عام ١٨٨٣ و ١٩٢٢٪ عام ١٩٥١ ، أما الواردات فتراوحت النسبة ما بين ٣٧٪ عام ١٨٨٣ و ١٧٣٪ عام ١٩٥١ . ويزيد من دلالة هذه الارقام ضالة حجم التجارة مع مجموع دول الكتلة الشرقية ، فقد كانت نسبة الواردات منها فى الفترة ما بين ١٩٣٧ - ١٩٥٣ تتراوح ما بين ٥٣٪ و ١١١٪ ونسبة الصادرات اليها عن ذات الفترة تتراوح ما بين ٩٪ و ١٢٢٪ .

٥ - استحالة الاعتماد على الأسلوب الرأسمالى لحل مشاكل المجتمع المصرى بالنظر لضعف الرأسمالية المصرية الوليدة وعدم قدرتها على منافسة الرأسمالية المتقدمة الا فى ظل حماية جمركية يقع عبء تحملها على عاتق المستهلكين فضلا عن تبعية الرأسمالية المصرية للرأسمالية الأوربية الأمر الذى جعل من الاستقلال السياسى مجرد شكل عديم المضمون .

§ ٤ - مرحلة ثورة يوليه ١٩٥٢ (التحويل الاشتراكى)

لم تكن ثورة يولية مجرد انقلاب عسكرى بل كانت ثورة شاملة قامت بعملية تصحيح كامل للاوضاع الاجتماعية والاقتصادية والسياسية، وكان الجيش أداة هذه الثورة ومعبرا عن أمانى الشعب فى الاصلاح المنشود .

ايجابيات وسلبيات ثورة يوليه :

اعتمدت الثورة - خلال الخمسينات - على المبادئ الستة المعروفة ، ولم تلزم نفسها بنظرية فلسفية معينة ، وفى أوائل الستينات بدأت الثورة فى صياغة نظرية فلسفية أصدرت بها ميثاق العمل الوطنى عام ١٩٦٢ ، وقد تبلورت أهدافها وفلسفتها فى المبادئ الثلاثة « الحرية ، الاشتراكية ، الوحدة » وقد دل التطبيق العملى لمبادئ ثورة يولية على أن أعظم انتصاراتها فى الداخل والخارج قد تم فى الخمسينات فى ظل المبادئ الستة التى أعلنتها الثورة غداة قيامها وما لحقها من تطور فى ضوء الممارسة الفعلية لها ، أما فى الستينات وخاصة بعد الانفصال السورى وصدور الميثاق ، فإن الثورة بدأت تنحرف من مسارها الأصلى بسبب تسلط مراكز القوى على الحكم فوقعت الثورة فى كثير من الأخطاء شوهت التجربة وانتهت بهزيمة يونية ١٩٦٧ .

وبالرغم من ذلك تمكنت الثورة من انجاز كثير مما قطعه على نفسها

من وعود :

أولا : استكمال الاستقلال السياسى :

أسقطت الثورة النظام الملكى وأقامت النظام الجمهورى واستخلصت اتفاقية تخرج بمقتضاها القوات البريطانية نهائيا من مصر فى يونية ١٩٥٦ • وتم اسقاط هذه الاتفاقية بعد انتصارنا السياسى فى العدوان الثلاثى ١٩٥٦ وتطهرت أرض مصر من رجس الاحتلال البريطانى الذى خيم على صدرها ٧٤ عاما • وبذلك تم تحقيق المبدأ الأول من المبادئ الستة (القضاء على الاستعمار وأعوانه) •

وهكذا تمكنت مصر من تحقيق التحرر الوطنى وتحرير الارادة الوطنية والخروج من مناطق النفوذ • وحفاظا على استقلالنا و ارادتنا الوطنية سلكنا سياسة عدم الانحياز بين العساقين الكبرين والتكتلات والأحلاف العسكرية ، بل كان لمصر دور طليعى فى حركة عدم الانحياز ابتداء من توقيع اعلان ميثاق مؤتمر باندونج عام ١٩٥٥ • وكانت ثمرة هذه السياسة التمكن من تحديد علاقتنا الخارجية وفقا لمصحتنا القومية واكتساب صداقات كثير من الشعوب • وانطلاقا من هذا المبدأ رفضت مصر الدخول فى الأحلاف العسكرية الغربية ، فرفضت حلف بغداد وحاربتة عام ١٩٥٥ • ورفضت مبدأ أيزنهاور عام ١٩٥٧ • ومن ناحية أخرى رفضت الانضمام للأحلاف العسكرية الشيوعية كما أنها لم تطلق للأحزاب الشيوعية حرية العمل فى مصر ، ووقع أكثر من تصادم بين القيادة السياسية فى موسكو والقيادة السياسية فى مصر بزعامة جمال عبد الناصر بسبب رفض مصر التدخل فى شئونها •

غير أن هذا الوضع تبدل كلية منذ منتصف الستينات وأصبح للاتحاد السوفيتى علاقة خاصة بمصر بدأت بالمعونات العسكرية والاقتصادية وانتهى الأمر تحت الضغوط السوفيتية الى توقيع معاهدة تحالف وصداقة عام ١٩٧١ أريد بها ضمان استمرار الوجود السوفيتى فى مصر • وقد أخذ حجم الوجود العسكرى السوفيتى يتزايد فى مصر بعد هزيمة ١٩٦٧ فأصبح عدد الجنود والخبراء السوفيت فى مصر يربو على ١٨ ألفا ، وكان لسياسة الوفاق بين أمريكا والاتحاد السوفيتى ، التى تعززت فى قمة موسكو

عام ١٩٧٢ أثرها البالغ في اتفاق الدولتين على بقاء الوضع في الشرق الأوسط على ما هو عليه وتطبيق سياسة الاسترخاء العسكري وزيادة حجم هجرة اليهود السوفيت الى اسرائيل بمعدل ٣٥ ألف مهاجرا سنويا ، وأحجم السوفيت عن الوفاء بالتزاماتهم العسكرية نحو مصر . وهكذا أصبح الوجود العسكري السوفيتي رمزا على تبعية مصر للاتحاد السوفيتي وقيدا على حريتها ، ومن ناحية أخرى تقطعت علاقة مصر بأمريكا ودول أوروبا الغربية نزولا على رأى موسكو وسياستها ، وبذلك عادت مصر الى وضع شبيه بما كانت عليه قبل الثورة في ظل معاهدة ١٩٣٦ بين مصر وانجلترا ، وكأنا استبدلنا سيدا بسيد ، وكان على ثورة مايو أن تعيد الأمور الى نصابها ، وتخلص الارادة المصرية من وصاية السوفيت بحيث تصبح علاقتنا الخارجية علاقات متوازنة مع العملاقين الكبيرين ، ولذلك لم يتردد الرئيس السادات في اخراج الخبراء السوفيت في أغسطس ١٩٧٢ ، وفي الغاء معاهدة التحالف والصداقة مع السوفيت عام ١٩٧٥ واعادة العلاقات الطبيعية مع أمريكا ودول غرب أوروبا .

ومن ناحية أخرى أساءت القيادة السياسية والقيادة العسكرية تقدير قوة اسرائيل العسكرية كما أساءت تقدير الموقف الدولي وانتهى الأمر بهزيمة ١٩٦٧ واحتلال اسرائيل لشبه جزيرة سيناء فضلا عن أجزاء أخرى من الوطن العربي . وهذا الاحتلال الاسرائيلي أشد خطرا من الاحتلال الانجليزي لأنه احتلال استيطاني . وكان على ثورة مايو أن ترد لمصر كرامتها وأرضها فكانت حرب أكتوبر ١٩٧٣ المجيدة التي مكنت مصر من استرداد جزء من سيناء بالقوة العسكرية وفتحت باب المفاوضات لاسترداد بقية الأرض واقامة دولة للفلسطينيين .

ثانيا : القضاء على الاقطاع

تمت تصفية الاقطاع — وهو المبدأ الثاني من المبادئ الستة — بصدور قوانين الاصلاح الزراعي في الأعوام ١٩٥٢ ، ١٩٦١ ، ١٩٦٩ وبذلك تم وضع

حد أقصى للملكية الزراعية مع تقرير مبدأ تعويض مالك الأرض المستولى عليها - باستثناء أموال وممتلكات أسرة محمد على فقد تمت مصادرتها بلا تعويض - كما تم بمقتضى التعديلات التى أدخلها القانون رقم ٢٤ لسنة ١٩٥٨ والقانون رقم ١٩٥٢ لسنة ١٩٦٦ وضع حد أقصى لحيازة الأراضى الزراعية (٥٠ فداناً) • كما تقرر مبدأ توزيع الأراضى المستولى عليها على صغار الفلاحين بهدف توسيع قاعدة الملكية الصغيرة ، وتم أيضا تنظيم العلاقة بين مالك الاراضى الزراعية ومستأجرها وتحديد أجرة الارض بسبعة أمثال الضريبة العقارية الأصلية • وحماية للانتاج الزراعى وحماية لصغار الملاك ، أنشأ قانون الاصلاح الزراعى جمعيات تعاونية زراعية تكون عضويتها اجبارية لمن آلت اليهم الأراضى المستولى عليها ومن يملكون أقل من خمسة أفدنة •

وقد استهدفت القوانين والاجراءات سالفه الذكر تقليل التفاوت بين فئات المجتمع عن طريق الحد من الملكيات الكبيرة وتوسيع قاعدة الملكية الصغيرة بخلق طبقة من صغار الملاك الزراعيين • وبلغت مساحة الأراضى المستولى عليها حوالى ٨٧٥ ألف فداناً وزعت على أكثر من ٤١٠ ألف شخص ، وهذا يعنى زيادة عدد ملاك الأراضى الزراعية بنسبة ١٤٦٪ ، وبذلك ارتفعت نسبة الملكيات الصغيرة التى تقل عن خمسة أفدنة الى ٥٨١٪ من مجموع الأراضى المنزرعة (٦ مليون فداناً) بعد ما كانت ٣٥٤٪ عام ١٩٥٢ •

وقد سلكت الثورة فى البداية نظام تسليك صغار الفلاحين للأراضى المستولى عليها والأراضى المستصلحة ، ثم عدلت عن هذه السياسة منذ عام ١٩٦٦ ، فبقيت الأراضى المستولى عليها ولم يتم توزيعها بعد فى حوزة الاصلاح الزراعى وتحت اشرافه • كما تم تأجير جزء من الأراضى المستصلحة لصغار الزراع وعهد بالباقي الى شركات عامة لاستغلال هذه الأراضى • وقد تكرر هذا النظام رسميا بصدور قانون الاصلاح الزراعى الثالث (القانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٦٩) الذى أباح للهيئة العامة للاصلاح الزراعى التصرف فى الأراضى المستولى عليها اما بطريق

التأجير لصغار الفلاحين واما بيعها لواضعى اليد منهم أو بطريق المزاد العلنى •

وهذا العدول عن مبدأ تمليك الذين لا يملكون يعتبر خروجاً بالثورة عن مسارها صححته ثورة مايو بتدعيم مبدأ تمليك الذين لا يملكون وتوسيع نطاقه بحيث لا يقف تطبيقه عند حد الأراضى الزراعية بل يمتد الى تمليك الشقق للسكان فى المساكن الشعبية •

لم تستهدف قوانين الاصلاح الزراعى مصادرة الأراضى الزائدة عن الحد الأقصى للملكية الزراعية بل الاستيلاء عليها مقابل تعويض بقصد توجيه هذه التعويضات وغيرها نحو الاستثمار الصناعى • غير أن الثورة غيرت اتجاهها باصدار القانون رقم ١٠٤ لسنة ١٩٦٤ الذى قرر أن تؤول الى الدولة دون مقابل الأراضى التى تم الاستيلاء عليها بقانونى الاصلاح الزراعى لعامى ١٩٥٢ و ١٩٦١ • وهذا الاتجاه يعنى « تجريد الذين يملكون » وهو مبدأ ماركسى - ظل غريبا عن الثورة حتى صدور هذا القانون - يهدف الى الغاء الملكية الفردية لأدوات الانتاج •

ومن ناحية أخرى استغلت مراكز القوى فرض الحراسة واستعملته سلاحاً فى وجه الأعداء الشخصيين أو لتحقيق مطامع شخصية •

وكان على ثورة مايو أن تصحح هذا الوضع فوضعت فى الدستور الدائم نصوصاً تكفل عدم فرض الحراسة على الأموال أو نزع ملكيتها أو تأميمها الا بناء على القانون ومقابل تعويض (المادتان ٣٤ ، ٣٥) ، كما أنهت الحراسات وردت الأموال الى أصحابها •

ثالثاً : سيطرة الدولة على النشاط الاقتصادى وتوجيهه

يستهدف هذا التدخل منع الاحتكار وسيطرة رأس المال على الحكم ، وتوجيه الاقتصاد القومى وفقاً لخطة تنمية تضعها الدولة تحقق التقدم الاقتصادى والعدالة الاجتماعية • وهذه الفلسفة تضمنها المبدأان الثالث والرابع من المبادئ الستة « القضاء على الاحتكار وسيطرة رأس المال

على الحكم « واقامة عدالة اجتماعية » ، كما عبر عنها دستور ١٩٥٦ (٧٢م) بقوله : ينظم الاقتصاد القومى وفقا لخطط مرسومة تراعى فيها مبادئ العدالة الاجتماعية وتهدف الى تنمية الانتاج ورفع مستوى المعيشة » . وبعد صدور الميثاق تحولت وظيفة الدولة من الاشراف والتوجيه للنشاط الاقتصادى الى سيطرة كاملة عليه .

وقد لجأت الثورة الى عدة وسائل فى سبيل القضاء على الاحتكار وسيطرة رأس المال على الحكم، واقامة العدالة الاجتماعية . وأهم هذه الوسائل : خلق قطاع عام قوى ، رقابة الدولة على القطاع الخاص ، تشييط الحركة التعاونية ، تدعيم الاستقلال الاقتصادى .

١ - القطاع العام :

اتجهت الثورة منذ البداية الى التخلص من سيطرة رأس المال الأجنبى وذلك بمصيره منذ عام ١٩٥٧ ، كما لجأت الى اقامة قطاع عام قوى يقود الانطلاق الاقتصادى ويحقق العدالة الاجتماعية ، أخذ حجمه فى الازدياد حتى أصبح يحتكر معظم تأوجه النشاط الصناعى والتجارى فى مصر بعد حركة التأميمات الواسعة عام ١٩٦١ ، كما أصبح الجزء الأكبر من خطة التنمية يقع على عاتقه (١) .

وقد حدد الميثاق نطاق القطاع العام بالآتى : الهياكل الرئيسية لعملية الانتاج ، الصناعات الثقيلة والمتوسطة وأغلب الصناعات التعدينية ، تجارة الاستيراد وثلاثة أرباع تجارة الصادرات وربع التجارة الداخلية ، البنوك وشركات التأمين ، وصدرت عدة قوانين لتنفيذ ما وضعه الميثاق .

وقد استطاع بما توفر له من امكانيات أن يكون الأداة الفعالة فى التنمية ، وبفضله تحققت الزيادة الضخمة فى الانتاج وأمكن اقامة المشروعات الكبرى (٢) ، ومن عائداته استمر تمويل التنمية ، وهو الذى

(١) ويدل على ذلك ان نسبة الاستثمارات العامة الى الاستثمارات الكلية بلغت أكثر من ٩٤٪ فى عام ٦٤ - ٦٥ .

(٢) بلغت مساهمة القطاع العام فى الانتاج الصناعى ٨٠٪ عام ٦٤ - ٦٥ .

حقق الصمود الاقتصادي بعد العدوان عام ١٩٦٧ كما قام بالدور الأساسي في تحمل العبء الاقتصادي في حرب أكتوبر المجيدة .

وبالرغم من ذلك فإن تجربة القطاع العام قد شابتها كثير من العيوب أبرزها : تسلل البيروقراطية الادارية الى كثير من مواقعه فعاقت حركته ، وتخلف عن ملاحقة التقدم التكنولوجي العالمي . خرج عن الفلسفة التي يقوم عليها والهدف من انشائه . فالقطاع العام في المذهب الرأسمالي الحر يقوم بدور مكمل للقطاع الخاص ومن ثم يقتصر مجال نشاطه على حدود ضيقة . أما في المذهب الشيوعي - حيث تلغى الملكية الفردية - فإنه يستوعب كل أوجه النشاط الاقتصادي . أما في مصر - وفلسفتها الاقتصادية تقوم على احترام الملكية الخاصة مع تحديد وظيفة اجتماعية لها - فإن القطاع العام يعهد اليه بدور مزدوج هو تحقيق التقدم الاقتصادي والعدالة الاجتماعية ، وليس الغرض من انشائه مجرد سد النقص فيما يعجز عنه القطاع الخاص ولايراد له أن يستوعب كل أوجه النشاط الاقتصادي ، ولذلك يجب أن يقتصر نشاطه على ما يحقق هذين الهدفين ويترك ماعدا ذلك للقطاع الخاص ، ومن ثم فالأصل أن يقتصر نشاط القطاع العام - في مصر - على المشروعات الهامة التي يعجز الأفراد عن القيام بها وكذلك المشروعات الحيوية بالنسبة للجماهير حتى تضمن الدولة بيع منتجاتها أو أداء خدماتها بأسعار تكون في متناول الجماهير بصرف النظر عن سعر التكلفة وأخيرا المشروعات الاستراتيجية أم التي تمس سيادة الدولة .

غير أن التطبيق العملي دل على أن نشاطه تجاوز مايتصل بتحقيق هذين الهدفين حيث امتد الى مشروعات صغيرة وأخرى لا تمثل أهمية اقتصادية خاصة في التنمية الاقتصادية . كما دل التطبيق العملي على أن بعض قرارات الضم الى القطاع العام قد « دفعت اليها نزععة عقابية أو انتقامية شوهت فكرة القطاع العام الذي لايمت الى العقاب أو الانتقام بصفة » . وقد ترتب على تضخم القطاع العام بهذه الصورة أن سدت في وجه القطاع الخاص معظم مجالات الأنشطة الاقتصادية فتضاءل دوره في خطة التنمية وانصرف الى أنشطة طفيلية وزاد من ضмор

القطاع الخاص تضارب القرارات التي تنظم نشاطه وتضع العقوبات في سبيله نتيجة لاشتداد قبضة الدولة على نشاطه اعمالا لحقها في الاشراف عليه .

وقد نبه بيان ٣٠ مارس الى ضرورة وضع ضمانات حماية الملكية العامة والملكية التعاونية والملكية الخاصة مع بيان حدود كل منها ودورها الاجتماعي بصورة تكفل ادارة المشروعات العامة ادارة اقتصادية علمية ، وتوفير الحافز الفردي تكريما لقيمة العمل من ناحية واحتفاظا للوطن بطاقاته البشرية القادرة وافساح فرصة الأمل أمامها . غير أن شيئا من ذلك لم يحدث وكان على ثورة مايو أن تواجه الأمر بإعادة النظر في أسلوب ادارة القطاع العام وترشيده فضلا عن فتح باب الأمل أمام النشاط الفردي بما لا يضر المصلحة العامة فكانت سياسة الانفتاح الاقتصادي .

٢ - رقابة القطاع الخاص وتوجيهه :

باشرت الدولة رقابتها على نشاط القطاع الخاص وتوجيهه اعمالا للمبدأ الذي قرره المادة العاشرة من دستور ١٩٥٦ التي تنص على أن « يستخدم رأس المال في خدمة الاقتصاد القومي ، ولا يجوز أن يتعارض في طرق استخدامه مع الخير العام للشعب » ، كما نص دستور ١٩٥٦ (م ١١) ودستور ١٩٦٤ (م ١٦) على أن « الملكية الخاصة مصونة وينظم القانون أداء وظيفتها الاجتماعية » . وفي ضوء هذه النصوص وما ورد في الميثاق اقتصر نشاط القطاع الخاص على بعض مجالات وحظر عليه مجالات أخرى ، فظل مفتوحا أمام القطاع الخاص كل من : الملكية الزراعية في حدود قوانين الاصلاح الزراعي ، وملكية المباني ، والصناعات الخفيفة ، وترك له قدر محدود جدا في مجال الصناعات الثقيلة والمتوسطة والصناعات التعدينية ، وربع تجارة الصادرات وثلاثة أرباع التجارة الداخلية بالاشتراك مع القطاع التعاوني . وحرم عليه دخول الهياكل الرئيسية للإنتاج وتجارة الاستيراد والبنوك وشركات التأمين .

وفي نطاق المجالات سالفة الذكر يخضع القطاع الخاص لرقابة الدولة وتوجيهها ويظهر ذلك مما يلي :

(أ) يشترك القطاع الخاص في التنمية في إطار الخطة الشاملة للدولة وهذا يعنى أن اشتراكه اختياري في إطار الخطة •

(ب) صدرت عدة قوانين تحول دون الملكية الخاصة والوقوع في الاستغلال فوضعت حدا أدنى للأجور العمال وأشركتهم في ادارة الشركات وأرباحها ، ولجأت الى التسعير الجبري لتحديد أثمان المنتجات ، وحددت القيمة الايجارية للأراضي الزراعية والمباني وقظمت العلاقة بين المالك والمستأجر •

(ج) تدخلت الدولة لمراقبة النشاط الزراعي ، فحددت أنواع الحاصلات الزراعية التي يلتزم الفلاح بزراعتها مثل القطن والقمح ، كما حددت الحد الأدنى للمساحة اللازمة لذلك ، وتوسعت في نظام التجميع الزراعي والتسويق التعاوني ، وحددت أسعار البيع والشراء •

(د) تدخلت الدولة في مراقبة أعمال الهدم والبناء فأصدرت عام ١٩٥٦ القانون ٣٤٤ الذي يقضى بحظر اقامة مبنى أو تعديل مبنى قائم أو هدمه الا بعد الحصول على اذن من الدولة • كما صدر القرار الجمهوري رقم ١٢٠٣ لسنة ١٩٦١ بحظر اسناد أعمال مقاولات الحكومة والقطاع العام التي تزيد قيمتها عن ثلاثين ألف جنيها لغير شركات القطاع العام •

(هـ) في مجال الصناعة صدر القانون رقم ٢١ لسنة ١٩٥٨ ينظم دخول الميدان الصناعي والخروج منه • وقد حظر هذا القانون اقامة منشآت صناعية أو تكبير حجمها أو تغيير غرضها الصناعي أو مكان اقامتها الا بترخيص من الدولة ، كما حظرت ذات القانون على المنشآت التي تباشر نشاطها في صناعات أساسية أو احتكارية أن توقف انتاجها أو تقلله الا باذن من الدولة •

(و) توسعت الدولة في التدخل لتنظيم النشاط التجاري عن طريق التسعير الجبري ومراقبة الأثمان ، وعن طريق التوسع في القطاع التعاوني الاستهلاكي • كما أنها قصرت الاستيراد من الخارج على شركات القطاع

انعام ، وصدر القانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٦١ بقصر أعمال الوكالات التجارية على القطاع العام .

وترتب على صدور القوانين والاجراءات سالفه الذكر اشاعة مناخ مضاد للقطاع الخاص ووضع العراقيل في وجهة فآثر الانزواء وعدم المشاركة في خطة التنمية واتجه الى استثمارات طفيلية أحيانا أو الاسراف في الاستهلاك أحيانا أخرى وتعطلت بعض الطاقات الانتاجية ، وهاجرت الى خارج البلاد كثير من العقول البشرية ذات الكفاءة العالية في المجالات الاقتصادية . وهذا المناخ المضاد لنشاط القطاع الخاص بالاصافة الى تأميم ومصادرة الممتلكات الأجنبية سواء العربية منها وغير العربية أدى الى احجام الأجانب والعرب عن استثمار أموالهم في مصر فخسرت مصر كثيرا بالنظر لقلة المدخرات المصرية وعدم قدرتها وحدها على الوفاء باحتياجات خطة التنمية ، الأمر الذي اضطرنا الى الاقتراض لاستكمال الاستثمارات اللازمة لهذه الخطة . حدث هذا في الوقت الذي تدفقت فيه الأموال على العرب بعد اكتشاف البترول في الأراضي العربية وكانت مصر هي المجال الطبيعي لاستثمار هذه الأموال . فاتجهت هذه الأموال الى بنوك أوروبا وأمريكا وتراكمت فيها وحرمت منها مصر . وطبقا لبعض الاحصاءات فان نصيب أوروبا وأمريكا من عائد استثمارات الأموال العربية فيهما يزيد عما تدفعه ثمننا للبترول المستخرج من البلاد العربية .

وقد ظهرت عيوب ابعاد القطاع الخاص عن النشاط الاقتصادي المصري وتشديد قبضة الرقابة عليه بما يعوقه عن العمل في التدهور الذي حل بالاقتصاد المصري ، وتوقف التنمية بعد انتهاء الخطة الخمسية الأولى عام ١٩٦٥ . كما ظهرت هذه العيوب في الأزمات الاقتصادية التي بدأت تواجه مصر منذ منتصف الستينات ، ومن أمثلتها أزمة الاسكان .

وكان على ثورة مايو أن تهىء المناخ لمشاركة القطاع الخاص في خطة التنمية وتزيل ما يعترض سبيله من عقبات . فكانت سياسة الانفتاح الاقتصادي والقوانين التي صدرت تطبيقا لها .

٣ - تنشيط الحركة التعاونية :

ومن وسائل القضاء على الاحتكار وحماية صغار المنتجين وصغار المستهلكين لجأت الدولة الى تنشيط الحركة التعاونية والملكية التعاونية اعمالا لحكم دستور ١٩٥٦ (م ١٦) ودستور ١٩٦٤ (م ١٨) . غير أن التطبيق العملي دل على أن الجمعيات التعاونية الانتاجية والاستهلاكية تحولت الى متاجر حكومية ، كما تحول التسويق التعاوني الى تسويق اداري ، وتحولت الجمعيات التعاونية الزراعية الى ادارات حكومية .

٤ - تدعيم الاستقلال الاقتصادي :

وفي سبيل القضاء على سيطرة رأس المال على الحكم وما يستتبع ذلك من تبعية اقتصادية للرأسمالية العالمية لم تكف ثورة يوليو بتمصير الاقتصاد القومي واقامة قطاع عام قوى ، بل عمدت الى تنويع الانتاج القومي وتحقيق التوازن في التجارة الخارجية نوعيا وجغرافيا (١) .

غير أن التطبيق العملي دل على أننا وان كنا قد تخلصنا من التبعية الاقتصادية للدول الرأسمالية الا أننا عجزنا عن اقامة علاقات اقتصادية متوازنة مع المعسكرين الغربي والشيوعي . فاعتمادنا فيما أنشأناه من صناعات بعد الثورة ، وخاصة في الستينات ، على الصناعة السوفيتية أوقعنا في تبعية اقتصادية للسوفيت سواء من حيث قطع الغيار أم مستلزمات التشغيل أم أسواق تصريف المنتجات الصناعية . وكنا كالمستجير من الرمضاء بالنار ، تخلصنا من التبعية الرأسمالية لنقع في التبعية الشيوعية .

(١) ظهر أثر التوازن في التجارة الخارجية في انخفاض نسبة الصادرات والواردات مع الدول الرأسمالية وارتفاعها مع دول الكتلة الشرقية . فقد ارتفعت نسبة الصادرات الى الكتلة الشرقية من ١٢ر٢٪ عام ١٩٥٣ الى ٤٨ر٥٪ عام ١٩٦٥ كما ارتفعت نسبة الواردات عن ذات المدة من ٥٣ر٥٪ الى ٢٢ر٢٪ وانخفضت النسبة مع انجلترا فوصلت في ١٩٦٥ الى ٢٨ر٢٪ في الصادرات و ٥١ر٥٪ في الواردات . كما انخفضت مع أوروبا الغربية بصفة عامة ، فكانت الصادرات عام ١٩٦٥ هي ٢٠ر٨٪ ، وبلغت نسبة الواردات في ذات السنة ٣٣ر٢٪ ، وكانت النسبة مع أمريكا في ذات السنة ٤٨ر٨٪ من الصادرات ، ٢٢ر٤٪ من الواردات .

كما دل التطبيق ١١
استقلالنا الاقتصادي أسر
« أننا من فرط حرصنا على تدعيم
مبدأ الاكتفاء الذاتي بدون مراعاة
لما تقضى به الأصول الاقتصادية ، وكان الشعار السائد « من الابرة حتى
الصاروخ » •

ومن ناحية أخرى لم تفد مصر ، الا في أضيق الحدود ، من
الظروف الاقتصادية الجديدة التي تمر بها البلاد العربية المصدرة
للبنترول ، فلم يقم تكامل اقتصادي بيننا وبين هذه الدول ،
بل لم يحدث تعاون اقتصادي يذكر بيننا وبينهم فظلت نسبة
النجارة مع البلاد العربية ضئيلة جدا وظلت السوق العربية المشتركة حبرا
على ورق في الوقت الذي اتجه فيه العالم الى اقامة التكتلات الاقتصادية
الكبرى مثل الكوميكون في دول المعسكر الشرقي ، والسوق الأوروبية
المشتركة بين دول غرب أوروبا •

وقد أخذت مصر بأسلوب التخطيط القومي بهدف زيادة الدخل
وتحقيق عدالة التوزيع ورفع مستوى المعيشة • وقد حققت الخطة
الخامسة الأولى نجاحا كبيرا فقد ارتفع الدخل القومي بمعدل نمو سنوي
قدره ٦.٥٪ في الوقت الذي بلغت فيه نسبة تزايد السكان ٢.٨٪ ؛ غير
أننا عجزنا عن تنفيذ الخطة الخامسة الثانية بسبب المشاكل الناجمة عن
تزايد الاستهلاك وانخفاض المدخرات والعجز في ميزان المدفوعات فضلا
عن تزايد النفقات العسكرية بسبب حرب اليمن والحروب مع اسرائيل
وما ترتب على حرب ١٩٦٧ من حرماننا من دخل قناة السويس وموارد
البنترول في سيناء • وضاعف من هذه المشكلات الخلل الذي ظهر في
سياسة التصنيع • وكل ذلك أدى الى تناقص معدل نمو الدخل القومي
منذ منتصف الستينات لدرجة أصبح معه معدل النمو الاقتصادي سالباً
في بعض السنوات •

وكان على ثورة مايو أن تواجه المشكلة الاقتصادية وتقود السفينة
الى بر الأمان وتصحح مسار الاقتصاد المصري •

رابعاً : تحقيق العدالة الاجتماعية :

قطعت ثورة يولية شوطا بعيدا في هذا المجال ، فهي قد اتخذت الاجراءات لتى تكفل عدم الاستغلال — كما سبق أن أوضحنا — وأشركت كافة أفراد الشعب في ثروة بلادهم بطريق مباشر أو غير مباشر .

والمبدأ الذى التزمته الثورة في هذا الصدد هو « لكل بحسب خدمته » أى حق الفرد في الاحتفاظ بثمرة عمله الشريف وملكيته غير المستغلة . وفي سبيل تدعيم هذا المبدأ وضع حد أقصى للملكية الزراعية كما كفلت القوانين الحد الأدنى لأجور العمال واشراكهم في الادارة وفي الأرباح .

ومن أهم وسائل تحقيق العدالة الاجتماعية الاجراءات التى اتخذتها الثورة لاعادة توزيع الدخل القومى لصالح الطبقات الفقيرة وبما يضمن التقليل من التفاوت بين الدخول ، ومن ذلك :

(أ) التوسع في التسعير الجبرى ، وخفض تكاليف نفقات المعيشة عن طريق دعم السلع التموينية الأساسية .

(ب) الحد من الثروات الكبيرة والدخول الكبيرة والارتفاع بمستوى معيشة ذوى الدخل المحدود . وقد تم الحد من تزايد الثروات الكبيرة عن طريق وضع حد أقصى للمرتبات (القانون رقم ١١٣ لسنة ١٩٦١) ، وضع حد أقصى للملكية الزراعية (قوانين الاصلاح الزراعى) الضرائب التصاعدية والضرائب الاضافية .

وقد تم الارتفاع بمستوى أصحاب الدخل المحدودة عن طريق عدة وسائل منها :

تحديد الحد الأدنى لأجور العمال ، حصولهم على نسبة من أرباح الشركات التى يعملون فيها ، تحديد أجرة الأرض الزراعية بسبعة أمثال الضريبة الأصلية وتحديد نصيب المالك في الايجار بطريق المزارعة بما لا يزيد عن النصف بعد خصم المصروفات (قانون رقم ١٧٨ لسنة

(١٩٥٢) ، تنظيم العلاقة بين ملاك المباني ومستأجريها وتحديد الأجرة على أساس نسبة معينة من قيمة الأراضى والمباني ، خفض ضريبة كسب العمل وضريبة الأرباح التجارية والصناعية على ذوى الدخل المحدود ، خفض الضريبة العقارية على صغار ملاك الأراضى الزراعية •

(ج) التوسع فى نظام التأمينات الاجتماعية •

(د) التوسع فى الخدمات العامة ذات الطابع الاجتماعى ، مثل التعليم والرعاية الصحية •

خامسا : نظام الحكم :

ان نظام الحكم لا ينشأ فى فراغ ولا يعيش فى فراغ ، بل هو ينشأ فى مجتمع معين تحكمه ظروف معينة ، ويتوخى غايات معينة • وقد كان نظام الحكم فى مصر قبل ثورة يولية يعكس حالة المجتمع المصرى الذى تحكم فى مصيره تحالف قوى ثلاث : القصر ، الاستعمار الانجليزى ، الاقطاع • فكان النظام الديمقراطى الذى تضمنته دساتير ما قبل ثورة يولية مجرد واجهة خالية من أى مضمون حقيقى ، وكان النظام الحزبى مجرد حلية تعطى مظهرا براقا لهذه الواجهة الديمقراطية • وبالرغم من أن هذه الدساتير تضمنت نصوصا تقضى بأن السيادة للشعب الا أن الشعب ظل - فى واقع الأمر وفى أغلب الفترات - مجردا من وسائل ممارسة هذه السلطة فأصبح مطية للسلطة الحاكمة •

وجاءت ثورة يولية لترد السيادة الى صاحبها الحقيقى ، الى الشعب ، فأعلنت ضمن أهدافها الستة « اقامة حياة ديمقراطية سليمة » ، ونصت المادة الأولى من كل من دستور ١٩٥٦ ودستور ١٩٦٤ على أن مصر دولة ديمقراطية • وتقبل الشعب ما قطعتة الثورة على نفسها من وعود باقامة حياة ديمقراطية سليمة بعد مضى فترة الانتقال التى حددتها بثلاث سنوات تنتهى فى يناير ١٩٥٦ • غير أن الثورة لم تعد الحياة الحزبية للبلاد • ليس كفرا بالحزبية ولكن ايمانا بعدم صلاحية الأحزاب التى كانت قائمة وقت الثورة لتولى السلطة بعد ما رفضت هذه الأحزاب ابعاد

القيادات. التي أشتركت في افساد نظام الحكم ، كما أنها رفضت
الاصلاحات الاجتماعية . ولم تنشئ لنفسها حزبا سياسيا يرتكز على
قاعدة جماهيرية بل أوجدت تنظيما سياسيا جماهيريا واحدا أبعد ما يكون
عن التنظيم الحزبي : هيئة التحرير ثم الاتحاد القومي ثم الاتحاد الاشتراكي،
يتم على يديه التحول الاجتماعي واقامة البناء الاشتراكي الجديد ، وأسلمت
الثورة قيادة هذا التنظيم الى طلائع الثورة ، وكانت هذه الطلائع محل
ثقة الثورة ومحط آمالها في قيادة الجماهير لاقامة البناء الجديد . وسارت
الثورة خلال هذه الفترة الانتقالية على مبدأ الشرعية الثورية مما ترتب
عليه اتخاذ اجراءات استثنائية لحماية الثورة واجراء التحول الاجتماعي .
فأخذ نظام الحكم طابع الشمولية الذي تتركز فيه السلطة في يد فرد أو
فئة قليلة . ولم يتغير الطابع الشمولي لنظام الحكم ولا مبدأ الشرعية
الثورية بعد انتهاء الفترة الانتقالية بل ظل كلاهما قائما نتيجة لتلاحق
الأحداث وعدم استقرار الأمور ابتداء من العدوان الثلاثي على مصر
عام ١٩٥٦ والانشغال بازالة آثاره ، ثم الوحدة مع سوريا عام ١٩٥٨
وما تقضيه من تنظيمات جديدة ، ثم انفصال سوريا عن مصر عام ١٩٦١
وما تتطلبه من اجراءات داخلية انتهت بصدر ميثاق العمل الوطني عام
١٩٦٢ ودستور ١٩٦٤ ، ثم هزيمة ١٩٦٧ ورفع شعار « لا صوت يعلو على
صوت المعركة » . وكل ذلك بالإضافة الى تكتيل الجهود لاقامة البناء
الاشتراكي .

وتدعم نظام الحكم الشمولي بعد دستور ١٥٩٦ بالنص (م ١٩٢)
على أن « يتولى الاتحاد القومي حق الترشيح لعضوية مجلس الأمة »
الأمر الذي ترتب عليه ممارسة السلطة لحق الاعتراض على بعض المرشحين
واغلاق بعض الدوائر الانتخابية لمرشحين آخرين . ومن هنا بدأ الانفصال
بين القاعدة الجماهيرية وممثليهم في مجلس الأمة . فكان الحصول على
ثقة السلطة وليست ثقة الجماهير هو الوسيلة للوصول الى المجلس
النيابي . واستمر هذا الأسلوب قائما في ظل دستور ١٩٦٤ (م ٣)
الذي أحل الاتحاد الاشتراكي محل الاتحاد القومي ، وجعل منه السلطة
الممثلة للشعب والدافعة لامكانيات الثورة والحارسة على قيم الديمقراطية

السليمة • وكان الاتحاد الاشتراكي يتكون من تحالف قوى الشعب العاملة التي يقوم عليها نظام الحكم طبقا لدستور ١٩٦٤ (١٣) • ولما كان هدف تحالف قوى الشعب اقامة الاشتراكية فانها استأثرت لنفسها بالحرية وجردت أعداءها من حق ممارستها • فصدرت قوانين العزل السياسى ، وارتفع شعار « الحرية كل الحرية للشعب ولا حرية لأعداء الشعب » ، كما ارتفع شعار « أهل الثقة وأهل الخبرة » • وكانت النتيجة الطبيعية لهذا المناخ الشمولى قصر شغل الوظائف الهامة على أعضاء الاتحاد الاشتراكي فضلا عن عضوية مجلس الأمة ، كما استمر تطبيق مبدأ الشرعية الثورية بل ازداد تعميقا • فدساتير الثورة كلها كانت مؤقتة وتصدر بقرارات من رئيس الجمهورية ولم يتبع في تعديلها أو تغييرها الاجراءات المنصوص عليها في صلبها ، ولم يستكمل أى مجلس نيابى مدته الدستورية ، وتضمنت الدساتير المتعاقبة النص على تحصين كل القرارات والاجراءات الصادرة من السلطة وعدم جواز الطعن فيها أو الغائها أمام القضاء •

وفى ظل هذا النظام الشمولى ، حيث يسود مبدأ الشرعية الثورية ويرتفع شعار « أهل الثقة وأهل الخبرة » ، تحولت بعض طلائع الثورة الى مراكز قوى أخذ خطرها يستفحل على مر الزمن : استقطبوا حولهم الانتهازيين وجمعوا حول أشخاصهم - وليس حول مبادئ الثورة - الأنصار والاتباع ، تارة بالوعد وأخرى بالوعيد ، فأصبح لهم ذبول فى كل المواقع الحساسة • وحفاظا على مكائتهم فى الصدارة - عن غير حق - عمدت مراكز القوى الى كتم أصوات الحرية وعطلت تطبيق القانون واستباحت لنفسها - فى غيبة القانون - مزيدا من السلطات غير المشروعة ، فأشاعت الخوف والرغبة فى النفوس ، وتفشت السلبية والبيروقراطية فى المجتمع بصورة لم يسبق لها مثيل ، واتخذت من السلطة وسيلة لتحقيق مآربها الشخصية ، واتخذت من التأمين والحراسة ومصادرة الأموال سلاحا ترهب به الأعداء الشخصيين ، واتخذت من النعنين فى المناصب وسيلة تستقطب بها الاتباع والمريدين • وهكذا ضاع

الأمن من النفوس وحل محله الخوف ، فضاعت الحرية واختفت الكلمة الحرة .

ومن ناحية ثانية تولد عن النظام الشمولى مبدأ تركيز السلطة فى مجرد واجهات دون مضمون بعد أن سلبت مراكز القوى اختصاصاتها فصارت عديمة الفاعلية ، وانتهى الحال بسيادة الرأى الواحد وانعدام الرقابة على السلطة . فكثرت الأخطاء ولم تجد من يكشفها ويفضحها فتراكمت فأصبحت كالسوس الذى ينخر فى عظام الثورة حتى وقعت الواقعة فى ١٩٦٧ .

ومن ناحية ثالثة تلاشت بالتدرىج مشاركة الجماهير فى الحكم ورقابته له فركنوا الى الحاكم فكان صلاحهم بصلاحه وفسادهم بفساده . وانتهى الأمر بفريق من الناس الى انعدام ولائهم لبلدهم ، وضعف الانتماء للوطن لدى فريق آخر ، والتمس بعض أفراد الفريقين سبيلهما الى أوطان وبلاد أخرى ، والتمس البعض الآخر الأيديولوجيات الأجنبية .

وقد تنبه بيان ٣٠ مارس لهذه العيوب وطالب بتدعيم الدولة الحديثة بالديمقراطية فضلاً عن العلم والتكنولوجيا ، وبتوثيق الصلة بين الحرية الاجتماعية والحرية السياسية بما يضمن حماية المكاسب الاشتراكية وتدعيمها وبما يوفر كل الضمانات للحرية الشخصية وحرية الرأى ، وبتحديد واضح لمؤسسات الدولة واختصاصاتها بما يكفل الرقابة البرلمانية والشعبية ، وبتقرير حصانة القضاء وكفالة حق التقاضى والغاء النصوص التى تقضى بعدم جواز الطعن فى قرارات السلطة أمام القضاء ضمان حماية الثورة فى ظل سيادة القانون . غير أن مراكز القوى حالت دون تنفيذ بيان ٣٠ مارس وكان على ثورة مايو أن تحقق المبدأ السادس من المبادئ الستة وهو اقامة ديمقراطية سليمة فصدر الدستور الدائم وقامت دولة المؤسسات والتزمت بمبدأ الشرعية الدستورية ، وعملت على توفير المناخ المناسب لممارسة الديمقراطية .

والخلاصة :

بدأت ثورة يولية بالمبادئ الستة المعروفة ثم طورتها في ضوء الممارسة والمتغيرات الدولية الى نظرية ضمنها ميثاق العمل الوطنى ١٩٦٢ الذى بلور أهداف الثورة وفلسفتها فى : الحرية الاشتراكية والوحدة . وتحت تأثير مراكز القوى انخرفت الثورة عن مسارها . فصدر بيان ٣٠ مارس ١٩٦٨ موضحا أسس تصحيح المسار ، غير أن مراكز القوى وقفت فى وجه الاصلاح . وكان لا بد من الانتظار حتى ثورة مايو لتعيد الأمور الى نصابها الطبيعى وتحقق أمل الشعب المصرى فكانت الاشتراكية الديمقراطية منهاجا وسبيلا .

وقد نجحت ثورة يولية فى تحقيق كثير من أهدافها ولكنها — لأسباب خارجة عن ارادتها أو الأخطاء وقعت فيها — عجزت تماما عن تحقيق بعض الأهداف كما عجزت عن تحقيق بعضها الآخر بالصورة المرجوة . فهى قد حققت الاستقلال لمصر وساهمت فى تحقيقه لبعض الدول العربية، وقضت على الاستعمار وأعوانه كما قضت على الاقطاع والاحتكار وخلصت الحكم من سيطرة رأس المال ، وقطعت شوطا كبيرا فى تحقيق العدالة الاجتماعية ولكنها عجزت عن تحقيق الديمقراطية السليمة .

ففى خصوص الحرية ، وهى تعنى الحرية بجانبها السياسى والاجتماعى حسبنا ورد فى الميثاق ، قد أنجزت — على حد تعبير ورقة أكتوبر — الكثير فى مجال الحرية الاجتماعية وغيرت خريطة مصر الاجتماعية أكتوبر الكثير فى مجال الحرية الاجتماعية وغيرت خريطة مصر الاجتماعية تغييرا عميقا وحاسما وأوجدت قوى اجتماعية هامة لم تكن موجودة من قبل أو كان وجودها هامشيا . ولكنها لم تحقق للشعب الحرية السياسية على الوجه الذى يبتغيه . بل « لقد فرضت الأجهزة ومراكز القوى وصايتها على الجماهير وتعددت القيود والاجراءات بدعوى الدفاع عن الاشتراكية تارة ، وعن أمن الدولة تارة أخرى ، وأغلقت كثيرا من الأبواب وسدت مسالك كان يجب أن تفتح أمام العمل الوطنى » . وهذا القصور يرجع أساسا الى الطابع الشمولى الذى ساد نظام الحكم وما استتبعه من فقدان سيادة القانون . فقامت ثورة مايو لتصحيح الوضع بتصفية

مراكز القوى وتحقيق سيادة القانون واقامة دولة المؤسسات وتأمين الفرد على يومه وغده .

وفي مجال الاشتراكية ، وهي حسبما ورد في موانيق ثورة يوليه ، تستهدف تحقيق الكفاية في الانتاج والعدالة في التوزيع ، قد نجحت في تحقيق العدالة في التوزيع فقربت الفوارق بين الناس وقضت على الاقطاع وسيطرة رأس المال على الحكم ، وارتقت بمستوى معيشة الجماهير ، ولكنها تعثرت في تحقيق الكفاية في الانتاج . فهي قد نجحت في تمصير النشاط الاقتصادي وفي تحقيق معظم أهداف الخطة الخمسية الأولى (١٩٦٠ - ١٩٦٥) ولكنها فشلت في تحقيق أهداف الخطة الخمسية الثانية وما بعدها وأوشك الاقتصاد المصري على الانهيار بعد أن جفت شرايين حياته . وهذا القصور يرجع من ناحية الى أن التجربة الاشتراكية نشأت وعاشت في ظل نظام شمولي - مما أتاح الفرصة لتسلط مراكز القوى على مقدرات الثورة - انتهى بها الى رأسمالية الدولة التي مارسنا تجربة قريبة الشبه بها في عهد محمد علي من قبل . ويرجع من ناحية ثانية الى أن التجربة خلطت بين الاستقلال الاقتصادي - كدعامة للاستقلال السياسي - والاكتفاء الذاتي ، وتصورت أن الاستقلال السياسي لا يتحقق الا بالاكتفاء الذاتي في عصر ستمت التكتلات الاقتصادية الكبرى وتشابك المصالح الاقتصادية لدرجة اقتضت التعاون الاقتصادي الوثيق بين الدول رغم تباين نظمها الاقتصادية والاجتماعية ، ف وقعت الثورة في فخ التبعية الاقتصادية من حيث لا تحسب .

أما عن الوحدة العربية فقد امتد أثر ثورة يولية الى كل العالم العربي وقامت فيه كثير من الثورات على غرارها وسارت على دربها (مثل سوريا ، العراق ، ليبيا ، السودان ، اليمن) ، ومدت يد العون الى الدول العربية التي كانت تعاني من الاستعمار الأوربي فنالت استقلالها (مثل دول شمال أفريقية وليبيا والسودان واليمن) . ولكن تجربة الوحدة السياسية مع سوريا فشلت بعد أن ظلت قائمة قرابة أربع سنوات لأن الدافع الرئيسي الى قيامها كان يتمثل في عوامل سياسية

محلية ودولية دون تهديد لذلك بقدر من التكامل الاقتصادى والتجانس الاجتماعى • ومن أخطر آثار هذا الفشل التباعد الذى حدث بين بعض الدول العربية وبعضها الآخر ، وزرع بذور الشك فى كل محاولات للوحدة ، وانقسام العالم العربى الى محاور نتيجة للنظر الى الدول العربية من واقع نظمها الاجتماعية والاقتصادية فظهر التقسيم الى دول تقدمية وأخرى رجعية ، وانعكس أثر ذلك فى مواقف الدول العربية من القضايا الهامة المصرية لدرجة أن الشامتين فى مصر بعد هزيمة ١٩٦٧ كانوا أكثر من المتعاطفين معها •

ثالثا : مبادئ الاشتراكية الديمقراطية المعاصرة التى تلائم ظروفنا وتتفق مع قيمنا الحضارية

ان الانسان يعيش دائما أبدا فى جماعة ، وقد تتفق مصالحه الخاصة مع مصالح الجماعة التى يعيش فيها ، وقد تختلف مصلحته عن مصلحتها بل وقد تتناقض معها . ومن هنا دأبت الانسانية على وضع صيغة توفق بين صالح الفرد وصالح الجماعة ، وتعددت المذاهب والتيارات الفكرية ، وأبرزها فى العالم المعاصر المذهب الفردى والمذهب الجماعى ، ويدعى كل منها أن لديه الحل الصحيح لمشكلة التوفيق بين المصلحة العامة والمصلحة الخاصة .

ويذهب المذهب الفردى الى وجود انسجام طبيعى بين مصلحة الفرد ومصلحة الجماعة تأسيسا على أن المجتمع يتكون من مجموعة من الأفراد لكل منهم كيان مستقل ، أما الجماعة فليس لها كيان ذاتى مستقل عن الأفراد المكونين لها ، ومن ثم فسعادة كل فرد على حده تنتهى بسعادة الجماعة . ونتيجة لذلك ينتهى هذا المذهب الى فتح باب التنافس أمام الأفراد ورفع شعار « دعه يعمل دعه يمر » «laissez faire, laissez passer» والى تقديس الحرية الفردية وحرية العمل وحق الملكية . ويكتفى بتقرير المساواة بين الأفراد أمام القانون وعدم تدخل الدولة فى النشاط الاقتصادى وتركه كلية للأفراد . وقد استمد هذا المذهب أصوله الفكرية من نظريات العقد الاجتماعى والقانون الطبيعى التى ظهرت فى القرنين السابع عشر والثامن عشر . وقد أزهى هذا المذهب فى القرن الثامن عشر بعد الثورات الثلاث الكبرى التى قامت على أساسه فى إنجلترا (١٦٨٨) وفرنسا (١٧٨٩) وأمريكا (١٧٧٦) وكلها تنادى بالديمقراطية وحقوق الانسان . وانطلاقا من مبادئه أصبحت الديمقراطية بمعناها السياسى أساسا لنظام

الحكم ، وأصبحت الحرية الاقتصادية هي عماد النظام الاقتصادي .
غير أن التطبيق العملي دل على أن الفرد يتجاهل مصلحة الجماعة في سبيل
مصلحته الخاصة ، كما دل على أن الاكتفاء بممارسة الحرية السياسية
انتهى بسيطرة الأقوياء على المجتمع ، وتفشى الأثره والأناية بين الأفراد ،
وعبادة المال وتلاشي روابط المحبة والاخاء ، وأصبح المال هو وسيلة
الحياة ، ومصدر الجاه والسلطان . وفي ظل الثورة الصناعية ظهرت مثالب
هذا النظام بصورة أوضح اذ ازداد الأغنياء غنى وازداد الفقراء فقرا ،
وتعاظمت قوة الأقوياء وساءت حالة الضعفاء .

وكرر فعل لمبادئ المذهب الفردي وأمام المشكلات التي تعرض لها
النظام الرأسمالي الحر في القرن التاسع ظهرت المذاهب الجماعية في القرن
التاسع عشر ، ونقطة البداية في هذه المذاهب أن الواقع دل على عدم
وجود انسجام طبيعي بين مصلحة الفرد ومصلحة الجماعة ، وأن الجماعة
لها كيان ذاتي يتميز عن الأفراد ولها مصالح متميزة قد تتفق وقد تتعارض
مع مصلحة الفرد . ولذلك يتطلب من الدولة - ممثلة الجماعة - أن
تتدخل لتحقيق التوازن الاجتماعي والاقتصادي داخل المجتمع . ولذلك
تنتهي المذاهب الجماعية الى رفض مبادئ المذهب الفردي وتطالب بتدخل
الدولة لاقامة نظام يقوم على العدالة الاجتماعية ويحقق الرفاهية العامة ،
حيث يمتنع استغلال الانسان للانسان ، وتكفل الدول بتحقيق تكافؤ
الفرص بين جميع المواطنين بصورة فعلية ، وترفع من شأن العمل وتعطى
له مكانا في توزيع الناتج القومي بما يتفق مع دوره في الانتاج .

وقد استخدمت المذاهب الجماعية تعبير الاشتراكية في بداية القرن
التاسع عشر للدلالة على المذهب المقابل للمذهب الفردي وللدلالة على
كل الحركات الاصلاحية التي تستهدف رفع المظالم الاجتماعية ، وتعددت
التيارات الاشتراكية نتيجة لاختلاف موقفها من الملكية الخاصة والنظام
الديمقراطي . وزاد من عدم وضوح تعبير الاشتراكية استخدام الشيوعيين
منذ عام ١٨٧٥ لهذا التعبير ، للدلالة على المرحلة الدنيا من مراحل
المجتمع الشيوعي ، فأصبح مدلول التعبير عندهم ينصرف الى النظام
الذي يهدف الى الغاء الملكية الفردية لأدوات الانتاج وتصفيه النظام الطبقي .

وأهم التيارات الفكرية الاشتراكية المعاصرة تياران : تيار الاشتراكية العلمية ، وهو التعبير الذي استعمله الشيوعيون للدلالة على المرحلة الدنيا في المجتمع الشيوعي ، ويستمد هذا التيار أفكاره من كتابات كارل ماركس وانجلز في القرن التاسع عشر . ويقوم هذا الاتجاه على أن الاشتراكية مرحلة حتمية من مراحل التاريخ تخلف الرأسمالية وتسلم الى الشيوعية ، ويعتبر الصراع الطبقي محور تطور التاريخ ، ويطالب طبقة البروليتاريا بثورة دموية تستهدف تصفية الطبقات الأخرى وينادي بإلغاء الملكية الفردية لأدوات الإنتاج باعتبار أن الملكية الخاصة هي سبب هذا الصراع ، وينتهي هذا المذهب بإلغاء الدولة لزوال سبب وجودها وهو الصراع الطبقي . وبذلك يصل المجتمع الى مرحلة الشيوعية الكاملة حيث لا سيطرة ولا دولة ولا ديانة ولا قومية ولا منازعات ، ويسود شعار « من كل شخص حسب قدرته ولكل شخص حسب حاجته » .

أما التيار الاشتراكي الثاني ، وهو ما يسمى بالاشتراكية الإصلاحية ، باعتبارها تهدف الى اصلاح المجتمع بوسائل سلمية ؛ كما يسمى أيضا بالاشتراكية الانسانية ؛ باعتبار أنها ذات نزعة انسانية ؛ سميت في أوائل القرن العشرين بالاشتراكية الديمقراطية ؛ باعتبارها تجمع في كيان عضوي واحد بين العدالة الاجتماعية والحرية السياسية . ويتميز هذا التيار بأنه يستهدف اصلاح النظام القائم في المجتمع وتخليصه مما يشوبه من مظالم اجتماعية واستبدال النظام الاشتراكي به ، ولذلك لا يعتبر النظام الاشتراكي الذي يقترحه نتيجة حتمية للتفسير المادي للتاريخ ، وليس وليد القوانين التي قيل بأنها تحكم تطور التاريخ ، بل يعتبره نتيجة تطور فكري يستهدف رفع الظلم الاجتماعي الناتج عن النظم الاجتماعية القائمة ، ولذلك نجد من بين أنصار تيار الاشتراكية الديمقراطية فريقا من رجال الدين . وانطلاقا من هذا التحليل تنادي الاشتراكية الديمقراطية باستبقاء الملكية الخاصة وتحدد لها وظيفة اجتماعية تؤديها ، وترفض مبدأ الصراع الطبقي والثورة الدموية واقامة مجتمع البروليتاريا ، بل تطالب بتدخل الدولة لتحقيق الإصلاح بالوسائل الديمقراطية . وتستهدف اقامة النظام الاشتراكي على أساس

من التضامن والتكافل بين جميع فئات الشعب • ولذلك فهي اشتراكية وطنية مؤمنة تستهدف تحقيق العدالة الاجتماعية والمحافظة على وحدة الأمة بوسائل ديمقراطية • وتؤمن بالدافع الفردي فتحمل ما يحصل عليه الفرد من كسب مشروع سواء نتج هذا الكسب عن عمل شريف أو ملكية مشروعة •

والاشتراكية الانسانية كانت أسبق في الظهور من الاشتراكية الماركسية ، وقد أصابها بعض الوهن بعد ظهور هذه الأخيرة وتطبيقها في الاتحاد السوفيتي • غير أنها عادت الى الازدهار من جديد في ضوء ما أسفر عنه التطبيق العملي للماركسية • فقد تبين عدم صدق ما أسماه ماركس بقوانين التطور العلمي والتي على أساسها وصف اشتراكيته بأنها علمية ووصف غيرها بأنها خيالية • كما تبين أنها تضحي بالحرية الفردية وتستمر وراء وحدة كفاح طبقة البروليتاريا في استعمار الشعوب وإقامة قواعد عسكرية بأراضيها فكانت أشد ضراوة من الاستعمار الرأسمالي • وما حدث في المجر عام ١٩٥٦ وفي تشيكوسلوفاكيا عام ١٩٦٨ والطريقة التي عامل بها السوفيت سكان هذين البلدين الذين ثاروا مطالبين باستكمال استقلالهما السياسي والتخلص من التبعية السياسية والاقتصادية للروس يدل بجلء أن الاتحاد السوفيتي يسلك ذات الأسلوب الذي سلكته كل من فرنسا وإنجلترا وإسرائيل في عدوانها على مصر عام ١٩٥٦ ، وذات الأسلوب الذي سلكته أمريكا في فيتنام •

وقد قوى من ساعد الاشتراكية الديمقراطية ما حدث من تطورات فكرية في المعسكرين الغربي والشرقي واتجاه كليهما نحو مبادئ الاشتراكية الديمقراطية من حيث لا يحتسب ، وإن كان ذلك يحدث بخطى وثيلة • فالرأسمالية كبلت الانسان باغلال المادة فأصبح أسيرها في كل تصرفاته ، فدلس على كل القيم والمقدسات في سبيلها حتى أنهكها رخاؤها وتفشت في ظلها الأثرة والأنانية وانتهت الى فلسفات وجودية لحمتها الشك والريبة وسداها اللذات الزائفة • ولذلك تعالت صيحات الفلاسفة والمصلحين في الغرب بضرورة تطعيم الرأسمالية والمذهب الفردي بالمبادئ الروحية وبعض القيم المستمدة من العدالة الاجتماعية • وحمل لواء هذه

الدعوة في أوروبا الأحزاب الديمقراطية المسيحية ، وبعض الأحزاب الديمقراطية الاشتراكية .

ومن ناحية أخرى تذرعت الشيوعية بحجة تحرير الانسان من الظلم الاجتماعي ، وفي سبيل الوصول الى ذلك سلّبت أعز ما يملك وهو حرية الفكر وجعلت منه آلة صماء ومجرد ترس صغير في ماكينة المجتمع . و انتهت بذلك الى علمية عدمية قوامها الحقد والكراهية واستبعاد الشعوب باسم وحدة كفاح طبقة البروليتاريا . ولذلك كثرت المراجعات المذهبية داخل المذهب الشيوعي ، بل ان الماركسية قد أنكرت أغلب شراحها الرسميين واحدا بعد الآخر بدءا من تروتسكي ثم ستالين ثم خروشوف وأخيرا القى بودجورنى نفس المصير . ولا يخلو من الدلالة أنه طبقا لمشروع الدستور السوفيتي الجديد تتحول الدولة من دولة ديكتاتورية البروليتاريا الى دولة الشعب كله اذ نص المشروع على أن الدولة « لا تعمل باسم طبقة ما تحتل وضعا سائدا ولا تعبر عن مصالح شطر في المجتمع وانما تعمل باسم كافة الطبقات والفئات الاجتماعية » . كما لا يخلو من الدلالة ما قرره بريجنيف في تقريره عن مشروع الدستور حيث قال « ان بعض السنوات التي انقضت بعد اقرار دستور ١٩٣٦ قد عكرها ظلم غير مشروع ، وانتهاك لمبادئ الديمقراطية والاشتراكية وتم ذلك خلافا لمواد الدستور ويجب ألا يتكرر مثله أبدا » . وهذه العبارات تترجم ما يدور في نفوس المواطنين من أنهم يريدون أن يعيشوا متحررين من الخوف ، متحررين من سياط السلطة ومراقبة الشرطة . ولم يقف الأمر عند ذلك بل تعداه الى تباين التطبيقات في البلاد الشيوعية وانقسامها الى عدة مجموعات بل وتباين التيارات الفكرية داخل المعسكر الشرقي ، بسبب الاختلاف حول الأسس والمبادئ التي يقوم عليها المذهب الشيوعي وخاصة فيما يتعلق بدكتاتورية البروليتاريا والصراع الطبقي والملكية الفردية والوطنية والقومية والدين . ونفس الظاهرة نجدتها خارج المعسكر الشيوعي ، وموقف الأحزاب الشيوعية في غرب أوروبا يكشف عن هذا الاتجاه ، فقد أنكرت كلها مبدأ دكتاتورية البروليتاريا واعترفت بالدين ، وجعلت الولاء للوطن وللقومىة أفضلية على الولاء للطبقة .

وبالرغم من عداء كل من الرأسمالية والشيوعية للاشتراكية الديمقراطية ، فانهما - كما رأينا - نلتزمان سبل الاصلاح في مبادئها ، وتقربان منها رويدا رويدا دون أن تحتسبا . ولذلك لا غرابة اذا وجدنا مدا اشتراكيا ديمقراطيا داخل أوروبا وفي العالم الثالث بل وداخل المعسكر الشيوعي نفسه . فكثير من الأحزاب الأوروبية تعتنق الاشتراكية الديمقراطية ، ومن أمثلتها المانيا والنمسا والسويد والدانمرك وانجلترا ، ونجحت هذه الأحزاب في تطبيق بعض مبادئ الاشتراكية الديمقراطية .

ويجب ألا يخطر ببالنا ، ولو للحظة ، أننا حينما نأخذ بالاشتراكية الديمقراطية نستورد فكرا أجنيا عنا ، فقد تبين لنا من دراستنا للقيم الحضارية العربية أنها تتلاقى مع الاشتراكية الديمقراطية . والواقع أن الاشتراكية الديمقراطية ان هي الا صياغة عصرية واسما عصريا لذات المبادئ الحضارية العربية فكلاهما يلتقى حول المبادئ والأسس . ومن أهم هذه المبادئ :

١ - سيادة القانون : حيث تخضع الدولة للقانون بحيث لا تتخذ أى اجراء أو قرار الا بمقتضى القانون وتنفيذا له وتسلم بوجود حريات وحقوق للأفراد في مواجهتها سواء كانت حريات عامة وحقوقا فردية أم كانت حقوقا اقتصادية أم كانت حقوقا اجتماعية . ولضمان تمتع الأفراد بحقوقهم وممارسة حرياتهم يجب اخضاع تصرفات السلطة للرقابة سواء كانت سياسية أم ادارية أم قضائية . وهذه القواعد وتلك يجمع بينها المبدأ المعبر بالشرعية الدستورية . وتطبيقا لهذا المبدأ يجب الالتجاء الى الوسائل الديمقراطية والقانونية لاجراء أى تغيير في نظم المجتمع ، وهذا يعنى عدم جواز الالتجاء الى الاجراءات الاستثنائية .

٢ - تدخل الدولة لتحقيق التوازن الاجتماعى والاقتصادى في المجتمع :

ويتم ذلك عن طريق :

(أ) التسليم بوجود حقوق خاصة لكل منها وظيفه اجتماعية ، وعلى رأس هذه الحقوق نجد حق الملكية ، فهو حق خاص ذو وظيفه اجتماعية .

ولذلك يحمى القانون الملكية الخاصة ويقوم الباعث الخاص بدور هام في العملية الانتاجية .

(ب) التزام الدولة بأشباع الحاجات الأساسية للجماعة سواء عن طريق تملك الدولة للمشروعات الحيوية بالنسبة للجمهير والمشروعات التي تمس سيادة الدولة والمشروعات التي يعجز الأفراد عن القيام بها ، أم عن طريق الاشراف على الملكية الفردية والنشاط الاقتصادي الخاص .

(ج) تحقيق المساواة بين المواطنين . وهذا لا يعنى المساواة المطلقة ولا المساواة من الناحية النظرية فقط ، ولكنه يعنى تكافؤ الفرص سواء في ذلك حق العمل أو الخدمات . وهذا يقتضى اسقاط كافة الامتيازات والتسوية في الأجور بين من يقومون بعمل واحد .

(د) تقريب الفوارق بين الدخل ، ويكون ذلك بالحد من الثروات والدخول الكبيرة ، وارتفاع مستوى معيشة ذوى الدخل المحدود ، وذلك عن طريق الضرائب التصاعدية وتوسيع نطاق الخدمات العامة المجانية وضمان حد أدنى للأجور ... الخ .

٣ - التضامن الاجتماعى هو محور التطور : يعتبر مبدأ التضامن الاجتماعى من أهم المبادئ التى تقوم عليها الاشتراكية الديمقراطية . فهى تسلم بوجود فئات اجتماعية متعددة داخل المجتمع . ومرجع تعددها واختلافها هو تفاوت القدرات الفردية وسلوك الفرد في الجماعة وطريقة حياته في المجتمع وموارده المالية . ولكن هذه الفئات لا تكون طبقات بالمعنى الماركسى الذى ينظر الى الطبقة على أنها « مجموعة من الأفراد يؤدون دورا واحدا في الانتاج ويدخلون مع الآخرين في علاقات متماثلة » ، ومن ثم تقوم ملكية وسائل الانتاج بالدور الحاسم في تكوين الطبقات فينقسم المجتمع الى طبقة الملاك وطبقة البروليتاريا . فمن الثابت تاريخيا أن الملكية الخاصة ليست هى السبب الوحيد في ظهور فئات المجتمع المختلفة ، فضلا عن أن إلغاء الملكية لا يقضى على التفاوت بين الناس لأنهم يتفاوتون في درجات كفاءتهم ومن ثم تتفاوت أعمالهم في الكفاية والأهمية . فالتفاوت

فى الكفاءات البشرية هو الذى يؤدى الى تعدد الفئات وهى ليست فئات مغلقة مقفولة على فريق من الناس طالما لا توجد امتيازات خاصة بالبعض دون البعض الآخر ، والالتقاء الى احدى فئات المجتمع لا يتحدد بالمولد ولا بالقانون . وهذه الفئات الاجتماعية لا تتصارع فيما بينها بل تتكامل وتتساند لصالح الفرد والجماعة معا . ومن هذا المنطلق الذى يقوم على تحقيق التوازن بين افراد المجتمع يجب اقامة الفرصة للشخص لظهور كفاءته ومواهبه ، ويتم ذلك عن طريق تقرير المساواة بين الناس أمام القانون دونما امتيازات لفرد أو فئة على حساب الآخرين . والمساواة القانونية بهذا المعنى هى ما يعبر عنه بتكافؤ الفرص . وبالنظر الى أن تقدم المدنية وازدهار العلوم والتكنولوجيا يتيح لذوى المواهب الطبيعية قدرات فعلية ضخمة تؤدى الى الحصول على امتيازات فعلية ، ومن ثم الى الاخلال بالتوازن الاجتماعى ، فانه يجب أن تتدخل الدولة للحيلولة دون ذلك ويتم هذا عن طريق تطبيق مبدأ العدالة الاجتماعية . وهو يعنى تقرير حقوق وحرىات اجتماعية لصالح الضعفاء اجتماعيا واقتصاديا الأمر الذى ينتهى بتحقيق التقريب بين الأفراد وتخفيف وطأة التفاوت . ونتيجة لهذا التصور كان السلام الاجتماعى القائم على التضامن الاجتماعى هو حجر الزاوية فى تطور المجتمع فى الاشتراكية الديمقراطية ، وليس الصراع الطبقي الذى يقوم عليه المذهب الشيوعى ولا الأنانية التى يقوم عليها المذهب الفردى .

٤ - الوحدة الوطنية : ان الاشتراكية الديمقراطية - انطلاقا من مبدأ التكامل والتضامن الاجتماعى - ترفض منطق الصراع الطبقي وحكم الطبقة الواحدة - طبقة البروليتاريا - وتؤمن بالدفاع عن الانسان وليس عن الطبقة . ونتيجة لذلك تؤمن بالوطنية وتسعى الى الحفاظ على الوحدة الوطنية . وتذهب الى أن التوزيع العادل للثروة والاهتمام برفاهية المجتمع من أهم عوامل الحفاظ على هذه الوحدة .

الخلاصة :

ويبين مما تقدم أن مجموعة المبادئ التى تقوم عليها ما يسمى فى العصر الحديث بالاشتراكية الديمقراطية ليست سوى صياغة عصرية لمبادئ

مماثلة ظهرت في الحضارة العربية - بعد ظهور الاسلام - منذ ثلاثة عشر قرنا . وهى لم تكن مجرد مبادئ نظرية ارشادية بل وضعت موضع التطبيق فى الدولة الاسلامية منذ مولدها . ولأسباب خارجة عن ارادة الشعب المصرى - أهمها خضوعه للاستعمار الأوروبى وتغلغل النفوذ الأجنبى والتماس الإصلاح من أيسر السبل . تراجعت هذه المبادئ وحلت محلها مبادئ المذهب الرأسمالى فى القرن التاسع عشر والنصف الأول من القرن العشرين .

وقد حاولت ثورة يولية السير على هديها حينما أعلنت المبادئ الستة غير أن انحراف مسيرتها على يد مراكز القوى أدى الى صياغة نظرية للاشتراكية قامت مراكز القوى بتفسيرها بطريقة تقرب بها من الفكر الشيوعى .

وها هى ثورة مايو تعود بنا الى المبادئ العربية الأصلية التى قننها الاسلام فى صورة قواعد منضبطة وهى قواعد تتلاقى مع ما بشرت به المسيحية . وهذا يقتضينا أن نرد جميع مبادئ الاشتراكية الديمقراطية فى مصر الى أصولها الفكرية العربية ونفسر كل مبدأ فى ضوء تراثنا الفكرى .

الفصل الثانى

مضمون النظام الاشتراكى الديمقراطى فى مصر وخصائصه

أن المشكلة الكبرى التى تواجه مصر هى وضع تصور لبناء المجتمع المصرى يمكنه من تجاوز مرحلة التخلف واللاحاق بركب التطور مراعى فى ذلك ظروفنا الموضوعية وروح العصر ، ويزيد المشكلة تعقيدا أننا مررنا بتجارب عديدة منذ القرن التاسع عشر تركت كل منها آثارها فى حياة المجتمع المصرى • ومن سوء الحظ أن هذه التجارب لم تكن وليدة نمو طبيعى لنظمنا وقيمنا الحضارية بل كانت - فى كثير من الحالات تعتمد على تجارب الأمم الأخرى الأمر الذى أدى الى انسلاخنا عن تراثنا وانقطاع سلسلة التطور بين الأجيال المتعاقبة وعدم تفاعل المجتمع بها ، ولذلك لم يكن حظها من النجاح كبيرا • فقد عرفت مصر نظام رأسمالية الدولة الذى أقامه محمد على ، ثم فرض عليها نظام شبيه بالرأسمالية وتابع لها منذ عهد الاحتلال الانجليزى ، وظلت تطبقه بعد ثورة ١٩١٩ ، ثم بدأ التحول الاشتراكى بعد قيام ثورة يولية ١٩٥٢ التى انحرفت عن مسارها فى الستينات • وبعض هذه التجارب نجح فى بعض المجالات وفشل فى بعضها الآخر، وبعض التجارب لم تحقق النجاح بالصورة المنشودة • ومن أهم أسباب الفشل أو عدم النجاح اعتمادها كلها على نماذج تطور مأخوذة عن بيئة أجنبية ، الأمر الذى أدى الى وقوعنا فى التبعية السياسية والثقافية والاقتصادية للدول الأجنبية • ويضاف الى ذلك عدم مشاركة الجماهير مشاركة فعلية فى شئون الحكم ، سوء توزيع الدخل القومى ، انخفاض مستوى الدخل (١) •

(١) تدل احصاءات ١٩٧٦ على أن متوسط دخل الفرد قد بلغ فى البلاد المتقدمة أكثر من ٧٠٠٠ دولار سنويا ، وبلغ فى بعض البلاد المتخلفة غير البترولية أكثر من ٦٠٠ دولارا سنويا بينما وصل فى مصر الى ٣٢٥ دولارا سنويا رغم ما بذل من جهود فى التنمية •

وكان على ثورة مايو أن تواجه هذه الأوضاع وتضع حلولاً جديدة ، وتطور بعض الحلول القائمة التي أثبت العمل صلاحيتها للتطبيق ، وأن يتم كل ذلك في إطار أيديولوجية تنبع من تراثنا الفكري وتلبى احتياجاتنا وتلائم مقتضيات العصر . وتمثلت هذه الأيديولوجية في الاشتراكية الديمقراطية التي تقوم على الجمع في كيان عضوي واحد بين الحرية السياسية والحرية الاجتماعية ، ترجع ينابيعه الفكرية الى قيمنا الحضارية العربية ، والجوانب الايجابية التي أسفرت عنها تجارب الماضي وعلى رأسها تجربة ثورة يولية ١٩٥٢ . وقنن دستورنا الدائم الصادر عام ١٩٧١ المبادئ والأسس التي يقوم عليها نظامنا الاشتراكي الديمقراطي . وغنى عن البيان أن هذا الدستور هو المرجع الوحيد الذي نعتد عليه في الوقوف على مقومات هذا النظام .

ويبين من الدستور ومن القوانين التي صدرت في ظله وما تم من اجراءات أن مقومات نظامنا الاشتراكي الديمقراطي قد أصبحت واضحة المعالم ، بعد أن وضعت موضع التطبيق فترة تزيد عن سبع سنوات . وفي ضوء نصوص الدستور وهذه القوانين نستطيع أن نحدد الاطار الفكري لنظامنا الاشتراكي الديمقراطي ونبين الأسس التي يقوم عليها والوسائل التي يعتمد عليها في تطبيق هذه الاسس والأفكار . ومن خلال ذلك نتحدد خصائص نظامنا الاشتراكي الديمقراطي .

والمبادئ الأساسية التي يقوم عليها نظامنا الاشتراكي الديمقراطي تلخص في أربع هي :

- ١ - تحقيق التوازن بين الفرد والمجتمع .
- ٢ - التأكيد على القيم الدينية والروحية .
- ٣ - الوحدة الوطنية والسلام الاجتماعي .
- ٤ - الوحدة العربية .

أولا : تحقيق التوازن بين الفرد والمجتمع

ان مشكلة المشاكل التي واجهتها الانسانية هي كيفية التوفيق بين المصلحة الخاصة ، صالح الفرد ، والمصلحة العامة ، صالح الجماعة . وقد أخذ المذهب الفردي بتغليب مصلحة الفرد على الجماعة فأعترف للفرد بكيانه الذاتى وأنكر وجود كيان ذاتى للجماعة ، فكانت نتيجة ذلك تفشى الأثرة والأنانية وسيطرة رأس المال على الحكم . وأخذ المذهب الشيوعى بتغليب مصلحة الجماعة على مصلحة الفرد فأعترف بكيان ذاتى للجماعة وأهدر الكيان الذاتى للفرد ، فكانت النتيجة طغيان الدولة ، والقضاء على الحرية الفردية وقيام حكم الطبقة الواحدة ، طبقة البروليتاريا .

ويتميز نظامنا الاشتراكى الديمقراطى بأنه يقوم على تحقيق التوازن بين مصلحة الفرد ومصلحة الجماعة بصورة لا تسمح بطغيان أحدهما على الأخرى ، فأعترفت الجماعة للفرد بكيانه الذاتى ، وثمره ذلك الاعتراف له بعدة حقوق فى مواجهتها كما أن للجماعة كيان ذاتى متميز عن الأفراد المكونين لها ، وثمره ذلك الاعتراف للجماعة بحقوق فى مواجهة الفرد . وعند تعارض حقوق الأفراد مع حقوق الجماعة تكون الأولوية لحقوق الجماعة .

ونتيجة لذلك يجب ألا تقتصر وظيفة الدولة — ممثلة الجماعة — على وظائفها التقليدية فى الدفاع عن البلاد وحفظ الأمن فى الداخل وتولى القضاء بين الناس ، وهى ما تعرف « بالدولة الحارسة » ، بل يجب الاعتراف لها بوظيفة اجتماعية واقتصادية تستطيع بمقتضاها ، التدخل لتنظيم النشاط الاجتماعى والاقتصادى للأفراد بغية تحقيق التوازن فى المجتمع ، وهى ما تعرف « بالدولة المتدخلة » .

وقد سبق أن أوضحنا (١) أن قيمة الحضارية العربية تسلم بالفرقة بين حقوق الجماعة وحقوق الفرد ، وتعرف تحت اسم «حقوق الله وحقوق العباد» كما تسلم بتدخل الدولة لتحقيق التوازن الاجتماعى والاقتصادى .

ويبين من دستورنا أن تحقيق التوازن بين الفرد والمجتمع يتم عن طريق عدة وسائل أهمها :

- ١ - ديمقراطية الحكم ، وبذلك يتحقق التوازن السياسى .
- ٢ - التضامن الاجتماعى ، وعلى أساسه يتم تطوير المجتمع بأسلوب سلمى بعيدا عن العنف .
- ٣ - العدالة الاجتماعية ، وعن طريقها يتحقق التجانس الاجتماعى .
- ٤ - اشراف الدولة على النشاط الاقتصادى للمجتمع ، وبه يتحقق التوازن الاقتصادى .

§ ١ - ديمقراطية الحكم

ان تحقيق التوازن السياسى فى المجتمع يقتضى عدم استئثار فئة من الناس دون غيرهم بالسلطة ، كما يقتضى عدم استبعاد بعض الفئات من المشاركة فى سلطة الحكم . ونتيجة لذلك يجب التسليم بأن السيادة للشعب كله وأنه هو وحده مصدر السلطات ، وهو ما يعبر عنه عادة بحكم الشعب بالشعب لصالح الشعب . وهذا المبدأ ان هو الا صورة حديثة لمبدأ الشورى الذى يقوم عليه نظام الحكم فى حضارتنا العربية ، وهو قد استقر بصورته الحديثة فى ضمير الشعب المصرى منذ القرن التاسع عشر ، وكان على رأس المطالب الوطنية فى مختلف مراحل الكفاح الوطنى ، وكان من بين المبادئ الستة المعروفة التى نادت بها ثورة يوليو ١٩٥٢ . غير أن تطبيق هذا المبدأ تعثر فى معظم فترات تاريخنا السياسى المعاصر مما كان له أبعد الأثر فى عدم نجاح التجارب الاجتماعية والاقتصادية التى مررنا بها منذ القرن التاسع عشر .

(١) انظر ما قبله ص ١٧ - ٢١ .

ومبدأ ديمقراطية الحكم — القائم على تحالف قوى الشعب — هو الذى يميز اشتراكتنا الديمقراطية عن الاشتراكية العلمية (الشيوعية) حيث تتركز السلطة فى أيدي طبقة لبروليتاريا •

وكانت ثورة مايو حريصة على تأكيد مبدأ ديمقراطية الحكم وتوفير المناخ الملائم لتطبيقه • فقد نصت المادة الثالثة من الدستور الدائم على أن « السيادة للشعب وحده ، وهو مصدر السلطات ، ويمارس الشعب هذه السيادة ويحميها ... » • ويتفرع عن مبدأ السيادة الشعبية فضلا عن الأصول العامة للديمقراطية عدة مبادئ تضمنها دستورنا الدائم منها:

١ - مشروعية السلطة :

ان التسليم بأن الشعب هو وحده مصدر السلطة وصاحبها يقتضى عدم جواز الاستئثار بها من جانب حاكم فرد أو فئة معينة من الناس أو طبقة معينة ، ونتيجة لذلك لا تكون السلطة مشروعة الا اذا كانت وليدة الارادة الحرة للمحكومين •

وتطبيقا لذلك بادرت ثورة مايو الى اصدار عدة قوانين ألغى بمقتضاها القيود التى كانت تقيد ارادة المحكومين ، منها : قانون تنظيم مباشرة الحقوق السياسية (القانون ١٩٧٢) ، قانون ضمان حريات المواطنين (القانون رقم ٣٧ لسنة ١٩٧٢) ، قانون مجلس الشعب (القانون رقم ٣٨ لسنة ١٩٧٢) • وبمقتضى هذه القوانين وغيرها ألغى العزل السياسى وألغى شرط عضوية الاتحاد الاشتراكى لتولى الوظائف العامة وعضوية مجلس الشعب • ومن ناحية أخرى نظم الدستور (الباب الثالث) الحريات والحقوق العامة ووضع الوسائل الكفيلة بعدم الاعتداء عليها سواء فى ذلك الحرية الشخصية ، حرية العقيدة ، حرية الرأى ، حق الاجتماع ، حق تكوين الجمعيات ... الخ •

وهيأت ثورة مايو المناخ الديمقراطى المناسب لممارسة هذه الحقوق بالرغم من وجود حالة الطوارئ ، فقد أغلقت المعتقلات وألغيت الرقابة على الصحف وصفيت الحراسات .. الخ • فشاع مناخ الحرية •

ومن أبرز ثماره ، الطريقة التى تمت بها الانتخابات الأخيرة لمجلس الشعب سنة ١٩٧٦ فقد شهد الأعداء قبل الأصدقاء بأنها كانت مثالية فى نزاهتها •
ومن مظاهره أيضا أن مجلس الشعب السابق قد أتم مدته الدستورية (خمس سنوات) وهو أمر لم يحدث قبل ذلك فى تاريخ مصر •

٢ - سيادة القانون :

ان الشعب هو الذى يحدد صورة النظام السياسى والاجتماعى والاقتصادى الذى يرتضيه • ومقتضى ذلك ضرورة خضوع الدولة والأفراد للقانون ، بمعنى أنه يجب أن تستند كل تصرفات الأفراد وكل القرارات الصادرة من الدولة وأجهزتها المختلفة الى قاعدة قانونية معلومة • وهذا المبدأ هو ما يعرف بسيادة القانون •

وهو يعتبر من أهم مميزات الاشتراكية الديمقراطية بالمقارنة بغيرها من المذاهب الاشتراكية ، ذلك أن الاشتراكية الديمقراطية تقوم على أصل عام مضمونه أن تطور المجتمع يجب أن يتم بالأسلوب الديمقراطى وبالوسائل المشروعة المقررة فى القانون ، ومن ثم ترفض الاشتراكية الديمقراطية مبدأ الشرعية الثورية الذى يبيح دائما أبدا الالتجاء الى الاجراءات الاستثنائية •

وقد قننت ثورة مايو مبدأ سيادة القانون فى الباب الرابع من الدستور حيث نصت المادة ٦٤ على أن « سيادة القانون أساس الحكم فى الدولة » • ومن تطبيقات هذا المبدأ :

(أ) ضرورة تحديد حقوق الأفراد وواجباتهم : حدد الدستور حقوق الأفراد وواجباتهم كما حدد مضمون كل منها ، وكذلك الحال بالنسبة لحقوق الدولة وواجباتها قبل الأفراد • كما تهيأ المناخ الديمقراطى لممارسة هذه الحقوق •

(ب) دولة المؤسسات : حدد الدستور سلطات الدولة وكافة المؤسسات الدستورية واختصاصات كل منها • وضمانا لعدم تجميع

السلطات في يد شخص واحد أو عدة أفراد أو هيئة واحدة فصل الدستور بين هذه المؤسسات وهذه السلطات بحيث لا تعتدى أحدهما على الأخرى، كما أوجد نوعاً من التعاون بينها فضلاً عن تحديد صورة رقابة بعضها على البعض الآخر . وهذا المبدأ هو ما يعرف بدولة المؤسسات . وتطبيقه يؤدي الى استقرار نظام الحكم وعدم ارتباطه بشخص الحاكم أو فئة معينة من الناس .

(ج) الرقابة القضائية : لا تكون لمبدأ سيادة القانون فاعلية ما لم توجد وسائل لمراقبة تصرفات الدولة وأعمالها ، وكذلك التصرفات التي يقوم بها الأفراد . والرقابة قد تكون ادارية ، وهي محدودة الفاعلية ، وقد تكون سياسية كما سنرى ، وقد تكون قضائية .

والرقابة القضائية هي التي تضمن شرعية تطبيق مبدأ سيادة القانون لأنها تمثل ضمانة حقيقية للأفراد في مواجهة السلطة . وهذا لا يتأتى الا بكفالة استقلال القضاء وتوفير كافة الضمانات المادية والأدبية للقضاة . وقد كفل الدستور ذلك بالنص في المادة ٦٥ على أن « تخضع الدولة للقانون ، واستقلال القضاء وحصانه ضمانان أساسيان لحماية الحقوق والحريات » . كما صدرت عدة قوانين الغى بمقتضاها كل ما كان مقرراً قبل ثورة مايو من قيود على رقابة السلطة القضائية لأعمال الإدارة مثل القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٧٣ بشأن الفصل بغير الطريق التأديبي ، والقانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٣ في شأن الغاء موانع التقاضي . واستكمال الرقابة القضائية يقتضى التعجيل بإصدار قانون المحكمة الدستورية التي تختص برقابة دستورية القوانين .

ويتصل بموضوع الرقابة القضائية الاختصاصات التي خولها للدستور (م ١٧٩) للمدعى العام الاشتراكي (١) . فقد ناط به الدستور

(١) ونظام المدعى الاشتراكي في دستورنا يختلف عن نظام المدعى العام في البلاد الشيوعية المسمى « بروكيزا تورا » حيث تنعدم الرقابة القضائية على أعمال الإدارة ، ولذلك فهو يختص بحماية الشرعية الثورية أى النظام السياسى للدولة ، ولكنه يتبع الحكومة ولا يخضع لاشراف السلطة =

مسئولية اتخاذ الاجراءات الى تكفل تأمين حقوق الشعب وسلامة المجتمع ونظامه السياسى والحفاظ على المكاسب الاشتراكية والتزام السلوك الاشتراكى ، وجعله خاضعا لرقابة مجلس الشعب . ولكن القانون الذى ينظم اختصاصات المدعى الاشتراكى وكيفية خضوعه لرقابة مجلس الشعب لم يصدر حتى الآن ، وما زال المدعى الاشتراكى يمارس اختصاصاته فى ظل القانون رقم ٢٤ لسنة ١٩٧١ بتنظيم فرض الحراسة وتأمين سلامة الشعب .

وأصبح من الضرورى الآن ، التعجيل باصدار قانون المدعى الاشتراكى بحيث يتضمن الأحكام التى تكفل حمايه حريات الأفراد فضلا عن الأحكام التى تضمن حماية المجتمع ونظامه الاشتراكى الديمقراطى .

(د) الرقابة البرلمانية : تعتبر الرقابة البرلمانية من أهم صور الرقابة السياسية . ولا تكون لهذه الرقابة أهمية الا فى ظل نظام تعدد الأحزاب ، بحيث يستطيع الحزب المعارض أن يكشف أخطاء الحزب الحاكم فى حينها ، وهو ما يدفع الحزب الحاكم الى تجنب الوقوع فى الخطأ خشية فقدان مكانه فى الحكم . وهذا لا يتأتى الا بوجود أحزاب قوية ذات برامج متباينة . والواقع أن حرية الرأى لا تتحقق فى ظل التنظيم السياسى الواحد عن طريق ما يسمى بالنقد الذاتى ، ذلك أن الفرد منفردا لا يكون لرأيه أثر فى الشؤون العامة . وحرية الكلمة بمعناها الحقيقى لا تتحقق الا بكفالة حرية الرأى والرأى المعارض .

ـ التشريعية ، كما انه ليس من جهات القضاء . كما يختلف عن نظام المفوض البرلمانى (أمبودسمان Ombudsman) المأخوذ به فى البلاد الاسكندنافية حيث يتبع السلطة التشريعية ويختص بحماية حريات الأفراد فى مواجهة السلطة التنفيذية وان كان لا يملك سلطة اصدار قرارات ملزمة بشأنها ، فدوره مكمل لدور القضاء فى الرقابة على أعمال الادارة .

أما فى مصر فيعتبر جهاز المدعى الاشتراكى جزءا من السلطة التنفيذية، ويمارس اختصاصات ذات طبيعة قضائية بالرغم من انه ليس جزءا من السلطة القضائية ، وهو يخضع لرقابة مجلس الشعب بالرغم من انه ليس من أجهزة السلطة التشريعية .

وقد توجت ثورة مايو مسيرتها الديمقراطية بصدر القانون رقم ٤٠ لسنة ١٩٧٧ بنظام الأحزاب السياسية . وقد أورد هذا القانون بضعة ضوابط يستهدف بعضها حماية التجربة الديمقراطية من التصدع والفوضى مثل تلافى التعدد غير الجدى الذى يفتت الوحدة الوطنية ، الالتزام بالمقومات الأساسية للمجتمع أو حماية التجربة التى بدأناها منذ يولية ١٩٥٢ من الانتكاس والعودة للماضى ، فنص على عدم جواز إعادة تكوين الأحزاب التى كانت قائمة قبل ثورة يولية وعلى عدم قيام أحزاب تتعارض مقوماتها مع مبادئ ثورتى يولية ١٩٥٢ ومايو ١٩٧١ . ويستهدف بعضها الآخر ضمان الانتقال بأسلوب هادىء من مرحلة التنظيم الواحد الى مرحلة تعدد الأحزاب دونما تهديد للوحدة الوطنية . ولذلك كانت ضوابط وقتية تنتهى بانتهاء الفصل التشريعى الحالى لمجلس الشعب . ومثل هذه الضوابط الموضوعية أو المؤقتة له نظير فى بعض الدول العريقة فى الديمقراطية التى مرت بتغيرات جذرية فى نظمها ومن أمثلة ذلك فى التاريخ المعاصر ما حدث فى ايطاليا بعد سقوط الحكم الفاشى وفى ألمانيا بعد سقوط النازية .

ويجب أن نلاحظ أن الضوابط الموضوعية لقيام الأحزاب تستهدف التزام جميع الأحزاب بفلسفة المجتمع أى بمبادئ الاشتراكية الديمقراطية . وهذا يجعل لنظامنا الحزبى طابعا مغايرا للنظام الحزبى فى بلاد أوروبا الغربية حيث يجوز أن تتباين الفلسفة التى يأخذ بها كل حزب ، فنجد أحزابا ملكية فى بلاد تأخذ بالنظام الجمهورى أو أحزابا شيوعية فى بلاد تببنى النظام الرأسمالى . ومن ناحية أخرى يختلف نظامنا الحزبى عن نظام الأحزاب فى البلاد الشيوعية حيث يسود نظام الحزب الواحد أو الجبهة الشعبية بقيادة الحزب الشيوعى . وبذلك ينحصر التباين فى برامج الأحزاب عندنا فى وسائل تنفيذ وتطبيق أيديولوجية النظام الاشتراكى الديمقراطى دونما مساس بالمبادئ الأساسية التى يقوم عليها نظام المجتمع .

وبالرغم من قصر المدة التى مضت على ممارسة التجربة الحزبية ، فهى لم تتجاوز السنتين من عمرها ، إلا أن البعض قد استغل مناخ الحرية وحاول أن يعود بالتاريخ القهقرى ويعود بمصر الى ما كانت عليه قبل ثورة

يولية ١٩٥٢ متجاهلا ما تم من تحول اجتماعي وما ترتب عليه من ظهور قوى اجتماعية جديدة منذ ثورة يولية حتى الآن ويقضى على مكاسبها الاشتراكية. ومن ناحية أخرى عمد البعض الآخر الى استعمال العنف والارهاب الفكرى والترويج لمبادئ وأفكار أجنبية تستهدف اقامة حكم ديكتاتورية الطبقة ، ومن ناحية ثالثة روج البعض الآخر لاعادة النظام الذى تربعت على عرشه مراكز القوى قبل ثورة مايو . وأخيرا أراد البعض تطبيق نظام الديمقراطية الحزبية بمفهوم أوروبا الغربية فى القرن التاسع عشر . ونتيجة لهذه البلبلة التى كادت تمزق الجبهة الداخلية طرح رئيس الجمهورية فى مايو ١٩٧٨ - اعمالا لحقه الدستورى المقرر فى المادة ١٥٢ من الدستور - الامر على الشعب وتم الاستفتاء على عدة ضوابط تستهدف حماية الجبهة الداخلية ، وأصدر مجلس الشعب ، بناء على هذا الاستفتاء ، قانونا متضمنا هذه الضوابط .

وهذا الذى حدث اذا ما اصفناه الى ما سبق حدوثه من أحداث ١٨ و ١٩ يناير ١٩٧٧ يدعونا الى ضرورة اعمال الرأى والفكر للوصول الى الحلول والضوابط التى تكفل سلامة ممارسة الديمقراطية الحزبية الوليدة ، وحمايتها مما تتعرض له من مخاطر . ويجب أن تكون هذه الضوابط من المرونة بحيث تضمن الحفاظ على المقومات الأساسية للمجتمع وتحول دون تمزق الجبهة الداخلية وتعريض الوحدة الوطنية للخطر ، وتضمن فى ذات الوقت تمكين كافة القوى الاجتماعية من التجمع فى صورة أحزاب وطنية تتوخى المصلحة العليا للبلاد وتتجنب الصراعات الحزبية من أجل السلطة .

(هـ) **تدعيم الحكم المحلى :** ويكون ذلك بتحقيق أكبر قدر ممكن من اللامركزية الادارية وكفالة رقابة المجالس المحلية على أعمال الادارة . وقد حقق قانون الحكم المحلى الصادر عام ١٩٧٥ خطوة هامة فى هذا المجال اذ جعل تشكيل المجالس المحلية يتم بطريق الانتخاب المباشر ومنحها قدرا كبيرا من الرقابة على أعمال الادارة .

ولا شك أن التخطيط الاقليمي يقوم بدور هام الى جانب التخطيط على المستوى القومى ، وهذا يقتضى ضرورة التنسيق بينهما حتى تتحقق العدالة بين أقاليم الدولة وبين الريف والحضر . ولا يخفى أن التخطيط الاقليمي يتيح الفرصة أمام أبناء الاقليم فى المشاركة فى اتخاذ القرارات ومتابعة تنفيذها الأمر الذى يحقق مزيدا من الديمقراطية ، كما أنه يبرز دور المحليات فى الاسهام بالجهود الذاتية فى حل كثير من المشاكل .

(و) حرية الصحافة : تلعب الصحافة دورا رئيسيا فى توجيه رأى العام ورقابة أعمال السلطة ، وانطلاقا من مبدأ ديمقراطية الحكم ألغت ثورة مايو الرقابة على الصحف فضلا عن السماح للأحزاب باصدار صحف تحدث باسم كل منها .

وقد آن الأوان لاعادة النظر فى قوانين المطبوعات بما يكفل حرية التعبير عن رأى فى اطار فلسفة النظام الاشتراكى الديمقراطى .

§ ٢ - التضامن الاجتماعى

يعتبر التضامن الاجتماعى المحور الذى يقوم عليه تطور المجتمع فى الاشتراكية الديمقراطية . وفى هذا الصدد تختلف الاشتراكية الديمقراطية عن كل من المذهب الفردى والشيوعية . فالمذهب الفردى يقوم على تحقيق المنفعة الفردية ومن ثم لا يحفل الفرد بغيره من أفراد المجتمع . والمذهب الشيوعى يقوم على الصراع الطبقي والثورة الدموية ، فهو يتصور المجتمع على أنه يقوم على طبقتين متصارعتين بسبب تناقض مصالحهما هما طبقة مالكي أدوات الانتاج وطبقة البروليتاريا ، ويحدد طبقة البروليتاريا وظيفة تاريخية هى الاسراع بوصول التناقض الى نهايته عن طريق القيام بثورة دموية تصفى الطبقة الأخرى وتقهرها بالعنف . أما التضامن الاجتماعى فهو يقوم على التكافل والتضامن بين أفراد المجتمع لأنه لا يعترف بوجود طبقات بالمعنى الماركسى بل يسلم بوجود فئات اجتماعية تتساند فيما بينها وتتكاتف فى سبيل تطور المجتمع . ومن ثم كان السلام الاجتماعى ، ثمرة التضامن الاجتماعى - وهو تقيض الصراع الطبقي

— هو سبيل المجتمع في التطور • كما أنه لا يترك الفرد لأنانيته كما يفعل المذهب الفردي الحر •

وقد أفرد دستورنا الدائم فصلا خاصا بالمقومات الاجتماعية والاخلاقية (الفصل الأول من الباب الثاني) • فنص على أن المجتمع يقوم على التضامن الاجتماعي (م ٧) ، كما نص على رعاية حقوق الأسرة والطفولة وحقوق المرأة (م ٩ — ١١) ، وألزم الدولة بكفالة تكافؤ الفرص لجميع المواطنين (م ٨) كما ألزمها بتوفير التعليم المجاني (م ٢٠) وخدمات التأمين الاجتماعي والرعاية الصحية (م ١٦ — ١٧) وفرص العمل (م ١٣) •

واستحدثت ثورة مايو تعديلا جوهريا يحفظ علينا طابعنا القومي وشخصيتنا المستقلة ، فنصت المادة ١٢ من الدستور على أن « يلتزم المجتمع برعاية الأخلاق وحمايتها ، والتمكين للتقاليد المصرية الأصلية ، وعليه مراعاة المستوى الرفيع للتربية الدينية والقيم الخلقية والوطنية ، والتراث التاريخي للشعب والحقائق العلمية ، والسلوك الاشتراكي والآداب العامة وذلك في حدود القانون • ولم يكتف الدستور بذلك بل قطع خط الرجعة على أنصار الأيديولوجيات الأجنبية فنص على أن « مبادئ الشريعة الإسلامية مصدر رئيسي للتشريع » (م ٢) •

ومبدأ التضامن الاجتماعي من الأصول التي تقوم عليها حضارتنا العربية • ولقد أشار إليها القرآن الكريم في أكثر من موضع ، منها قوله تعالى : « انما المؤمنون اخوة » ، وكذلك الأحاديث النبوية التي تشبه المجتمع بالبناء المرصوص اذا تداعى جزء منه تقوض البناء بأكمله أو بالجسد البشري اذا اشتكى منه عضو تداعى له سائر أجزاء الجسد بالحمى والسهر • ونفس المعنى نجده في الانجيل مثل « هذه هي وصيتي : أن تحبوا بعضكم كما أحببتكم » (انجيل يوحنا : ١٥ ، ١٢ ، ١٣) •

ومبدأ التضامن الاجتماعي هو الأصل الذي ينبع عنه مضمون المصالح العامة والمصالح الخاصة وما يدخل في نطاق كل منها ، وبذلك يتضح

الأساس الفلسفى والفكرى لتحقيق التوازن فى العلاقات الاجتماعية والاقتصادية داخل المجتمع • ومن تطبيقات ذلك :

(١) حقوق ذات وظائف : يستهدف التضامن الاجتماعى حماية الانسان من أنانيته والحيولة دون وصول بعض الأفراد الى وضع اقتصادى أو اجتماعى يهدد مصالح الجماهير ، ومن ثم يضع النظم والقواعد التى تحول دون احتكار الثروة من جانب قلة فى المجتمع ، كما يحول دون حصول هذه القلة — أو غيرها من فئات المجتمع — على امتيازات تمكنهم من السيطرة على الحكم وقهر بقية أفراد المجتمع • ومن ناحية أخرى يستهدف التضامن الاجتماعى عدم طغيان الجماعة على الفرد بما يؤدي الى قتل طاقاته الخلاقة وعدم تحقيق ذاته •

وتطبيقا لذلك يتحدد مضمون الحقوق بما يكفل عدم طغيان المصالح الخاصة على المصالح العامة فى ضوء قاعدة أساسية مضمونها تغليب مصلحة الجماعة على مصلحة الأفراد اذا ما تعارضت المصلحتان • ولذلك يحدد القانون لكل حق فردى ووظيفة معينة يؤديها لصالح صاحبه فى ضوء تحقيق مصلحة الجماعة وعدم الاضرار بها • وسيله الى ذلك تقييد الحقوق الفردية بعدة قيود تضمن تحقيق المصلحة العامة • ومن أمثلة ذلك اخراج بعض الأموال من دائرة الملكية الخاصة ، تزايد الضرائب كلما زاد الدخل عن حد معين ، تحديد ساعات العمل • الخ •

وفى هذا الصدد تختلف المذاهب فى نظرتها للحقوق وتكيف طبيعتها • فالأصل فى المذهب الفردى الحر أن الحقوق مطلقة ومن ثم لا يورد عليها من القيود الا القليل النادر ، ولذلك فالملكية حق مطلق وكذلك الحال بالنسبة لسائر الحقوق • أما المذهب الشيوعى فهو يلغى الملكية كلية ، وينظر الى ما يسمى حقوقا على أنها مجرد وظائف اجتماعية • وبعض صور الاشتراكية — مثلما كان الحال فى مصر قبل ثورة مايو — تنظر الى الملكية باعتبارها وظيفة اجتماعية • أما فى التضامن الاجتماعى — وهو ما تأخذ به ثورة مايو — فالحق له وظيفة اجتماعية • وفارق كبير بين الملكية ووظيفة

اجتماعية والملكية ذات الوظيفة الاجتماعية • ففى الصورة الأولى لاتعتبر الملكية حقاً خاصاً على عكس الحال فى الصورة الثانية • وينتج عن ذلك غل يد المالك عن ملكه فى استعماله والتصرف فيه فى الصورة الأولى ، وتقييد سلطات المالك على ملكه دون غلها فى الصورة الثانية •

ومقتضى ذلك أن المالك يستطيع استعمال ملكه والانتفاع به والتصرف فيه فى اطار الوظيفة التى حددتها الدولة للملكية ، ومقتضى ذلك أيضاً عدم جواز اغلاق الباب أمام النشاط الخاص الا لسبب تقتضيه المصلحة العامة •

(ب) حماية الحق : يؤدى التضامن الاجتماعى دوراً أساسياً فى كيفية حماية الحق • فالأصل عدم جواز المساس بالحقوق الفردية طالما يمارسها صاحبها فى الحدود التى رسمها القانون • فان خالف ذلك كان على الدولة — ممثلة الجماعة — أن تتدخل وتوقع ضده الجزاء المقرر ، وهذا يقتضى تحديد حقوق الأفراد وواجباتهم بوضوح تام • فلا يجوز مثلاً تقييد حرية الشخص أو القبض عليه الا فى الحدود التى رسمها القانون ، ولا يجوز فرض الحراسة على الملكية الخاصة ولا مصادرتها ولا تأميمها الا فى الحدود التى رسمها القانون • وبالمثل على الدولة أن تحصل على حقوقها وتفى بالتزاماتها قبل الأفراد على الوجه الصحيح ، فان حادت عن ذلك كان للأفراد حق الالتجاء الى الجهات المختصة لوضع الأمور فى نصابها ، ومن أجل ذلك تقرر مبدأ خضوع الدولة للقانون وللرقابتين البرلمانية والقضائية •

§ ٣ - العدالة الاجتماعية

تباين المذاهب فى فهم المساواة بين الأفراد فى الحقوق والواجبات • فالمذهب الفردى يقف عند حد تقرير مبدأ المساواة أمام القانون أى تقرير تكافؤ الفرص بين الأفراد دون التسوية الفعلية بينهم • ومقتضى ذلك عدم جواز تقرير امتيازات لفرد أو فئة من الناس لأسباب تتعلق بأوضاعهم الاجتماعية أو الاقتصادية • غير أن هذه المساواة النظرية لا تحول دون الشخص واستغلال ملكاته ومواهبه ، ومن هنا يظهر التفاوت الفعلى بين

الناس بالنظر لاختلاف قدراتهم الذهنية وملكاتهم العقلية ، ولذلك قيل بأن تطبيق هذا المبدأ يؤدي — من الناحية الفعلية الى ظلم الأقوياء للضعفاء . ويجنح المذهب الشيوعي نحو الأخذ بمبدأ المساواة الفعلية الأمر الذي أدى الى القضاء على الحوافز الفردية ، ولذلك قيل بأن هذه المساواة تؤدي الى نوع من ظلم الضعفاء للأقوياء .

والتضامن الاجتماعي يتوسط بين المذهبين السابقين ، فهو يسلم بمبدأ المساواة أمام القانون ولكنه — في سبيل تجنب التفاوت الكبير بين الناس بسبب اختلاف قدراتهم وملكاتهم — يلزم الدولة بالتدخل لتقريب الفوارق الفعلية بين الناس ، ومن هنا ظهرت فكرة العدالة الاجتماعية . ومقتضى هذه الفكرة وجوب تقرير حقوق وحرقات اجتماعية تقرب من الفوارق المادية بين الناس .

والعدالة الاجتماعية — كما سبق أن أوضحنا — تعبير عن أساس من الأسس الجوهرية لحضارتنا العربية ، فالقرآن الكريم نهى عن اكتناز المال وعدم استثماره بقوله تعالى : « والذين يكنزون الذهب والفضة ولا ينفقونها في سبيل الله فبشرهم بعذاب أنيم » . كما نهى عن حصر الرخاء المادي والثروة في أيدي قلة من أفراد المجتمع بقوله تعالى : « كى لا يكون دولة بين الأغنياء منكم » . ومنع احتباس الاموال في أيدي فئة قليلة بقوله تعالى : « خذ من أموالهم صدقة تطهرهم وتزكيهم بها » . ونفقة العاجز عن الكسب تجب على أقاربه المقتردين وعند عدم وجودهم تجب على بيت المال عملاً بالحديث الشريف « من ترك مالا فلورثته ومن ترك كلاً فالينا » وفي حالة عجز الدولة مادياً تكون نفقة الفقراء على الأغنياء لقوله تعالى : « وفي أموالهم حق للسائل والمحروم » .

والعدالة الاجتماعية هي البديل الشرعى — في ظل الشرعية الدستورية — لوسائل التأمين والحراسة والمصادرة التى سادت فى ظل الشرعية الثورية التى سادت قبل ثورة مايو . وعن طريقها يتوفر الحافز لدى الأفراد لاستخدام مدخراتهم فى الأنشطة الاقتصادية المختلفة بدلا

من تبديدها في الاستهلاك الترفي أو اكتنازها ، وعن طريقها أيضا يستطيع كل فرد أن يحصل على نصيب عادل من الدخل القومي •

ويظهر أثر العدالة الاجتماعية في : أ - تقريب الفوارق بين الدخل
ب - مبدأ « لكل حسب كسبه المشروع » ج - وسائل تحقيق العدالة الاجتماعية •

(١) تقريب الفوارق بين الدخل : ينعكس أثر الفلسفات المذهبية في توزيع الدخل • فالمذهب الشيوعي يلغى الملكية كلية ويجعل من العمل المصدر الوحيد للدخل • ومن ثم يحول كل الناس الى اجراء ويجردهم من ملكية كافة أدوات الانتاج حتى ولو كانت صغيرة ، بل ويصنفى الفئات التي تملك ولا تعمل • أما المذهب الفردي الحر فانه يفتح الباب أمام الملكية الفردية ويطلق لها العنان كما يقرر مبدأ حرية العمل ، ولا يضع حدا أقصى للدخل ولا يحفل بالفوارق التي تنجم عن تفاوت الدخل •

والاشتراكية الديمقراطية في مصر - حسبما ورد في الدستور - تحترم الملكية الخاصة (م ٣٤) ، ولكنها تضع حدا أعلى للملكية الزراعية (م ٣٧) وتنادى بوضع النظام الضريبي على أساس من العدالة الاجتماعية (م ٣٨) كما أنها تتطلب « ضمان حد أدنى للأجور ووضع حد أعلى يكفل تقريب الفروق بين الدخل » • (م ٢٣) •

وسياسة التقريب بين الدخل لا تعنى توحيد مستويات المعيشة بين مختلف الأفراد ولا تعنى تصفية الفئات التي تملك ولا تعمل ، ولكنها تستهدف تحقيق التقارب في المستويات الاقتصادية والاجتماعية حفاظا على الوحدة الوطنية والسلام الاجتماعى • فمن المعلوم أن تباين المستويات سالفه الذكر يدعو الى تباين الاهداف والوسائل ويشجع على الفرة والانقسام • ويتم التقريب بين الدخل بالحد من الثروات الكبيرة والارتفاع بمستوى معيشة الجماهير ، وسبيل ذلك وضع حد أقصى للثروة وحد أدنى للاجور ، الأخذ بمبدأ الضرائب التصاعدية ، تحقيق تكافؤ الفرص بصورة عملية عن طريق التوسع في خدمات التأمين

الاجتماعى والخدمات الصحية والتعليم المجانى • وقد قطعت ثورة مايو فى هذا المجال شوطا كبيرا فقد أصبح عدد الذين يدخلون تحت مظلة التأمينات الاجتماعية يربو على عشرة ملايين شخصا ، وتم افتتاح خمس جامعات جديدة فوصل عدد طلاب الجامعات والمعاهد العليا حوالى نصف مليون طالبا • وارتفع الحد الأدنى للاجور أكثر من مرة منذ ١٩٧١ سواء فى القطاع العام أو القطاع الخاص • وصدر فى يونية ١٩٧٨ قانون العدالة الضريبية الذى رفع حد الاعفاء الضريبى وطارد مظاهر البذخ والتراف وربط بين تحمل الاعباء ومقدار الدخل كما شجع على الادخار والاستثمار •

وهذه السياسة تكفل توفير الحد الأدنى لضرورات الحياة لجماهير الشعب المصرى فى حدود مواردنا المالية •

(ب) لكل حسب كسبه المشروع : ينعكس مفهوم الحقوق ومفهوم المساواة فى المذاهب المختلفة على حق الملكية ، هل هى حق مطلق أم وظيفة اجتماعية أم حق ذو وظيفة اجتماعية • وفلسفة نظامنا الاشتراكى يحى الملكية غير المستغلة على عكس الحال بالنسبة للملكية المستغلة • وعلينا اذن أن نحدد مفهوم الاستغلال وماهيته • وفى ضوء هذا المفهوم يتحدد معنى الملكية المستغلة والملكية غير المستغلة •

ومن المعروف أن المجتمع يقوم على تبادل المصالح ، والمجتمع الأمثل هو المجتمع الذى يعطى للشخص بقدر ما يأخذ منه •

والشيوعية تعتبر الملكية بكل صورها مستغلة تأسيسا على أن قيمة الشئ تتحدد بعنصر وحيد هو قيمة ما بذل فيه من عمل ، ومن ثم فإن الدخل لا يكون مشروعا الا اذا كان ناتجا عن عمل ، ولذلك فإن الدخل الذى يحصل عليه المالك لمجرد أنه مالك يعتبر دخلا غير مشروع ، ومن ثم يمثل استغلالا للمجتمع وللعمال • غير أن تطور فن الانتاج والتكنولوجيا مع تقدم الصناعة أدى الى تضاؤل دور العامل فى الانتاج بسبب الاعتماد على الآلات ، فأصبح للفنيين ورجال ادارة الأعمال دورا

أساسيا في الانتاج • ومن ناحية أخرى دل التطبيق العملي على استحالة الوصول الى وفرة في الانتاج بحيث تسد كل الحاجات ، ومن هنا تتدخل الدولة في تحديد المقادير التي يحصل عليها الفرد ، وظل شعار « لكل بحسب حاجته » شعارا خياليا •

أما الرأسمالية فتعتبر كل الدخول غير مستغلة سواء كانت عن طريق العمل أم عن طريق الملكية دون عمل • ومعيار الأخذ بقدر العطاء في المجتمع يتحدد عن طريق العرض والطلب ، فالأجر العادل والضمن العادل هو ما كان مطابقا لقانون العرض والطلب •

أما الاشتراكية الديمقراطية فلا تنكر الملكية كما أنها لا تطلق لها العنان ، ولكنها في نفس الوقت ترفع من قدر العمل ، ولذلك تعتبر مشروعا كل دخل ينتج عن العمل أو الملكية • ولا تترك تحديد الاسعار والاجور لقانون العرض والطلب بل تتدخل في هذا التحديد مراعية العرض والطلب من ناحية وظروف المجتمع وحاجات الجماهير من ناحية ثانية • وتطبيقا لذلك تتدخل الدولة عن طريق التسعير في تحديد أثمان السلع والخدمات الضرورية وقيمة أجرة الأراضي الزراعية والعقارات المبنية • الخ • وعلى ذلك فمعيار الأخذ بقدر العطاء تحدده قوانين الدولة في ضوء المبادئ التي تقوم عليها فلسفتنا الاشتراكية الديمقراطية •

وعلى ذلك فالاستغلال يتحقق حينما يكون الدخل غير مشروع • والدولة بقوانينها هي التي تحدد المشروعية وعدم المشروعية • وتطبيقا لذلك تكون أجرة العقارات المبنية أو الأراضي الزراعية الزائدة عن الحد المقرر أو ما يسمى « خلو الرجل » أو الدخل الناتج عن التهريب من الضرائب • الخ دخلا غير مشروع ، أي مستغل • وفي ضوء هذا المفهوم يسود الاشتراكية الديمقراطية مبدأ « لكل بحسب كسبه المشروع » سواء نتج الكسب عن عمل أو ملكية • وهو ما عبرت عنه ورقة أكتوبر بقولها « ان من حق كل مواطن أن يأمن على نفسه وعلى رأيه وعلى عمله وعلى كسبه المشروع » • وهو ما عبر عنه الدستور

(م ٢٥) « لكل مواطن نصيب في الناتج القومي يحدده القانون بمراعاة عمله أو ملكيته غير المستغلة » . وعلى ذلك فإن حجم الملكية لا يكون دليلا على أنها مستغلة كما أن صغر حجمها لا يكون دليلا على أنها غير مستغلة مادامت العبرة بمشروعية الكسب أو عدم مشروعيته . والقانون حينما يضع حدا أقصى للملكية أو حدا أقصى للدخل لا يقصد به تفادي الاستغلال ، بل يستهدف تقريب الفروق بين الدخول حفاظا على الوحدة الوطنية والسلام الاجتماعي .

(ج) وسائل تحقيق العدالة الاجتماعية : ان تحقيق العدالة الاجتماعية في نظامنا الاشتراكي الديمقراطي قد خطا خطوات كبيرة ومازلنا في حاجة الى المزيد . ولعله يكون مقيدا أن تعدد الوسائل التي نستطيع بمقتضاها تحقيق مزيد من العدالة الاجتماعية ويمكن اجمالها فيما يلي :

١ - خفض تكاليف نفقات المعيشة عن طريق دعم السلع التموينية الأساسية وعن طريق تسعير السلع التي يستفيد منها جماهير الشعب .

٢ - التوسع في الخدمات العامة ذات الطابع الاجتماعي ، مثل التعليم والرعاية الصحية ، وقد قطعت الدولة شوطا كبيرا في هذا الصدد ، غير أننا في حاجة الى بذل مزيد من الجهد للارتفاع بكفاءة الأداء ومستوى الخدمات . وذلك فضلا عن ضرورة إعادة النظر في نظام التعليم بما يحقق مزيدا من الاهتمام بالتعليم الفني وكذلك نظام التدريب المهني والحرفي .

٣ - التوسع في نظام التأمينات الاجتماعية والنظر اليه على أنه ضمان اجتماعي وليس موردا ماليا للدولة تقتض منه لتمويل مشروعاتها .

٤ - الحد من الثروات الكبيرة والدخول الكبيرة مع الارتفاع بمستوى معيشة ذوي الدخل المحدودة . وقد قطعنا شوطا كبيرا في تحقيق الشق الأول ، مثل القوانين التي وضعت حدا أقصى للملكية الزراعية ، حدا أقصى للمرتبات كما قطعنا شوطا كبيرا في تحقيق الشق الثاني مثل القوانين التي نظمت العلاقة بين المالك والمستأجر سواء في

خصوص الأراضي الزراعية أم المباني ، خفض الضرائب على ذوى الدخل المحدود والارتفاع بالحد الأدنى للاعفاءات الضريبية والارتفاع بالحد الأدنى للاجور ، اشراك العمال فى ادارة وحدات القطاع العام وفى أرباحها . وتحقيق هذ الشق الثانى بصورة كافية يتطلب بطبيعة الحال ضرورة العمل على زيادة الانتاج .

٥ - ضرورة اعادة النظر فى نظام الضرائب برمته سواء فى ذلك الضرائب المباشرة والضرائب غير المباشرة على أن يتم ذلك فى ضوء السياسات النقدية والمالية والتجارية بوجه عام وسياسية الاتفاق والاسعار والدخول بصفة خاصة مراعين فى ذلك « أن تكون الضريبة وسيلة لتوزيع الأعباء العادلة توزيعا عادلا بين المواطنين وليست مجرد وسيلة للحصول على موارد للدولة وان تسد فى وجه الممول سبل التحايل على الافلات من أداء الضرائب المستحقة ، أن تكون الضريبة وسيلة للحد من تضخم الثروات بما يضمن عدالة توزيع الدخل القومى واداة لتقريب الفوارق بين الدخل وان تكون الضريبة وسيلة للحد من مظاهر البذخ والاندفاع نحو الاستهلاك الترفى وحافزا على الاستثمار المنتج » .

٦ - توفير فرص العمل للجميع . ويجب أن نلفت النظر هنا الى ضرورة أن يكون هذا العمل عملا منتجا يساهم فى زيادة رفاهية المجتمع وليس عبئا على كاهل وحدات الانتاج كما هو حادث الآن فى بعض وحدات القطاع العام والحكومة . وتحقيق هذا الهدف يتطلب - بطبيعة الحال - مزيدا من التنمية الأفقية والرأسية .

§ ٤ - اشراف الدولة على النشاط الاقتصادى

يتحدد موقف الدولة من النشاط الاقتصادى فى المجتمع فى ضوء الايديولوجية التى تسود المجتمع . فالمذهب الفردى الحر يمنع الدولة من التدخل فى النشاط الاقتصادى بل والاجتماعى بحجة أن تدخل الدولة يقضى على الدافع الفردى وعلى حقوق الانسان وحرياته . أما المذهب الشيوعى فيقوم على مبدأ الغاء الملكية الخاصة لأدوات الانتاج

وعلى تدخل الدولة فى كل أمور الحياة ، فى تحديد الانتاج والاستهلاك والتوزيع ، تأسيسا على أن سيطرة الدولة على أدوات الانتاج لاتكون الا عن طريق الملكية العامة •

والفكر الاسلامى - كما سبق أن رأينا - يقوم على احترام الملكية الخاصة وتحديد وظيفة لها ، ويسمح للدولة بالتدخل لتنظيم النشاط الاقتصادى وتوجيهه نحو خير الفرد وصالح الجماعة •

واشترakitنا الديمقراطية تبنى نظامها الاقتصادى على أسس مغايرة لما يسود المذهبين الفردى الحر والشيوعى ، وتتفق الى حد كبير جدا مع قيمنا العربية •

ويبين من نصوص الدستور أن للدولة وظيفة اجتماعية واقتصادية بجانب وظيفتها التقليدية فى حفظ الأمن والدفاع عن الوطن واقامة القضاء • وعن طريق قيام الدولة بالوظيفة الاجتماعية والاقتصادية يمكن تحقيق التوازن الاقتصادى بين الفرد والجماعة • وتمارس الدولة اشرافها على النشاط الاقتصادى وتوجيهه عن طريق التخطيط القومى، بتوليها ادارة بعض المشروعات الهامة بصورة مباشرة (القطاع العام)، توجيه القطاع الخاص • وسنعرض لكل منها بعد بيان المقومات الاقتصادية لنظامنا الاشتراكى الديمقراطى وبعد توضيح مفهوم سيطرة الشعب على أدوات الانتاج •

(١) المقومات الاقتصادية : يبين من دستورنا الدائم أن أساس نظامنا الاقتصادى هو النظام الاشتراكى القائم على الكفاية والعدل بما يحول دون الاستغلال ويهدف الى تذويب الفوارق بين الطبقات (م ٤ من دستور ١٩٧١) • وان تنظيمه يتم وفق خطة تنمية شاملة • وحدد دستور ١٩٧١ (م ٢٣) أهداف الخطة بأنها تكفل زيادة الدخل القومى ، عدالة التوزيع ، رفع مستوى المعيشة القضاء على البطالة ، زيادة فرص العمل ، ربط الأجر بالانتاج، ضمان حد أدنى للاجور وضع حد أعلى يكفل تقريب الفوارق بين الدخول •

وأخضع الدستور كل أدوات الانتاج لسيطرة الشعب اذ نصت المادة ٢٤ على أن « يسيطر الشعب على كل أدوات الانتاج ، وعلى توجيه فائضها وفقا لخطة التنمية التي تضعها الدولة » . ومن ناحية أخرى أخضع الدستور الملكية لرقابة الشعب وقسمها الى ثلاثة أنواع (م ٢٩) ، « تخضع الملكية لرقابة الشعب وتحميها الدولة وهي ثلاثة أنواع : الملكية العامة ، والملكية التعاونية ، والملكية الخاصة » .

(ب) مفهوم سيطرة الشعب على كل أدوات الانتاج : يجب أن نفهم سيطرة الشعب على كل أدوات الانتاج ، في ضوء فلسفة نظامنا الاشتراكي . وهذا النظام لا يحصر هذه السيطرة في وسيلة واحدة هي الملكية العامة ، بل يضع لذلك عدة وسائل : منها الملكية العامة ، ومنها وضع القيود على الملكية الخاصة بما يضمن حسن أدائها لوظيفتها الاجتماعية في اطار التضامن الاجتماعي ، ومنها وجود الملكية التعاونية . وآية ذلك أن دستور ١٩٧١ قد نص (م ٢٩) على أن الملكية تخضع لرقابة الشعب .

وقد عمدت مراكز القوى قبل ثورة مايو الى تفسير مبدأ سيطرة الشعب على أدوات الانتاج بما يفيد خنق القطاع الخاص مستغلين في ذلك النص الذي ورد في دستور ١٩٦٤ والذي كان يقضى باخضاع الملكية الخاصة للسيطرة الكاملة للدولة فضلا عن خلو هذا الدستور من بيان حدود كل نوع من الأنواع الثلاثة للملكية وخلوه من ضوابط تكفل أداء كل منها لوظيفتها في خدمة المجتمع اكتفاء بما ورد في الميثاق في هذا الصدد . الأمر الذي ترتب عليه ظهور تفسيرات متضاربة حول معنى « سيطرة الشعب على أدوات الانتاج » ومعنى « خضوع الملكية الخاصة للسيطرة الكاملة للدولة » . وقد انتهى الأمر بتجريد بعض صور الملكية الخاصة من الحماية القانونية مما قضى على الحافز الفردي ، واغراق القطاع العام في بيروقراطية جامدة عاقت حركته . وقد نبه بيان ٣٠ مارس الى هذه الظاهرة وطالب بضرورة وضع ضمانات لحماية الملكية العامة والملكية التعاونية والملكية الخاصة مع بيان حدود كل منها ودورها الاجتماعي بصورة تكفل ادارة المشروعات العامة ادارة اقتصادية وعلمية وتوفير

الحافز الفردى تكريما لقيمة العمل من ناحية واحتفاظا للوطن بطاقاته البشرية الخلاقة وافساح فرصة الأمل أمامها من ناحية ثانية . وبالرغم من ذلك ازدادت الملكية العامة تضخما واشتدت قبضة الدولة على نشاط القطاع الخاص حتى جاءت ثورة مايو فوضع الدستور الضمانات التى تحمى الملكية الخاصة وقرر حرمة الملكية العامة وصدر القانون رقم ٣٥ لسنة ١٩٧٢ بشأن حماية الأموال العامة . وبالإضافة الى ذلك استعمل دستور ١٩٧١ عبارة «يقود القطاع العام التقدم فى جميع المجالات ويتحمل المسئولية الرئيسية فى خطة التنمية» كما استعمل عبارة « تخضع الملكية لرقابة الشعب » بدلا من عبارة خضوع الملكية الخاصة للسيطرة الكاملة للدولة التى استعملها دستور ١٩٦٤ .

وعلى ذلك فان سيطرة الشعب على كل أدوات الانتاج وقيادة القطاع العام للتقدم فى جميع المجالات يمكن أن تتحقق ليس فقط بالتأميم بل بعدة وسائل أخرى على ماسبق بيانه . وهذا التصور هو الذى يميز اشتراكيتنا الديمقراطية عن صور الاشتراكيات الأخرى كما يميزها عن النظام الرأسمالى . ويمكن أن نضع بعض الضوابط لسيطرة الشعب على كل وسائل الانتاج وقيادة القطاع العام للتقدم كالاتى :

١ - قصر بعض أوجه النشاط الاقتصادى على القطاع العام وفتح باب المنافسة فيما عدا ذلك بينه وبين القطاع الخاص والقطاع التعاونى .

٢ - وضع قيود مرنة على القطاع الخاص تضمن حسن أدائه لوظيفته الاجتماعية دونما استغلال .

٣ - تدخل الدولة فى توجيه النشاط الاقتصادى وترشيده من خلال خطة التنمية برسم سياسة ضرائبية تحقق العدالة الضريبية وتخدم أهداف الخطة ، وسياسة أئتمانية ومصرفية تخدم أهداف الخطة ، ووضع سياسة سعرية تخفف أعباء المعيشة عن كاهل الطبقات محدودة الدخل وتؤدي الى توجيه النشاط الاقتصادى نحو المشروعات التى تنفق مع خطة التنمية .

(ج) التخطيط القومى : تلجأ الدولة الى تنظيم نشاط المجتمع بأسلوب علمى حتى تتم عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية بما يحقق الارتفاع المستمر بمستوى الدخل القومى والازدهار بمستوى معيشة السكان . وهذا الأسلوب العلمى هو الذى يمكنها من استغلال مواردها المادية والبشرية خير استغلال ممكن . وفى سبيل الوصول الى ذلك ترسم خطة أو خطط ذات أهداف محددة وتبين الوسائل المناسبة لتنفيذها ، كما تحدد مدّة معينة تنفذ خلالها . وهذه الخطة لا تقتصر فقط على موارد الدولة والقطاع العام بل تتضمن أيضا أنشطة القطاع الخاص . وقد نص «ستور ١٩٧١ (م ٢٣) على أنه « ينظم الاقتصاد القومى وفقا لخطة تنمية شاملة تكفل زيادة الدخل القومى ، وعدالة التوزيع ورفع مستوى المعيشة ، والقضاء على البطالة ، وزيادة فرص العمل ، وربط الأجر بالانتاج وضمان حد أدنى للأجور ، ووضع حد أعلى يكفل تقريب الفروق بين الدخل » . وقد لجأت مصر الى نظام التخطيط منذ عهد ثورة يولية ووضعت - العديد من الخطط أهمها ولاشك الخطة العشرية ، وقد وضعت بحيث تنفذ على مرحلتين . وقد تم تنفيذ المرحلة الأولى (١٩٦٠ - ١٩٦٥) بنجاح كبير أما المرحلة الثانية (١٩٦٦ - ١٩٧٠) فقد تعثر تنفيذها بسبب التدهور الذى حل بالاقتصاد المصرى (١) .

(١) كانت الفترة ما بين ١٩٥٨ - ١٩٦١ ازهى فترات الاقتصاد المصرى منذ قيام ثورة يولية ، اذ ارتفع معدل الاستثمار كما ارتفع معدل الادخار الى اكثر من ١٤٪ ويرجع ذلك بصفة اساسية الى الأموال التى تدفقت على الخزانة المصرية من متجمد ما كان لمصر على انجلترا وهو يقرب من ٥٠٠ مليون جنيها ، تمصير البنوك والعديد من الشركات الأجنبية ، المساعدات الأمريكية والسوفيتية لمصر ، وفى هذه الفترة تم بناء قاعدة صناعية قوية فى مصر يملكها القطاع العام . ثم بدأ الاقتصاد المصرى يعاني بعض المصاعب نتيجة لحرب اليمن وما تطلبت من تمويل ، تناقض المساعدات الأمريكية بعد ما أخذت علاقة مصر بالقوتين العظميين تأخذ صورة الانخياز للاتحاد السوفيتى . ولذلك اضطرت مصر الى تمويل جزء من الخطة الخمسية الأولى (١٩٦٠ - ١٩٦٥) بقروض أجنبية بلغت ٢٧٦٪ من قيمة استثمارات الخطة . ومع ذلك حافظت مصر على نسبة الادخار اذ قاربت ١٤٪ من الدخل القومى ، وبلغ متوسط نمو الدخل القومى ٦.٥٪ سنويا ، غير أن معظم ما تحقق من نمو فى الدخل القومى ضاع فى الاستهلاك القومى اذ توايد بصورة كبيرة فى السنة الأخيرة من الخطة بمعدل ٨٪ بينما كان مقررا له فى الخطة أقل من ٥٪ . وضاعف من حجم مشكلة تناقض الاستثمارات ما حدث بعد هزيمة ١٩٦٧ وما ترتب عليها من فقدان لمواردنا البترولية ودخل =

وأمام هذه المشكلة كانت سياسة الانفتاح الاقتصادى هى المنفذ الوحيد لاقتصادنا المتردى بهدف الحصول على استثمارات نظارجية سواء فى صورة قرض أم فى صورة مشاركة فى القيام بالمشروعات الاقتصادية فى مصر سواء مع القطاع العام أو مع القطاع الخاص . وقد بدأت هذه السياسة تؤتى ثمارها رغم أنها لم تبدأ الا منذ عام ١٩٧٤ . وقد ساعد على نجاحها الاستقرار السياسى والاجتماعى والاقتصادى والمناخ الديمقراطى الذى تحقق لمصر بعد ثورة مايو وما حققته من نصر فى معركة أكتوبر . ونتيجة لذلك استطاعت مصر أن تضع خططها الخمسية (١٩٧٨ - ١٩٨٢) على أساس تحقيق معدل نمو الدخل القومى يتراوح ما بين ٧٪ و ١٠٪ سنويا ، الأمر الذى يستلزم رفع نسبة الاستثمار الى الدخل القومى بسعدل يتراوح ما بين ٢٠٪ و ٢٥٪ من الدخل القومى خلال سنوات الخطة والوصول بنسبة الادخار القومى الى الدخل القومى الى اكثر من ١٥٪ خلال مدة الخطة . (١)

وحتى نستطيع الافادة من سياسة الانفتاح الاقتصادى يتعين علينا اتركيز فى الخطة على المشروعات الانتاجية وعلى ترشيد الاستهلاك القومى أملا فى زيادة معدلات الادخار بحيث نستطيع الاقلال من القروض الأجنبية والمعونات ، وان نعتمد على أنفسنا ومدخراتنا المحلية فى المقام الأول ، وعلينا أيضا أن نخفف قبضة الدولة فى الاشراف على نشاط القطاع الخاص وتخليص القطاع العام مما ناء به من أعباء بيروقراطية . ولعله يكون من المفيد أن نضع قائمة بالمشروعات المطلوب تنفيذها خلال مدة

= قناة السويس واضطربنا الى توجيه موارد الدولة لاعادة بناء الجيش ونتيجة لكل ذلك هبط معدل الاستثمار فى الفترة ١٩٦٧ - ١٩٧٣ الى اقل من ٥٪ سنويا تعطى زيادة فى الدخل القومى لا تتجاوز ١٪ بينما تصل الزيادة فى السكان الى أكثر من ٢٥٪ سنويا . ويصل معدل النمو فى الخدمات التعليمية والطبية وغيرها الى حوالى ٦٪ سنويا . وهكذا وقعنا فى ضائقة مالية شديدة اخذت تتفاقم مع الزمن لدرجة ان استهلاكنا القومى بدأ يفوق دخلنا القومى .

(١) تدل الاحصاءات على تزايد معدل نمو الناتج المحلى ، فهو قد ارتفع من ٣٥٪ عام ١٩٧٣ ، الى ٣٨٪ عام ١٩٧٤ الى ٦٪ عام ١٩٧٥ ، وارتفع الى ٧٪ عام ١٩٧٦ ووصل الى ٨٪ عام ١٩٧٧ .

الخطة وتصنفها على أنواع : نوع يجوز لرأس المال الأجنبي أن يتولاه بالكامل ، نوع يشترك فيه مع القطاع العام ، ونوع ثالث يشترك فيه مع القطاع الخاص ، ويكون رائدا في هذا التصنيف مدى اتصال المشروع بسيادة الدولة أو بالهيكل الرئيسية في الانتاج .

ويجب من ناحية أخرى أن تكون خطة التنمية قائمة على أساس ديمقراطى أى بعد مناقشتها مناقشة جادة وعلى أوسع نطاق ومن واقع بيانات وأرقام صحيحة ، وأن تكون خطة شاملة تشمل كافة القطاعات .
وعلىنا أن نركز في المرحلة المقبلة على مشكلة السكان وعلى مشكلة القوى العاملة . كما يجب علينا أن نراعى في التخطيط الاهتمام بالاقليم والمحليات وتشجيعها على المشاركة في تمويل الخطة .

(د) القطاع العام : يقوم القطاع العام في مصر بالمسئولية الرئيسية في خطة التنمية . وهو ليس مكمل للقطاع الخاص كما هو الحال في النظم الرأسمالية ، كما أنه لا يتسع حتى يشمل كل أوجه النشاط الاقتصادى - كما هو الحال في النظم الشيوعية . فهو في مصر يقوم بوظيفتين أساسيتين هما : تحقيق التقدم الاقتصادى ، تحقيق العدالة الاجتماعية . ولذلك فهو يقوم بالمشروعات الهامة التى يعجز رأس المال الخاص عن القيام بها والمشروعات الاستراتيجية أو التى تفس سيادة الدولة ، كما يقوم بالمشروعات الحيوية بالنسبة للجماهير التى ترتفع تكلفتها بصورة تجعلها في غير متناول الجماهير ما لم تتدخل الدولة بدعمها . وقد دلت التجربة على نجاح القطاع العام في مصر في أداء وظيفته الاجتماعية بدرجة أكبر من نجاحه في أداء وظيفته الاقتصادية ذلك بسبب تسلسل أمراض البيروقراطية الادارية الى كثير من مرافقه مما عاق حركته وأدى الى تخلفه عن ملاحقة التقدم العلمى والتكنولوجى . كما لوحظ أيضا أن القطاع العام قد تضخم دون مقتضى بسبب ضم بعض المشروعات الصغيرة اليه وكذلك بعض مشروعات الخدمات .

وفي ضوء التجربة العملية قبل وبعد ثورة مايو وتحقيقا لفلسفة الاشتراكية الديمقراطية ، يمكن تطوير القطاع العام على الوجه الآتى :

١ - يحتفظ القطاع العام بأهميته في قيادة خطة التنمية مع إفساح المجال أمام القطاع الخاص .

٢ - تقصر بعض أوجه النشاط الاقتصادي على القطاع العام وهي الأنشطة التي سبق لنا ذكرها ، وما عدا ذلك يفتح فيه باب المناقشة بينه ، بعد تحريره من الطابع الحكومي ، وبين القطاع الخاص .

٣ - الاهتمام بالمشروعات المختلطة بين القطاع العام والقطاع الخاص التي بدأ عددها في التزايد مما ينبىء عن ظهور قطاع مختلط ، مع إعطاء أولوية في الاكتتاب في أسهم الشركات التي تطرح في السوق للعاملين في هذه الشركات .

ومما يذكر في هذا الصدد أن مصر قد عرفت في بداية ثورة يوليو أسلوب شركات الاقتصاد المختلط كوسيلة لتجميع المدخرات واستثمارها في التنمية . وقد دلت التجربة على نجاح هذا الأسلوب في تجميع مدخرات الأفراد وتوجيهها توجيهاً اقتصادياً سليماً . غير أن هذا الأسلوب تراجع بصور قوانين التأمين عام ١٩٦١ .

٤ - تخلى القطاع العام عن المشروعات الصغيرة والمشروعات التي يتعذر عليه إدارتها لسبب أو لآخر وكذلك المشروعات التي تخرج عن نطاق وظيفته الاجتماعية والاقتصادية على النحو الذي سبق بيانه .

٥ - تخليص القطاع العام مما يقيد حركته من معوقات بيروقراطية .

٦ - عدم احتفاظ القطاع العام بالأراضي المستولى عليها ولم يتم توزيعها على صغار الفلاحين . فقد بدأت الدولة في تمليكها لصغار الفلاحين انطلاقاً من مبدأ توسيع قاعدة الملكية الصغيرة وتمليك من لا يملك . وقد طبقت الدولة ذات المبدأ على العقارات المبنية المملوكة لها .

٧ - يجب وضع تصور شامل للأراضي الجديدة الداخلة في نطاق غزو الصحراء بحيث يكون الأصل هو تمليك هذه الأراضي للأفراد مع وضع حد أدنى للملكية يكفي لتوفير حياة كريمة للأسرة ووضع حد أقصى .

للملكية يزيد عما هو مقرر الآن مع مراعاة عدم المبالغة في الارتفاع بالحد الأقصى حتى لا يعود الاقطاع مرة ثانية . وتؤولى الشركات استئجار الاراضى المستصلحة فى الحالات التى يقوم فيها نظام الري على الأساليب الحديثة والتى يعجز عنها الأفراد ، ويكون الإيجار لمدة طويلة تعود بعدها الارض للدولة لكى توزعها على المعدمين .

٨ - الافادة من سياسة الافتتاح الاقتصادى فى تطوير الانتاج وفن الانتاج وتكنولوجيا الصناعة الحديثة . والأخذ بالأساليب الحديثة فى الإدارة .

(هـ) القطاع الخاص : كان النظام السائد قبل ثورة مايو هو سيطرة الدولة سيطرة كاملة على القطاع الخاص والملكية الخاصة الأمر الذى أدى الى اضعاف الباعث الفردى واجسام القطاع الخاص عن المشاركة فى خطة التنمية . ولجأت ثورة مايو - تلافيا لهذا العيب - الى تخفيف قبضتها على القطاع الخاص والاكتفاء باخضاعه لرقابة الدولة طبقا لاحكام الدستور (م ٢٩) . كما صان الدستور الملكية الخاصة فمنع تأميمها أو مصادرتها أو فرض الحراسة عليها الا فى حدود القانون وتحقيقا للصالح العام .

ومن المتصور أن تتم سيطرة الشعب على ملكية أدوات الانتاج (م ٣٤) وخضوع القطاع الخاص لرقابة الشعب على الوجه الآتى : -

١ - وضع القواعد التى تكفل عدم خروج القطاع الخاص عن وظيفته الاجتماعية المحددة فى القانون وعدم نزوعه نحو الاستغلال .

٢ - توجيه رأس المال الخاص - عن طريق السياسة الضريبية والسياسة النقدية والسياسة السعرية - نحو مشروعات التنمية حسب الخطة الموضوعة .

٣ - استمرار اخضاع القطاع الخاص للنظم والقواعد التى تستهدف تحقيق السلام الاجتماعى والتضامن الاجتماعى ومنها : الحفاظ على مكاسب العمال الاشتراكية مثل الحد الأدنى للاجور ، اخضاع السلع

الاساسية والضرورية للتسعير الجبرى وتحديد نسبة الربح ، تحديد القيمة
الايجارية للأراضى الزراعية والعقارات المبنية •

٤ - اخضاع نشاط القطاع الخاص لنظام ضريبي عادل يحول دون
الدخول الطفيلية وتحقيق العدالة في توزيع الاعباء •

٥ - ضرورة مراجعة القوانين والقرارات الوزارية واللوائح التى
وضعت قبل الأخذ بسياسة الانفتاح الاقتصادى وتعديلها بما يجعلها
منمشية مع هذه السياسة •

(و) القطاع التعاونى : توسعت الدولة فى المنشآت التعاونية بكل
صورها كما شجعت الصناعات الحرفية • واعمالا لمبدأ توسيع قاعدة الملكية
الصغيرة توسعت الدولة فى القروض التى يحصل عليها الحرفيون لشراء
أدوات الانتاج اللازمة لهم •

وقد آن الاوان لاعادة النظر فى نظام التعاون بما يحقق اهدافه
الحقيقية •

ثانيا : التاكيد على القيم الدينية والروحية

ان فلسفة ثورة مايو - انطلاقا من القيم الحضارية العربية - تقيم توازنا بين العلم والايمان وتجمع بينهما في وحدة متجانسة • فهي لا تقف من الايمان موقفا سلبيا كما يفعل المذهب الفردي الحر ، ولا تقف منه موقفا معاديا - كما يذهب المذهب الشيعي (١) ، بل تؤكد على أهميته ودوره الأساسي في تربية الانسان ، عماد التطور وغايته • فالدين يرقى بالنفس البشرية الى درجة الكمال الاخلاقي ، وهو يؤلف بين القلوب وينمي الاحساس بالانتماء الى الجماعة • ومن هنا كان دور الدين أساسيا في تحقيق السلام الاجتماعى والوحدة الوطنية • فاستنهاض الهمم عن طريق الايمان والتضامن الاجتماعى أفضل وأجدى على المجتمع من استنهاضها عن طريق الحقد الطبقي أو الأثرة والأنانية • ولذلك نص الدستور على أن الدين من المقومات الأساسية للمجتمع المصرى (م ٩) ، كما نص على أن التربية الدينية مادة أساسية في مناهج التعليم العام •

وقد دل الاستفتاء الأخير الذى تم فى مايو ١٩٧٨ على الأثر العميق للدين فى نفوس الشعب المصرى • فقد وافق الشعب فى هذا الاستفتاء على ابعاد من يعرضون بالشرائع السماوية من مجال الوظائف القيادية •

ولذلك أصبح من الضرورى وضع الوسائل التى تكفل عدم التأثير فى تكوين الرأى العام بصورة تبعد به عن الدين سواء فى مجالات الاعلام ، أو التعليم أو غيرهما • ويجب الا يقتصر مفهومنا للدين على العبادات بل يجب أن يمتد ليشمل كل القيم الاخلاقية والحضارية •

(١) سبقت لنا مناقشة أهمية الدين فى فلسفتنا كما سبق لنا الرد على مزاعم الفكر الشيعى ضد الدين ، انظر ما قبله ص ٢٣ وما بعدهما •

ثالثًا : الوحدة الوطنية والسلام الاجتماعى

أن من أهم خصائص نظامنا الاشتراكى الديمقراطى أنه يعتمد على دعامتين أساسيتين : الوحدة الوطنية من ناحية والسلام الاجتماعى من ناحية ثانية . وفى هذا الصدد يظهر الاختلاف الكبير بين نظامنا وبين المذهبين الرأسمالى والشيوعى .

فالمذهب الفردى لا يعير الوحدة الوطنية والسلام الاجتماعى اهتماما . وذلك يرجع الى أنه يؤسس فلسفته على مبدأ الانسجام الطبيعى بين مصلحة الفرد ومصلحة الجماعة . والمذهب الشيوعى يذهب الى نقيض الوحدة الوطنية والسلام الاجتماعى لأنه ينادى بسيطرة الطبقة لواحده ، طبقة البروليتا ، ويعتمد على الصراع الطبقي والثورة الدموية فى تصفية الطبقات الأخرى .

وفلسفة النظام الاشتراكى الديمقراطى التى تقوم عليها ثورة مايو وأقرها دستورنا (م ٣ ، م ٦٠) يعتمد على مبدأ الوحدة الوطنية لأنه يرفض مبدأ الطبقة الواحدة ، ويعتمد على السلام الاجتماعى فى تطور المجتمع لأنه يرفض مبدأ الصراع الطبقي . وواقع الأمر أن الوحدة الوطنية والسلام الاجتماعى يكمل أحدهما الآخر . فالوحدة الوطنية لا تقوم ولا تبقى الا بالسلام الاجتماعى ، وهو بدوره يؤدي الى قيام الوحدة الوطنية والحفاظ عليها .

ويقصد بالوحدة الوطنية — حسبما ورد فى القانون رقم ٣٦ لسنة ١٩٧٢ بشأن حماية الوحدة الوطنية — الوحدة القائمة على احترام نظام الدولة والمقومات الأساسية للمجتمع حسبما حددها الدستور وعلى وجه الخصوص تحالف قوى الشعب العامل ، تكافؤ الفرص والمساواة بين المواطنين فى الحقوق والواجبات العامة ، حرية العقيدة وحرية الرأى بها

لا يمنح حريات الآخرين أو المقومات الأساسية للمجتمع ، سيادة القانون •
وتقوم الوحدة الوطنية على اعطاء الاولوية دائما لاهداف النضال الوطنى
والتحريرى ، وعلى افضلية المصالح القومية الشاملة على المصالح الخاصة
لكل قوة أو طائفة أو فئة اجتماعية •

وتحالف قوى الشعب — كما ورد فى ورقة أكتوبر — هو الاطار الصحيح
للوحدة الوطنية ، تعبر من داخله كل قوى التحالف عن مصالحها المشروعة
وعن آرائها • وقد توهم البعض أن هذا التحالف قرين الرأى الواحد
والتنظيم السياسى الواحد • والواقع أن صيغة التحالف لا تستلزم بالضرورة
قيام الرأى الواحد والتنظيم الواحد لأنها لا تتناقض مع تعدد الرأى أو
تعدد الأحزاب • فصيغة التحالف تعنى التكافل والتضامن بين كافة القوى
لتحقيق الأهداف العامة المشتركة والالتجاء الى الوسائل السلمية فى حل ما
يظهر فى المجتمع من متناقضات وعدم تمكين احدى القوى من الاستئثار
بإسلطة على حساب مصالح بقية القوى • فالتحالف تقيض حكم الطبقة
الواحدة وليس تقيض تعدد الآراء ، والأحزاب — طالما أنها لا تقوم على
أساس فئوى — تستهدف رعاية مصلحة كل قوى التحالف • ولذلك حرص
قانون الأحزاب السياسية على النص على التزام الأحزاب بمبدأ التحالف •

والوحدة الوطنية فى اطار التحالف لا تقف عند حد المضمون
السياسى للوحدة بمعنى تكاتف كل القوى الاجتماعية والسياسية فى
سبيل تحقيق هدف سياسى معين كما حدث فى ثورة ١٩١٩ عندما
ثار الشعب المصرى كله — من مسلمين ومسيحيين ، شيوخ وشباب ،
ملاك وأجراء مثقفين وفلاحين وعمال — ضد المستعمر • بل يتسع
مضمون الوحدة الوطنية — بعد ثورتى يولية ١٩٥٢ ومايو ١٩٧١ —
ليشمل بالاضافة الى المضمون السياسى مضمونا اجتماعيا واقتصاديا
يتمثل فى المقومات الاجتماعية والاقتصادية التى نص عليها الدستور والتى
سبق أن تناولناها بالشرح والايضاح • والوحدة الوطنية بهذا المعنى تختلف
عن « الجبهة الوطنية » • فهذه الأخيرة تقوم بين قوى سياسية وأحزاب
سياسية متعارضة لمواجهة موقف طارئ تلتقى كلمتها حوله ثم تنفض بعد

ذلك ولا يدخل في أهداف الجبهة أحداث تحول اجتماعى أو الحفاظ على مكاسب سبق أن تحققت عن طريق تحول اجتماعى . أما الوحدة الوطنية فهي تقوم أساسا على الحفاظ على المقومات الأساسية للمجتمع . ومن أمثلة الجبهة الوطنية في تاريخنا الحديث ، الجبهة التى تشكلت من الأحزاب المختلفة عند عقد معاهدة ١٩٣٦ مع الانجليز .

وفي مراحل التحول الاجتماعى تلجأ نظم الحكم عادة الى اتباع أسلوب الاجراءات الاستثنائية لحماية الوحدة الوطنية بمضمونها السياسى والاجتماعى والاقتصادى ، وهذا هو ما حدث فى مصر قبل ثورة مايو . وقد أدركت القيادة السياسية لثورة مايو أن المجتمع المصرى بدأ يدخل فى مرحلة الاستقرار السياسى والاجتماعى والاقتصادى ولذلك بادرت باتخاذ اجراءات انهاء مرحلة الشرعية الثورية والاعتماد على الشرعية الدستورية ايمانا منها بأن الحرية هى التى تضمن للانسان المصرى كرامته وتطلق له جميع امكانياته وملكاته الخلاقة المبدعة . وفى ظل الشرعية الدستورية تصبح سيادة القانون بلا نظام نوعا من الفوضى وتكون ممارسة الحرية خارج اطار الوحدة الوطنية مخاطرة بتقويض كل ما تم من تحول اجتماعى لصالح الجماهير ويعرض وجودنا كله للخطر . لذلك كان من الضرورى اصدار قانون للوحدة الوطنية يبين حدودهما وينظم ممارسة الحرية فى اطارها وينزل العقاب بمن يعرضها للخطر .

ولما كانت فكرة الوحدة الوطنية بمفهومها سالف الذكر حديثة العهد فى قاموس مصطلحاتنا السياسية والاجتماعية ، فقد حرصت المذكرة الايضاحية لقانون حماية الوحدة الوطنية أن تذكر أمثلة لتعريض الوحدة الوطنية للخطر فقالت « كالعمل على زعزعة كيان الأمة وبث التفرقة بين طوائفها واثارة الكراهية بين فئاتها والدعوة ضد تحالف قوى الشعب العاملة ، واثارة الشكوك حول قدرتنا النضالية لاضعاف جهد الأمة ، والدعاية الى النكوص والهزيمة وتشبيط الهمم وكل ما من شأنه يفتت وحدة الأمة ، كما أن كل محاولة من أى فرد أو جماعة

لأخذ سلطة الدولة بيده أو فرض الرأى أو إثارة الارهاب الفكرى
يعد تحديا لمؤسسات الدولة الدستورية والسياسية ، وكل استعانة
بوسائل تتنافى مع الحلول السلمية التى تقوم عليها فلسفتنا يعد اخلاقا
بسيادة القانون من شأنه المساس بصلاية الجبهة الداخلية » • ويقع
تحت طائلة العقاب « الالتجاء الى العنف أو التهديد أو استخدام أية
وسيلة أخرى غير مشروعة مثل الاضراب والتظاهر والاعتصام والتجمهر
وذلك لمناهضة السياسة العامة للدولة التى وافقت عليها مؤسساتها
السياسية والدستورية. أو للتأثير على هذه المؤسسات لاتخاذ قرار بشأنها» •
ويقع تحت طائلة العقاب أيضا اذاعة البيانات والايخبار والاشاعات
الكاذبة أو المغرضة بقصد الاضرار بالوحدة الوطنية بين قوى التحالف
أو بين طوائفه من الناس أو الحز على الازدراء بها أو إثارة الفتنة بينها اذا
كان من شأن هذا التحريض الاضرار بالوحدة الوطنية •

وقد شددت العقوبة عن بعض الافعال سالفه الذكر بمقتضى
القرار - بقانون رقم ٢ لسنة ١٩٧٧ الذى صدر فى أعقاب احداث ١٨
و ١٩ يناير ١٩٧٧ •

وبعد صدور قانون الاحزاب عام ١٩٧٧ أصبح من حق الحزب المعارض
أن ينتقد سياسة حكومة الحزب الحاكم • وفى كثير من الحالات تدق
التفرقة بين النقد المباح والنقد الذى يدخل تحت طائلة تعريض الوحدة
للخطر •

ولعله يكون من المفيد أن تتفاهم الأحزاب على الأسلوب الذى تتم به
ممارسة حق النقد دون تعريض الوحدة الوطنية للخطر فضلا عن ضرورة
تنقية برامج الأحزاب مما يدل على تعريض الوحدة الوطنية للخطر مثل
الاضراب أو التظاهر أو الاعتصام أو استعمال العنف للحصول على مكاسب
فئوية أو طبقية •

والسلام الاجتماعى يقوم على التضامن الاجتماعى بين أفراد
المجتمع وكافة القوى الاجتماعية داخلة ، ويهدف الى تطوير المجتمع
بأسلوب ديمقراطى وبتفاعل سلمى مستمر يقوم على الأخذ والعطاء

بين كافة الأفراد والقوى الاجتماعية بعيداً عن الحقد والكراهية
وأساليب العنف . وهو لا يحقق أهدافه ما لم يتحقق قدر كبير من
التجانس بين أفراد المجتمع في النواحي الثقافية والاقتصادية
والاجتماعية ، والقيم الدينية والأخلاقية ، وتحقيق العدالة الاجتماعية
بالتقريب بين الدخول ، والمشاركة في الأمور العامة بأسلوب ديمقراطي
من العوامل الرئيسية في إقامة السلام الاجتماعي . وهو صمام
الأمان في تطور المجتمع وتقديمه لأنه تقيض الصراع الاجتماعي ،
والصراع الطبقي . فالسلام الاجتماعي هو الذي يصون الوحدة
الوطنية ويدعمها .

رابعاً : الوحدة العربية

ان نظامنا الاشتراكي الديمقراطي يضع الوحدة العربية على رأس أهدافنا القومية . ولذلك حرص الدستور على النص في مادته الأولى على أن الشعب المصري جزء من الأمة العربية يعمل على تحقيق وحدتها الشاملة .

فلاشتركية الديمقراطية - من الناحية الفلسفية - لا تعادى الفكر القومى والاتجاهات القومية بل هى على عكس من ذلك - اعمالا للمبدأ الديمقراطي الذى يعتبر أحد خصائصها - لا تقف عند حد التسليم بحق الشعب فى تحديد صورة النظام السياسى والاجتماعى والاقتصادى الذى يرتضيه بل تذهب الى التسليم بحق الشعب فى أن يقرر مصيره بنفسه فى علاقاته الخارجية ، ومن ثم من حقه - اذا كان جزءا من أمة - أن يتوحد مع بقية أبناء الأمة فى دولة واحدة .

وبذلك تتميز فلسفة نظامنا الاشتراكي الديمقراطي عن المذهب الشيوعى الذى ينكر القومية ويحاربها وعن المذهب الفردى الحر الذى يقف منها موقفا سلبيا .

وتاريخنا الطويل يدل على أن قوتنا وتقدمنا رهين بوحدتنا . ويتميز المجتمع المعاصر بغلبة الكيانات السياسية الكبيرة والتكتلات الاقتصادية والتحالف السياسية والعسكرية ، ولم يعد فيه مكان للكيانات السياسية الصغيرة . ولذلك فان الوحدة العربية أصبحت أمرا تفرضه ظروف المجتمع المعاصر .

والوحدة الشاملة أمل تتطلع اليه شعوب الأمة العربية ، ووحدة الشعوب هى الوحدة الأبدية لأن الشعوب هى الباقية . والسبيل الى

الوحدة – جزئية أو كلية – يجب أن يتأكد تدريجيا وبخطوات واثقة ومتأنية .

ويجب ألا يغيب عن بالنا أن الوحدة الثقافية والوحدة الاقتصادية ، أو على الأقل تحقيق التكامل في هذين المجالين يعتبر مقدمة ضرورية للوحدة السياسية . وعلينا ألا ندخر وسعا في تذليل كل العقبات التي تعترض طريق الوحدة .

فهرس

الصفحة

٣	تمهيد : الحاجة الى ايدولوجية
٥	١ - اهداف ثورة مايو
٥	١ - اقامة دولة عصرية
	٢ - تحرير الارض والتخلص من السيطرة الاجنبية
٦	والنفوذ الاجنبى
٧	٣ - تدعيم السلام الاجتماعى
٧	٤ - الوحدة العربية
٧	٢ - ايدولوجية ثورة مايو : الاشتراكية الديمقراطية
٩	- الايدولوجية الصحيحة
١٢	- ذاتية ثورة مايو وايدولوجيتها
١٤	الفصل الاول : المصادر الفكرية لايدولوجية ثورة مايو
١٥	اولا - القيم الحضارية العربية
١٦	١ - الفزو الحضارى الاوربى للعالم العربى
٢٠	٢ - خصائص الحضارة العربية
٢١	١ - حضارة انسانية عالمية متجددة
	٢ - تستهدف اقامة مجتمع متوازن يوفق بين
٢١	مصلحة الفرد ومصلحة الجماعة
	٣ - وسائل تحقيق التوازن بين مصلحة الفرد
٢٣	ومصلحة الجماعة
٢٣	١ - الايمان احد سبل تحقيق التوازن
٢٣	(١) توازن بين الجانبين الروحى والمادى

٢٤	(ب) التكامل بين الحياة الدنيا والآخرة .
٢٥	(ج) التكامل بين العلم والإيمان .
	(د) الدين أهم وسائل تحقيق السلام
٢٦	الاجتماعى
٢٧	٢ - العدالة الاجتماعية
٢٨	(١) لكل حق وظيفة اجتماعية
	(ب) التزام الدولة بضمان الحاجات الأساسية
٣٠	للأفراد
٣٠	(ج) تدخل الدولة لتنظيم النشاط الاقتصادى
٣٣	ثانيا - تجارب الماضى
٣٣	§ ١ - تجربة محمد على : راسمالية الدولة
٣٥	- فشل تجربة محمد على
٣٦	§ ٢ - مرحلة الاحتلال البريطانى
٣٨	§ ٣ - مرحلة ثورة ١٩١٩ حتى ثورة يولية ١٩٥٢
٤١	- ايجابيات ثورة ١٩١٩
٤٢	- سلبيات ثورة ١٩١٩
٤٤	- دروس تجربة ثورة ١٩١٩
	§ ٤ - مرحلة ثورة يولية ١٩٥٢ : التحويل
٤٥	الاشرافى
٤٥	- ايجابيات وسلبيات ثورة يولية
٤٦	أولا : استكمال الاستقلال السياسى
٤٧	ثانيا : القضاء على الاقطاع
	ثالثا : سيطرة الدولة على النشاط الاقتصادى
٤٩	وتوجيهه
٥٠	١ - القطاع العام
٥٢	٢ - رقابة القطاع الخاص وتوجيهه
٥٥	٣ - تنشيط الحركة التعاونية
٥٥	٤ - تدعيم الاستقلال الاقتصادى
٥٧	رابعا : تحقيق العدالة الاجتماعية
٥٨	خامسا : نظام الحكم
٦٢	خلاصة

ثالثا - مبادئ الاشتراكية الديمقراطية المعاصرة التي

تلائم ظروفنا وتتفق مع قيمنا الحضارية . . . ٦٥

١ - سيادة القانون ٧٠

٢ - تدخل الدولة لتحقيق التوازن الاجتماعى

والاقتصادى فى المجتمع ٧٠

٣ - التضامن الاجتماعى هو محور التطور ٧١

٤ - الوحدة الوطنية ٧٢

خلاصة ٧٢

الفصل الثانى : مضمون النظام الاشتراكى الديمقراطى فى مصر

وخصائصه ٧٤

أولا - تحقيق التوازن بين الفرد والمجتمع ٧٦

§ ١ - ديمقراطية الحكم ٧٧

١ - مشروعية السلطة ٧٨

٢ - سيادة القانون ٧٩

(أ) ضرورة تحديد حقوق الافراد

وواجباتهم ٧٩

(ب) دولة المؤسسات ٧٩

(ج) الرقابة القضائية ٨٠

(د) الرقابة البرلمانية ٨٣

(هـ) تدعيم الحكم المحلى ٨٤

(و) حرية الصحافة ٨٤

§ ٢ - التضامن الاجتماعى ٨٤

(أ) حقوق ذات وظائف ٨٦

(ب) حماية الحق ٨٧

§ ٣ - العدالة الاجتماعية ٨٧

(أ) تقريب الفوارق بين الدخول ٨٩

(ب) لكل حسب كسبه المشروع ٩٠

(ج) وسائل تحقيق العدالة الاجتماعية ٩٢

٩٣	٤ - اشراف الدولة على النشاط الاقتصادى .
٩٤	(أ) المقومات الاقتصادية
	(ب) مفهوم سيطرة الشعب على كل ادوات
٩٥	الانتاج
٩٧	(ج) التخطيط القومى
٩٩	(د) القطاع العام
١٠١	(هـ) القطاع الخاص
١٠٢	(و) القطاع التعاونى
١٠٣	ثانيا : التاكيد على القيم الدينية والروحية
١٠٤	ثالثا : الوحدة الوطنية والسلام الاجتماعى
١٠٩	رابعا : الوحدة العربية

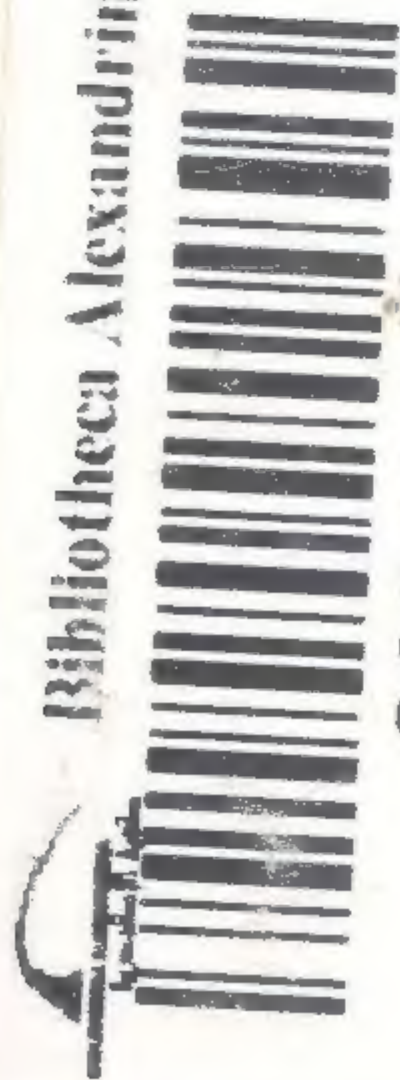
تم الطبع بالمراقبة العامة لمدايحه
جامعة القاهرة والكتاب الجامعى

المراقب العام

البرنس حموده حسين

١٩٧٨/٧/١

Bibliotheca Alexandrina



0601013